دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

VR.3373.6327.B :رقم التسجيل

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا أسيوية

عنوان المجلة

قضايا أسيوية

Journal of Assian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN 2629-6616

المجلد الرابع العدد 17 جويلية 2023

البريد الالكتروني: asian@democraticac.de

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين - ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال؛ دون إذن مسبق خطي من الناشر

جميع الحقوق محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center- Berlin – Germany

E-mail : https://democraticac.de

رئيس المركز:

أ. عمار شرعان

رئيس هيئة تحرير المجلة

الدكتورة عبلة مزوزي

نائب رئيس التحرير الأول

الدكتور محمد بلعيشة

النائب الثاني

الدكتورة رزايقية حنان

أعضاء هيئة التحرير:

- د. كعبوش الحواس جامعة الجزائر3 – الجزائر
- د.بن مهيوب نسرين -جامعة الجزائر3 – الجزائر-
- د.نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- أ.أسماء بن مشيرح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ. أسماء باهي – جامعة لمين دباغين سطيف/الجزائر
- د.أونيس راضية- جامعة بومرداس/الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية

- أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
- أ د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
- أ د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.
- د. عبد القادر رندن- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.
- د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر -3-.
- د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
- د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
- د. حسام الدين بو عيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
- د. أحمدي بواعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
- د. العربي فاروق -أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
- د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
- د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
- د. حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
- د. عبد القادر شاقوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف.
- د. فاطمة صفراوي –جامعة سوسة/تونس.
- د. جلال حسن حسن عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
- د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
- د.نزيهة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.
- د. ميثم منفي كاظم العميدي- كلية القانون- جامعة بابل- العراق.
- د.بن مهيوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر
- أ.م.د. وحيد أنعام كاكائي-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى- العراق.
- د.إلياس كشاوي، جامعة الجزائر -3- الجزائر.
- د. كعبوش الحواس، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
- د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
- د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر .
- د. حمدان بو عمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.
- د محمد الشيخ ريس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.
- د كمال منطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر
- د فؤاد الربع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب
- د. محمد بلعيشة الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر-3-
- د. مجال عبدالعزيز عوضني الديسطي جامعة الشرق الأدنى – قبرص – تركيا
- د. مجدي عبدالله فواز نصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.
- د. آسيا قبلي/ باحثة في مركز الشعب للدراسات والبحوث/ الجزائر.

فهرس المحتويات

01	**سياسة روسيا الاتحادية اتجاه أفغانستان بعد الإنسحاب الأمريكي** **الأستاذ الدكتورة نوار محمد ربيع الخيري**	01
17	**أبعاد الاستراتيجية الصينية في جنوب شرق اسيا** **أ.د. إبراهيم حردان مطر/الباحثة: وصال هندي كاظم**	02
45	**المغرب والمنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال الصحة** **د.حمدي أتراس**	03
59	تأثير الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية الصينية الباحث معتصم كريم عبد النبي/ أ. م. د حسام ممدوح خيرو	04
78	هل تسعى روسيا لتغيير شكل النظام الدولي؟" الباحثة هالة محمود دودين	05
93	**La Guerre Entre La Russie Et L'ukraine : Un Tournant Et Un Coup Fatal Pour Le Multilatéralisme** ترجمة: الباحث صبار محمد رضى	06

سياسة روسيا الاتحادية اتجاه أفغانستان بعد الإنسحاب الأمريكي

The policy of the Russian Federation towards Afghanistan after the American withdrawal

الأستاذ الدكتورة نوار محمد ربيع الخيري

الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية

الملخص:

كانت الأحداث في أفغانستان من الاحتلال الأمريكي لها بعد أحداث 11 ايلول 2001 ولغاية إنسحاب القوات الأمريكية منها عام 2021 قد وضعت روسيا الاتحادية في حالة من المراقبة والتأهب والاستعداد والتخطيط المصاحب لكل مرحلة من المراحل وحسب المتغيرات والتحركات الحاصلة في منطقة تعج بالأزمات والاضطرابات ، ومع دولة عاشت مراحل مختلفة وشهدت حكومات متغايرة ، فكانت سياسة روسيا الاتحادية في أفغانستان أمام اختبار في كيفية تعاملها مع الأوضاع في أفغانستان التي تحتاج إلى التأني وإختيار البديل الملائم من بين بدائل وقيادات عدة وبما يضمن أمنها وأمن حلفائها وبما يحقق مصالحها وأهدافها في المنطقة كدولة تسعى إلى أن يكون لها دور وقوة متميزة إقليمياً ودولياً ، وفي مرحلة صعبة وحرجة تستلزم منها أخذ زمام المبادرة والتحرك بالعقلانية التي تراها روسيا الاتحادية في ظل متغيرات داخلية وحكومة جديدة متمثلة بحركة طالبان .

الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية ، أفغنستان ، الولايات المتحدة الأمريكية ،الإنسحاب الأمريكي .

Abstract :

The events in Afghanistan from the American occupation after the events of September 11, 2001 until the withdrawal of the American forces from it in 2021 had put the Russian Federation in a state of monitoring, alertness, readiness and planning accompanying each of the stages and according to the changes and movements taking place in a region rife with crises and turmoil, and with a country that lived Different phases witnessed different governments, so the policy of the Russian Federation in Afghanistan was faced with a test in how it dealt with the situation in Afghanistan which needs to be careful and choose the appropriate alternative from among several alternatives and leaders in a manner that guarantees its security and the security of its allies and in a way that achieves its interests and objectives in the region as a country that seeks to have a distinguished role and strength regionally and internationally, and in a difficult and critical stage that requires it to take the initiative and move with rationality that the Russian Federation sees in light of internal changes and a new government represented by the Taliban movement.
Keywords : The Russian Federation, Afghanistan, the United States of America, The American withdrawal .

المقدمة :

يتحكم الموقع الجغرافي اقتراباً وابتعاداً في رسم سياسات وتوجهات الدول إزاء بعضها البعض فكلما كانت الدول متقاربة جغرافياً سيكون تأثرها وتأثيرها بالأحداث أكثر منه لو كانت متباعدة، على وفق ذلك يرتسم اهتمام روسيا الاتحادية في صنع وتنفيذ سياساتها اتجاه أفغانستان المحاددة لبعض جمهوريات آسيا الوسطى التي تجاور روسيا الاتحادية وتشكل منطقة نفوذها الحيوي. فكانت الأحداث في أفغانستان من الاحتلال الأمريكي لها بعد أحداث 11 ايلول 2001 ولغاية إنسحاب القوات الأمريكية منها عام 2021 قد وضعت روسيا الاتحادية في حالة من المراقبة والتأهب والاستعداد والتخطيط المصاحب لكل مرحلة من المراحل وحسب المتغيرات والتحركات الحاصلة في منطقة تعج بالأزمات والاضطرابات ، ومع دولة عاشت مراحل مختلفة وشهدت حكومات متغايرة ، لاسيما وقد كان لها تجربة سابقة فيها وهي مرحلة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان سنة 1979 ، فكانت سياسة روسيا الاتحادية في أفغانستان أمام اختبار في كيفية تعاملها مع الأوضاع في أفغانستان التي تحتاج إلى التأني وإختيار البديل الملائم من بين بدائل وقيادات عدة وفي ظل متغيرات داخلية وحكومة جديدة متمثلة بحركة طالبان ، ومتغيرات خارجية إقليمية ودولية تحمل الكثير من التأثيرات والإنعكاسات على روسيا الاتحادية ، إستناداً إلى ذلك كيف كانت سياسة روسيا الاتحادية اتجاه افغانستان .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية موضوع سياسة روسيا الاتحادية اتجاه أفغانستان في كون روسيا الاتحادية تمثل قوة دولية مهمة ومؤثرة ومن الطبيعي أن تكون سياستها مؤثرة وذات خصوصية لدى الطرف الآخر وهي أفغانستان التي تحكمها متغيرات عديدة متنوعة وتعيش مرحلة جديدة تترقب فيها سياسات وتعاملات القوى الإقليمية والدولية اتجاهها، كما وتكمن أهمية البحث أيضاً في ردود الأفعال الأفغانية اتجاهها وكل حسب مصالحه.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في ان روسيا الاتحادية وبعد الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان تواجه وتتأثر في أحداث المنطقة سلباً وإيجاباً كونها تخشى من تحركات طالبان اتجاه الجمهوريات في آسيا الوسطى كمجال حيوي لها وحتى حدودها، وفي الوقت نفسه لابد أن تعمل على كسب ود حكومة طالبان

بشكل إيجابي ، فما بين القلق الروسي والمصلحة في التحرك ، كيف ستكون سياسة روسيا الاتحادية اتجاه أفغانستان وكيف ستقابل أفغانستان تلك السياسة .

فرضية البحث:

يستند البحث على افتراض أن روسيا الاتحادية وإستناداً للأحداث التي وقعت في أفغانستان من الاحتلال إلى الانسحاب الأمريكي تتحرك بحذر اتجاه أفغانستان عبر سياسة تغير وتنوع فيها من أنماط تعاملها مع أفغانستان حسب ما تمليه مصلحتها ولكل مرحلة من المراحل التي تمر بها الأحداث بشكل يخفف من مخاوفها من طالبان ويعزز من علاقاتها والاطمئنان للحكومة الأفغانية الجديدة وسياستها وبما يخدم مصالحها ويحقق أمنها القومي وأمن حلفائها ومصالحها وتحركها في مجالها الحيوي وتحقيق هدفها الذي تسعى له وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية ودولية لاسيما في تلك المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي .

مناهج البحث:

يستلزم معرفة سياسة روسيا الاتحادية اتجاه افغانستان الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يحلل وعلى وفق المعلومات والأدبيات الأجواء والأحداث التي شهدتها المنطقة من ناحية وما هي أو ما ستكون عليه سياسة روسيا الاتحادية اتجاه ذلك، مع التعريج فليلاً نحو المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

أولاً: أفغانستان في المنظور الروسي

تعد منطقة وموقع دولة أفغانستان نقطة ذات أهمية بالغة ومتزايدة لروسيا الاتحادية وذلك لعدة أسباب أولاً: كونها – أي أفغانستان - تحادد بعض دول آسيا الوسطى وهي كل من جمهورية أوزبكستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان، وثانياً: اكتشاف وتطوير النفط فيها، وثالثاً: انها تمثل معبر مجاور لأسواق جنوب آسيا[1].

هذا يعني ان الأوضاع في أفغانستان تؤثر في روسيا الاتحادية وعلاقاتها مع أفغانستان سلباً أو إيجاباً تلك القديمة الحديثة ، فبعد احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام 1979 ولمدة عشر سنوات وقتاله لحركة طالبان آنذاك ، وبعد انسحابه عام 1989 ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته عام 1991 تميزت العلاقات بين روسيا الاتحادية وطالبان بالتوتر وعدم الإيجابية[2]، ودعمت - أي روسيا الاتحادية - في تلك المرحلة تحالف الشمال المناهض لطالبان وقدمت لهم السلاح لمواجهة

حركة طالبان - على الرغم من أن تحالف الشمال من قادة التحالفات والحركات التي قاتلت ضد الاتحاد السوفيتي-[3]. وفي عام 1992 إنهارت حكومة أفغانستان التي تدعمها روسيا الاتحادية ، ولكن العلاقات عادت مجدداً بشكل نسبي بعد الصراع - الحرب الأهلية الأفغانية الثانية بين عامي 1992- 1996 - ، إلا ان روسيا الاتحادية مع ذلك كانت مستاءة من حركة ونظام طالبان الداعمة للمتمردين الشيشان ولتوفيرها الأمان للجماعات الإرهابية في آسيا الوسطى وحتى في روسيا[4]، وقد استمرت سيطرة حركة طالبان لغاية البدء باستهدافها من قبل القوات الأمريكية في 7 تشرين الأول 2001 بعد أحداث 11 أيلول2001[5]، فبعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان كان الموقف الروسي إلى جانب الموقف الأمريكي في إسقاط نظام طالبان ، ولكن بعد أن طورت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها في أفغانستان من خلال إنشاء قواعد عسكرية دائمة فيها وظهور المشكلات الإقليمية والدولية المرتبطة بالوجود الأمريكي وبروز تنظيم (داعش) الإرهابي تغيرت السياسة الروسية اتجاه أفغانستان وانتقدت السياسة الأمريكية وتحركاتها في المنطقة بخصوص مكافحة الإرهاب[6].

لقد سعت روسيا الاتحادية إلى عدم جعل أفغانستان قادرة للإرهاب ولنشاط الجماعات الإرهابية والمتطرفة مجدداً مما جعلها أو اضطرها إلى التعامل مع حركة طالبان وتغيير سياستها نحوها ، على الرغم من انها كانت في عام 2003 قد قررت إدراج حركة طالبان على لائحة المنظمات الإرهابية ، إلا ان ذلك لم يمنع من استمرار التواصل الروسي مع الحركة التي كانت في مواجهة مع القوات الأمريكية والغربية[7]، إذ ترى ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من خلال احتلالها لأفغانستان من إثبات تفوقها ونجاحها العسكري في أفغانستان ، ولم تتمكن من إنشاء معقل أو موضع لها في أفغانستان في مواجهة الصين وإيران وروسيا الاتحادية ، إلى جانب انها لم تجعل من أفغانستان دولة متحضرة أو ترسيخ نظام ديمقراطي فيها ، ولم تنفذ مشاريع خطوط الأنابيب لعبور المنتجات النفطية من آسيا المستوى إلى المحيط الهندي[8].

يتضح من الموقف الروسي ان روسيا الاتحادية قامت بإجراء اتصالات مع الأطراف المحلية في أفغانستان ومنها حركة طالبان وذلك في عام 2007[9]، عندما تواصلت روسيا مع طالبان دبلوماسياً الأمر الذي عزز من شرعيتها ، وتصاعدت الاتصالات إلى مستوى توفير الأسلحة[10]، وفي عام 2011 عين الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) مبعوث خاص لأفغانستان للتفاوض مع (الملا عمر) زعيم حركة طالبان ، وفي عام 2018 توطدت علاقات روسيا مع طالبان وكذلك مع الرئيس الأفغاني (أشرف غني) ، وهذا يبين ان مصلحة روسيا في أفغانستان تدفعها إلى التحالف والتواصل والتعامل مع كل الأطراف الأفغانية لاسيما

وإنها - أي روسيا الاتحادية - تستند في نفوذها داخل أفغانستان على وجود الطاجيك والاوزبك بنسبة واضحة من سكان أفغانستان الذين يرتبطون مع أوزبكستان وطاجيكستان لغوياً وثقافياً واقتصادياً[11].

وهنا يأتي التقاء المصالح الروسية الأفغانية، إذ ترى حركة طالبان ان من مصلحتها التقارب والتعامل مع روسيا الاتحادية وذلك لتوافقهما على ان العدو المشترك لهما هو الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب ان طالبان في تقاربها مع روسيا الاتحادية تهدف إلى تقديم روسيا المساعدات لها لإخراجها من العزلة الدولية التي تعيشها[12]. وفي عام 2018 استضافت موسكو مسؤولين من حركة طالبان في جولات لمحادثات السلام وأُشِرَ ذلك كمبادرة دبلوماسية روسية، واستمرت اللقاءت الروسية بممثلي طالبان كاللقاءات في قطر[13].

ثانياً: الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان

توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان في 29 شباط 2020 إلى التوقيع على إتفاقية سلام في الدوحة باسم إتفاقية (إحلال السلام في أفغانستان) وتضمنت الإتفاقية إنسحاب القوات الأمريكية والقوات التابعة لحلف شمال الأطلسي من الأراضي الأفغانية ، ومن جانبها تعهدت حركة طالبان في الإتفاقية بمنع (القاعدة) من العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان وإجراء طالبان لمحادثات مع الحكومة الأفغانية ، وكان الإتفاق على شكل الإنسحاب الأمريكي بأن يكون هناك تخفيضاً مبدئياً بحجم القوات الأمريكية من (13000) إلى (8600) بحلول تموز 2020 ، ومن ثم يكون إنسحاباً كاملاً في 11 أيار 2021 ، بشرط أن تلتزم طالبان بإلتزاماتها ، وقد كان هناك دعماً دولياً للإتفاقية من قبل الصين وروسيا الاتحادية وباكستان[14]. وقد تتابعت عملية الإنسحاب وحسب التوقيتات الزمنية، ففي كانون الثاني 2021 تم تخفيض القوات الأمريكية إلى (25,000) جندي، وفي 25 نيسان 2021 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان قائد القوات الأجنبية في أفغانستان الجنرال الأمريكي (سكوت ميلر) عن بدء إنسحاب منظم للقوات الأجنبية وعن تسليم القواعد العسكرية والمعدات للقوات الأفغانية. وفي 2 حزيران 2021 صرح مسؤول أمريكي ان كامل القوات الأمريكية والأطلسية قد إنسحبت من قاعدة (باكرام) الجوية الستراتيجية في أفغانستان[15].

بتاريخ 31 آب 2021 إستكملت القوات الأمريكية إنسحابها من أفغانستان وكان يحدو ذلك الرغبة الأمريكية ولاسيما رغبة الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) بإنهاء حرب الإستنزاف التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001، إلا ان ذلك الإنسحاب كان مشروطاً بالإتفاق الأمريكي مع طالبان بعدم

السماح بالأعمال الإرهابية التي تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية أو أياً من حلفائها من الأراضي الأفغانية. وبعد الإنسحاب أحكمت حركة طالبان سيطرتها مع إنهيار للأوضاع الأمنية وهروب الرئيس الأفغاني (أشرف غني) إلى الخارج[16]. وقد وجه المسؤولون في أفغانستان إتهاماً إلى القوات الأمريكية بأنها تركت قاعدة (باغرام) الجوية في البلاد في ظلام الليل دون إخطار القائد الجديد للقاعدة الذي يزعم انه علم بأمر المغادرة والإنسحاب بعد أكثر من ساعتين عليها[17].

يُنظَر إلى الإنسحاب العسكري الأمريكي في أفغانستان وبعد احتلال وحرب داما عشرين سنة انه كلف وأنهك الطرفان الأمريكي والأفغاني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خسرت ما يقارب (2.3)تريليون دولار وبالنسبة لأفغانستان خسرت ما يقارب (47245)مدنياً، و (66000) إلى (69000) من أفراد القوات الأفغانية إلى جانب حركات النزوح للمدنيين[18].

لقد كان وراء الإنسحاب الأمريكي محاولة أمريكية لجعل أفغانستان منطقة متوترة أمنياً تتجاوز تأثيراتها الحدود الأفغانية إلى روسيا الاتحادية والصين وإيران الذين ترى فيهم الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً ستراتيجياً لها، فبذلك يكون تسليم الحكم والسلطة بيد حركة طالبان وسيطرتها على أفغانستان وإعلانها دولتها الإسلامية وما سيتبع ذلك من تأثيرات للجماعات المتطرفة يمكن أن يشكل ضغط على الدول المجاورة لها وتهديداً لها ولأمنها[19]، ومنها تحديداً روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق سياسة ومبدأ الفوضى البناءة بإعادة طالبان إلى الحكم في أفغانستان وينتج عن ذلك عدم استقرار واضطرابات أمنية وعنف وتطرف ممكن أن يصل إلى الدول المجاورة ومنها روسيا الاتحادية[20]، كما وتهدف – أي الولايات المتحدة الأمريكية - إلى أن يكون لها أو تعيد لها مكاناً في دول آسيا الوسطى وهي كازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان فتطلب من تلك الدول إستضافة الأفغان المعرضين إلى الخطر ضمن خطة تهدف إلى إحتواء روسيا الاتحادية والصين اللتان تعارضان بشدة الأهداف والمخططات الأمريكية في المنطقة[21]، فكيف تعاملت روسيا الاتحادية مع الأوضاع في أفغانستان والمنطقة بعد الإنسحاب الأمريكي منها .

ثالثاً: موقف روسيا الاتحادية وسياستها من الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

كانت السياسة الروسية خلال مرحلة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان تنتقد السياسة الأمريكية والوجود الأمريكي في أفغانستان وتؤكد على الفشل الأمريكي في عدة نقاط منها عدم القدرة على تأسيس

جيش أفغاني يتمكن من مقاومة حركة طالبان، وكذلك في عدم القدرة على بناء أمة ، بل على العكس فقد أدت إلى إيصال الأوضاع إلى حد الانهيار للدولة الأفغانية أمام حركة طالبان[22]. وبالفعل ومع بدء إنسحاب القوات الأمريكية والأجنبية من أفغانستان سيطرت حركة طالبان على معظم الأراضي الأفغانية وهيمن مسلحوها على المعابر الحدودية، وفي 15 آب 2021 سيطروا بالكامل على كابول عاصمة أفغانستان[23].

ترى روسيا الاتحادية ان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان عام 2021 يمثل فشل أمريكي واضح في أفغانستان بل أن المعلق والمستشرق السياسي (يفغيني ساتانوفسكي) وصف الإنسحاب بأنه (هروب مخزٍ) ، إذ تذهب رؤية روسيا إلى مرحلة ما بعد الإنسحاب في انه أدى ويؤدي إلى أزمة جديدة ، ففي قمة البريكس صرح الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بالقول ان (النزاعات الإقليمية القديمة ليست فقط لا تتوقف بل تندلع بقوة جديدة وإنسحاب الولايات المتحدة وحلفائها من أفغانستان أدى إلى ظهور أزمة جديدة ولا يزال من غير الواضح تماماً كيف سيؤثر ذلك على الأمن الإقليمي والعالمي) ، كما وأضاف الرئيس (بوتين) أيضاً بأن (الموجة الحالية من الأزمة في أفغانستان هي نتيجة مباشرة لمحاولات غير مسؤولة لفرض القيم على الآخرين والرغبة فيما يسمى بالهياكل الديمقراطية من خلال أساليب هندسة اجتماعية وسياسية دون مراعاة أي من العوامل التاريخية أو الخصائص القومية للشعوب الأخرى ، مع تجاهل التقاليد التي يعيشون بها في البلدان الأخرى) ، كما وصرح الرئيس (بوتين) بتصريح شديد و واضح آخر وهو (أن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان منذ عشرين عاماً أدى إلى المآسي فقط)[24]. وهنا تمثل الرؤية الروسية للوجود والإنسحاب الأمريكي من أفغانستان عام 2021 بشكل معاكس للوجود والإنسحاب السوفيتي من أفغانستان عام 1989 من خلال المقارنة بين الحالتين ، إذ تؤكد روسيا الاتحادية ان تجربتها في أفغانستان مناقضة للتجربة الأمريكية من خلال تصريح (السيناتور فرانز كلينتسفيتش) لصحيفة فزجلياد الروسية بالقول (عندما غادرنا أفغانستان كانت الحكومة التي دعمناها في كابول تسيطر على معظم أراضي الجمهورية ، لم تقم القوات السوفيتية بعمليات عسكرية فحسب ، بل نفذت أيضاً مشاريع إنسانية إعادة بناء الجسور والطرق ، وإزالة الألغام من الأراضي كل هذا أسهم في التنمية السلمية لأفغانستان)[25]، وهذا يوضح أن روسيا تدرك بأن الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان مَثَّلَ وضعاً مفاجئاً وغير منظم وبدون تهيئة مسبقة ومخططة للمرحلة اللاحقة ، وقد أشارت صحيفة السبرت الروسية في تقرير لها (ان روسيا تابعت عملية الإنسحاب الأمريكي ونظراً لتكون قواعد جديدة على الأراضي الأفغانية يتعين على روسيا ضمان الحد الأدنى من التهديدات التي قد تسببها أو تشكلها هذه

التهديدات على أمنها)[26]، وبالفعل كان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ومنذ تشرين الأول 2020 قبل الانسحاب قد صرح (بأن الإنسحاب الأمريكي يثير عدد من المخاطر بالنسبة لروسيا) ، أي ان الإنسحاب الأمريكي ترك أوضاعاً مختلفة ومتباينة بعض الشيء من ناحية شَكَّلَ تحديات أمام روسيا ومن ناحية ثانية أعطى الفرصة لروسيا في مكافحة الإرهاب أولاً وفي إضعاف البنية الأمنية الليبرالية كقيادة أو هيمنة أمريكية على النظام الدولي مقابل طروحات التعددية القطبية للنظام الدولي ، وتهيئة الفرصة لروسيا لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان وإثبات دورها كقوة إقليمية ودولية[27]. في إطار ذلك أكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بأن روسيا تدعو إلى إقامة السلام واستقرار على الأراضي الأفغانية موضحاً ان الأفغان ناضلوا خلال سنوات طويلة وبات من حقهم أن يقرروا شكل دولتهم، وان روسيا لا تريد لأفغانستان أن تشكل تهديداً للدول المجاورة ولا تستخدم الأراضي الأفغانية للتهديد الإرهابي[28].

وهنا يتضح ان الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان يضع روسيا الاتحادية أمام اختبار إثبات مكانتها كقوة إقليمية ودولية وبطريقة تحمل في الوقت نفسه الفرص والتحديات ، فهي من ناحية تخلصت من الوجود الأمريكي على مقربة من أراضيها ومن ناحية ثانية عليها أن تتعامل مع طالبان كحكومة جديدة في أفغانستان فكيف كان التعامل الروسي والسياسة الروسية في أفغانستان في مرحلة ما بعد الإنسحاب الأمريكي .

رابعاً : المخاوف الروسية من الأوضاع في أفغانستان

أثارت الأوضاع في أفغانستان قبل الإنسحاب الأمريكي وبعده العديد من المخاوف التي تدفع روسيا الاتحادية إلى رسم وتحديد سياستها اتجاه أفغانستان بحذر ودقة في السلوك والتعامل وتتمثل تلك المخاوف في موقع أفغانستان المجاور لبعض جمهوريات آسيا الوسطى من الشمال الذي يقلق روسيا مع وجود طالبان وتنظيم القاعدة الذي تخشى من أن يشكل تهديداً لها على الحدود[29]، والخوف من إنتقال أو عبور التطرف من قبل الحركات المتطرفة من أفغانستان إلى دول آسيا الوسطى التي تمثل منطقة النفوذ الروسي كون تلك الدول تمثل جوار وحلفاء روسيا ومن ثم إمكانية أن يصل تأثير ذلك التطرف إلى أراضيها ، وعليه تعمل روسيا على التعاون مع دول آسيا الوسطى وكذلك التحالف مع الصين لمنع الفصائل أو الحركات المتطرفة في أفغانستان من الإنتقال إلى تلك الدول ومنع إنتشار العنف والتطرف إلى خارج الأراضي والحدود الأفغانية[30]. ولا يقف القلق الروسي على الجماعات المتطرفة بشكل عام فقط بل تحددها في المرتزقة من عناصر (داعش) في أفغانستان وخطورة ذلك على روسيا وجوارها

السياسي والاقتصادي في آسيا الوسطى بالقرب من أفغانستان[31]، بمعنى أن روسيا تعمل على منع من انتشار (الإسلام الراديكالي) في آسيا الوسطى بعد الانسحاب الأمريكي وبما ينعكس سلباً على الوضع الداخلي في روسيا[32]، فعدم الاستقرار الداخلي لأفغانستان تخشى أن يصل إلى البيئة الأمنية الإقليمية التي ستكون هشة أمام الحركات المتطرفة والإرهاب مما ينعكس على روسيا ودول آسيا الوسطى[33].

خامساً: السياسة الروسية في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي

بعد أن أضحت طالبان تمثل الحكومة الأفغانية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ، أدركت روسيا الاتحادية ضرورة أو الاضطرار إلى التعامل وإنشاء علاقات متوازنة معها وذلك نتيجة للمخاوف والقلق الذي إعترى سياسة روسيا الاتحادية - على الرغم من انها تخلصت من عبء التواجد الأمريكي الذي يمثل تهديداً لها في المنطقة - وفي إطار ذلك يرى المحلل الروسي (اندريه اونتيكون) (إن روسيا مضطرة إلى التعامل مع طالبان التي تعدها حركة إرهابية كونها تسيطر على الأوضاع في أفغانستان ، ولا يمكن لموسكو تجاهل طالبان لأن وضع هذا البلد يعد استراتيجياً نظراً لمحاذاتها لجمهوريات آسيا الوسطى) ، ويرى (أن روسيا لا تتجاهل طالبان لأنها إذا تجاهلتها سيكون لذلك تداعيات سلبية على موسكو وحلفائها في آسيا الوسطى وبذلك يصبح التعاون والتنسيق أفضل من عدم التنسيق) ، كذلك يمكن أن تكون علاقة روسيا مع أفغانستان آلية ضغط تستخدمها روسيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية لذلك أبدت روسيا مرونة في التعامل وفي خطابها اتجاه حكومة طالبان على الرغم من عدم اعترافها بها علماً ان الأوضاع المضطربة التي رافقت الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان بقيت معها السفارة الروسية في كابول السفارة الوحيدة التي لم تغلق مع سيطرة طالبان على الأوضاع في أفغانستان ، بمعنى ان الإنسحاب الأمريكي من ناحية أقلق روسيا من تصل تأثيرات طالبان وتحركاتها وسياستها إلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى القريبة منها ، ومن ناحية ثانية شكل إرتياحاً روسياً مع سحب الولايات المتحدة الأمريكية جميع قواعدها العسكرية من أفغانستان القريبة جغرافياً من روسيا التي تتأثر بأي أوضاع نتيجة لذلك ، وعليه ترى روسيا ان علاقاتها مع طالبان يمكن أن تعمل على تحييد أفغانستان عن التجاذب والتنافس الأمريكي الروسي[34].

وبذلك يكون الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان قد قدم الفرصة لروسيا الاتحادية للتأثير في الأوضاع في المنطقة عبر إدراكها بأن الخيار الأفضل لها هو التفاوض والتعاون أو التعامل مع حركة وحكومة طالبان لحماية مصالحها من خلال تركيز ستراتيجيتها على القضاء على القوة الأمريكية المتضائلة في المنطقة - في أي من الجمهوريات - وأن تعد شريكاً أو طرفاً فاعلاً في التشكيل الستراتيجي للمنطقة[35]،

فسعت روسيا إلى بناء وتعزيز نفوذها و وجودها في أفغانستان لإعتبارات ودواعي أمنية ولإضعاف التواجد الغربي فيها ، ومن الجدير بالذكر ان روسيا ومنذ عام 2009 كانت تضغط على قرغيزستان لإغلاق قاعدة ماناس الجوية التي كانت تؤجرها للولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى ان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) لم يكن يريد أي وجود أمريكي في المنطقة[36]، بل ان الأحداث في المنطقة دفعت روسيا إلى ملء الفراغ الأمريكي وكذلك تفادي إنتشار الإرهاب في المنطقة[37]، إلى جانب إعلانها تطبيع علاقاتها مع حكومة طالبان في افغانستان لكنها في الوقت نفسه وضعت شروطاً ومحددات أمام طالبان ، فقد صرح السيناتور الروسي (فلاديمير دجباروف) قائلاً (سوف نتعامل مع أي حكومة في أفغانستان ، إذا أصبحت طالبان الحكومة الشرعية ، سنعمل بالطبع على تحسين علاقاتنا ولكن بشرط أن لا يكونوا معادين لبلدنا)[38]، حتى انها - أي روسيا - كانت وقبل انهيار الحكومة الأفغانية وهروب الرئيس الأفغاني (أشرف غني) تأمل في تأليف حكومة إنتقالية بين طالبان والحكومة الأفغانية ، إلا ان الأحداث جاءت بشكل مغاير تغيرت معه التوجهات والسياسة الروسية إزاء طالبان[39]، وعند استقبال موسكو لوفد حركة طالبان في 9 تموز 2021 أي قبل سقوط كابول أوضح مبعوث الرئيس الروسي لأفغانستان (زمير كابولوف) (إن ما يشغل روسيا فيما يخص الأوضاع في أفغانستان هي : خطر إنتقال عدم الاستقرار من أفغانستان إلى آسيا الوسطى ، وخطر تنظيم الدولة الإسلامية من أراضي أفغانستان على روسيا وحلفائها ، وخطر تهديد البعثات الدبلوماسية الروسية وتفاقم التهريب إلى روسيا) ، وقد وعدت حركة طالبان بوضع حد للخطر الذي يشكله تهديد الدولة الإسلامية في أفغانستان ، وكذلك القضاء على إنتاج المخدرات في أفغانستان ، كما تعهدت بعدم إنتهاك حدود جمهوريات آسيا الوسطى وضمان الأمن للبعثات الدبلوماسية[40]، كون روسيا الاتحادية اعتمدت بعد باكستان وتركمانستان دبلوماسيين ترسلهم طالبان وتمنح السفارة الأفغانية في موسكو إلى الحركة ، من منطلق بدء التعامل معها حتى ان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) قال (إن هيمنة طالبان هي حقيقة يجب على الروس التعامل معها) ، وعبر الروس عن الأمان الذي لمسوه في العاصمة كابول بعد الإنسحاب أكثر مما كان عليه الوضع قبل الإنسحاب الأمريكي[41].

لقد كان اللقاء الروسي – الأفغاني في تموز 2021 تحديد واضح لسياسة روسيا وتوجهاتها وأهدافها وإنشغالاتها وتأكيد للقدرات الروسية من خلال تأكيد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) على إمكانيات الجيش الروسي وتحقيق أهدافه بدون الحاجة حتى إلى التدخل العسكري، مع الاستمرار الروسي بمراقبة تطورات الأوضاع على الأراضي الأفغانية من خلال مخابراتها العسكرية وتعاونها العسكري مع حلفائها في

دول آسيا الوسطى وجهاز الأمن الفيدرالي وأي احتمال لتحركات إسلامية سواء في الجمهوريات القريبة منها أو على أراضيها[42].

لقد كانت روسيا تريد الاستقرار وضمان أمنها القومي ومصالحها في المنطقة وكما صرح وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) (نريد دعم تشكيل حكومة تضم جميع شرائح المجتمع الأفغاني بما في ذلك طالبان والجماعات العرقية الأخرى إلى جانب البشتون والهزارة والاوزبك والطاجيك، وان حكومة شاملة فقط هي التي يمكن أن تضمن الاستقرار في حياة جديدة)[43].

إستناداً إلى ذلك تواصلت الإتصالات بين روسيا وطالبان من خلال السفارة الروسية في كابول وممثل الرئيس الروسي (زامير كابولوف) إلا ان ما يحكم تلك الإتصالات هي أدوات الضغط الأمريكية ضد طالبان وهي الأموال الأفغانية في الخارج والمساعدات الإنسانية ، وبذلك قد تتعارض سياسة طالبان ومواقفها مع مصالح روسيا وتوجهاتها[44]، في حين ان السياسة الخارجية الأفغانية وحسب وزير الخارجية في حكومة طالبان (أمير خان متقي) تعطي لروسيا مكانة خاصة بل ويشكر روسيا على التسهيلات لسفارة أفغانستان في موسكو ويشير إلى ان الحكومة الأفغانية المؤقتة مهتمة بزيادة وجودها الدبلوماسي في موسكو ، ناهيك عن وجود تبادلات وتعاملات تجارية بين روسيا وافغانستان[45].

تفصح التحركات السياسية الروسية إزاء الأوضاع في أفغانستان بعد الإنسحاب الأمريكي منها عن انها تحركات وقائية تعمل من خلالها روسيا على الاستعداد لأي احتمال ممكن أن يحدث مع عدم استقرار الأوضاع في المنطقة ، فمن ناحية أعلنت استعدادها للتعامل والاعتراف بطالبان لحماية الاستقرار في آسيا الوسطى وفي الوقت نفسه عملت على التعاون مع الجمهوريات الإسلامية للحفاظ على الأمن القومي الروسي سواء من التواجد الأمريكي حيث تعارض أي دور للقوات الأمريكية أو وجود للقواعد الأمريكية في تلك الجمهوريات ، أي تعارض إنتقال القوات والقواعد الأمريكية إلى الجمهوريات الإسلامية بعد الإنسحاب من أفغانستان[46]، أم من الخوف من طالبان نفسها ومن تحالفها مع الجماعات المتطرفة في المنطقة كالجماعات الإسلامية في الشيشان مثلاً ، وقد حذرت روسيا حركة طالبان من تجاوز الحدود والتوسع إلى ما بعد الأراضي والحدود الأفغانية أو الإقتراب من الحدود والمصالح الروسية في الجمهوريات الإسلامية ، - حيث كانت حركة طالبان على الرغم من تعهدها بعدم الهجوم على الدول المجاورة لروسيا قد تقدمت إلى حدود طاجيكستان وسيطرت على (70%) من الحدود الطاجيكية الأفغانية - ، وتم تعبئة القوات العسكرية في طاجيكستان على الحدود مع أفغانستان ، فكانت الاستعدادات العسكرية الروسية في الحدود الأفغانية في القاعدة (201) والتعاون العسكري مع طاجيكستان عبر منظمة الأمن الجماعي

وكذلك التعاون مع الصين التي تواجه التهديد نفسه[47]، فدعمت كل من طاجيكستان وقرغيزستان من خلال قواعدها العسكرية هناك والقريبة من الحدود الأفغانية لتأمين الحدود مع أفغانستان ، إلا ان كل ذلك لم يمنع من سعيها لتقديم الجهود للحكومة الأفغانية وحركة طالبان للوصول إلى تسوية سياسية بعد الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان الذي كان قد قيد النفوذ الروسي في المنطقة[48]، وبذلك يكون تعزيز روسيا لعلاقاتها مع طالبان يحمل قدراً من الإيجابية والمصلحة كون أفغانستان تشكل أهمية جيوستراتيجية ولاسيما من حيث أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك من خلال استخدام ذلك كأداة ضغط سياسي على الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا دولية أخرى ، إلى جانب منع إنتشار وتوسع الدولة الإسلامية حتى ان الرئيس الأفغاني (أشرف غني) إتهم روسيا بأنها تحمي طالبان[49].

ومن ناحيتها ترى الولايات المتحدة الأمريكية ان نية روسيا الاتحادية هي معاودة الرجوع إلى أفغانستان بعد الإنسحاب الأمريكي منها من خلال السعي الروسي لتعزيز المواقع الروسية في المناطق التي كانت تشغلها القوات الأمريكية من أجل ترسيخ المكانة الروسية والمجال الحيوي الروسي[50]، إلا ان ذلك التقارب الروسي الأفغاني وتطور العلاقات بين الطرفين كان من ناحية نتيجة للتوتر الأمريكي الروسي لاسيما بعد الحرب الروسية الاوكرانية وتبلور تحالفات كانت دولية جديدة ، ومن ناحية ثانية أدى إلى قلق لبعض الأطراف الداخلية ، إذ تعرضت السفارة الروسية في كابول إلى هجوم إرهابي في أيلول 2022 كرسالة تهديد على التنسيق أو التعاون الروسي مع طالبان[51]، إلا ان ذلك لم يمنع من استمرار السياسة الروسية على النهج نفسه لإدراكها لشكل تحركاتها التي تعدها محسوبة ومخططة لتحقيق مصالحها وأمنها ، فتم في 16 تشرين الثاني 2022 عقد الاجتماع الرابع لاجتماعات تنسيق موسكو واستضافنه روسيا لإيجاد حل لمشكلة أفغانستان ، وحضر الاجتماع ممثلين عن الصين وباكستان وإيران والهند وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان واوزبكستان[52]، بعدها اجتمع وزراء خارجية كل من أفغانستان وروسيا وإيران والصين وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان في 13 نيسان 2023 في مدينة سمرقند في اوزبكستان للمشاركة في المؤتمر الوزاري للدول المجاورة لأفغانستان للسعي إلى إتخاذ خطوات تعزز التسوية السياسية في أفغانستان وترسخ من الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، و قامت كل من روسيا والصين وإيران في المؤتمر بدعوة الولايات المتحدة الأمريكية وكل حلفائها إلى تحمل المسؤولية اتجاه أفغانستان ورفع العقوبات المفروضة عليها وإعادة الأموال المجمدة الخاصة بها[53].

أوضحت سياسة روسيا بأنها تحاول إبراز دورها وتأثيرها على سياسة أفغانستان وإظهار دورها ونفوذها وقوتها في المنطقة ولكن بدون جهود كبيرة أو تكاليف عالية كاستعمال القوة العسكرية[54]، أي ان روسيا تتحرك بفاعلية في أفغانستان فتعمل على التعاون إقليمياً وتدير الأوضاع في المنطقة بدبلوماسية حذرة مع طالبان وبشكل يوضح جهودها للإضطلاع بدور إقليمي ودولي مؤثر[55]، فهي في الوقت نفسه لا تريد إنفاق وخسارة الكثير من مواردها لا في الجانب الاقتصادي ولا في الجانب العسكري الذي سيكلفها الكثير ، بل تريد إثبات مكانتها قوة مؤثرة دبلوماسية وسياسية مع إدراك القوى الإقليمية لقوتها الاقتصادية والعسكرية ومدى تأثيرها في النظام الإقليمي وفي النظام الدولي .

الخاتمة:

تتجلى سياسة روسيا الاتحادية اتجاه أفغانستان لاسيما بعد الإنسحاب الأمريكي في العديد من المواضع والنقاط المؤثرة بشكل واضح فيها ، فالتعامل الروسي مع أفغانستان يتراوح حسب المتغير القائم فتتجه أما إلى التأييد أو الرفض وبحسب ما يتطابق أو يتعارض مع المصالح الروسية في تحديد موقفها وسياستها ، فالقرب الجغرافي لروسيا من الأحداث في أفغانستان جعلها في مرمى سياسات أفغانستان اتجاه بعض دول جمهوريات آسيا الوسطى وإمكانية وصول تأثيرات تلك السياسات إلى الأراضي الروسية الأمر الذي يجعلها تضع سياسة تتميز بأبعاد مركبة من خلالها شروطها ومحدداتها في كيفية تعاملها وتوجهاتها نحو أفغانستان بشكل لا يمس أمن تلك الدول ولا أمنها القومي وذلك من خلال الحصول على تعهد من حركة طالبان بخصوص ذلك . إلا أن ذلك أيضاً لا يشكل ضمان أكيد لها لا سيما أن لروسيا تجربة سابقة في أفغانستان فهي على دراية بطبيعة المنطقة بكل تفاصيلها.

وضعت الأحداث روسيا أمام حالة تتميز بثنائية السلوك اتجاه أفغانستان وبين إقدام وإحجام فهي تدرك حجم المخاطر والمسؤوليات المواجهة لها هناك ، وفي الوقت نفسه تدرك مخاطر عدم التعامل أو التواصل مع حركة طالبان كحكومة جديدة ، إذ تخشى من وصول الإرهاب إلى أراضيها وأراضي حلفائها ومناطق نفوذها من ناحية ، وتتحرك باتجاه تأسيس علاقات إيجابية مع حركة طالبان لإدراكها ضرورة التعامل معها وعدم تجاهلها من ناحية أخرى .

تدرك روسيا ن الانسحاب الأمريكي قدم لها فرصة ملء الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية وإذا لم تستثمر ذلك فهناك قوى إقليمية أخرى يمكن أن تقوم بذلك الدور كالصين وإيران على الرغم من أنهما حلفاء لروسيا ، وهي من تريد أن تتصدر قيادة المنطقة في هذه المرحلة وأن تكون لها

الأرجحية والتفوق على بقية الدول الأخرى ، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية متيقنة من الرغبة الروسية في أداء ذلك الدور ، وتجابه الرفض الروسي في التوجه نحو نقل وجودها إلى جمهوريات آسيا الوسطى ، ولا تقف فرصة روسيا عند ذلك الحد بل تتعداه إلى المردود الاقتصادي الذي سيترتب على ذلك الدور في المنطقة وللطرفين في الوقت نفسه ، فالسياسة الروسية في أفغانستان إن كانت بشكل فردي دولة مقابل دولة وإن كانت بشكل جماعي في إطار المنظمات الإقليمية أو من خلال تحالفها مع الصين مثلاً ستدفع باتجاه تحقيق المصالح الروسية السياسية والاقتصادية والستراتيجية الأمنية لها ولدول جوارها من الجمهوريات وستفرض من خلالها ما تراه من التوجهات والشروط التي تنصب في تحقيق أهدافها علماً ان حركة وحكومة طالبان نفسها أيضاً تبدي نوع من الميل للتعامل الإيجابي مع روسيا الذي أثمر عن تقارب روسي أفغاني كانت له إنعكاساته وتداعياته على الأطراف التي يؤثر عليها ذلك التقارب ، إلا انه حتى هذا التقارب لم يأتِ بشكل سريع وإنما بخطوات وشروط روسية مدروسة تعود على روسيا بمردود إيجابي تحقق من خلاله الأهداف المتوخاة من تلك السياسة ، أي بما يضمن أمنها وأمن حلفائها وبما يحقق مصالحها وأهدافها في المنطقة كدولة تسعى إلى أن يكون لها دور وقوة متميزة إقليمياً ودولياً ، وفي مرحلة صعبة وحرجة تستلزم منها أخذ زمام المبادرة والتحرك بالعقلانية التي تراها روسيا الاتحادية ، فهي أمام مشهد يحمل الكثير من التناقضات والشد والجذب في كيفية التعامل وأمام فرصة إثبات وجودها الستراتيجي والإضطلاع بدور متميز وقيادي في المنطقة .

الهوامش :

---

(1) ياسمين أحمد اسماعيل صالح ، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ، أبريل 2022 .

(2) انفتاح روسيا على طالبان لم يحمِ مصالحها ، ما خلفيات الهجوم على سفارتها في كابل ؟ ، ANHA وكالة أنباء هاوار ، كيفارا شيخ نور ، 9 /ايلول 2022 الجمعة ، على الموقع الإلكتروني : hawarnews.com/ar/

(3) ميرفت عوف ، بعد الانسحاب الأميركي .. هل ينجح بوتين في إعادة أفغانستان إلى زمان السوفييت ؟ ، ميدان ، الجزيرة ، 2021/10/4 ، على الموقع الإلكتروني :

http://www.aljazeera.net/midan/reality/politics

(4) العلاقات الأفغانية الروسية ، ويكيبيديا ، على الموقع الإلكتروني :

ar.m.wikipediq.org/wiki/

(5) أفغانستان ، ويكيبيديا ، على الموقع الإلكتروني:/ar.m.wikipediq.org/wiki

(6) أفغانستان الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة ، مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية ، أفغانستان ، على الموقع الإلكتروني : csrsakabul.com

(7) هل ستعترف روسيا لطالبان ؟ ، المعهد العراقي للحوار ، ترجمة : أحمد الساعدي ، على الموقع الإلكتروني : hewariraq.com

[8] روعة قفصي ، صحيفة : هزائم وخسائر لأمريكا وروسيا بأفغانستان أمام طالبان ، عربي 21 ، على الموقع الإلكتروني : http://arabi21.com/story/1371643

[9] ميرفت عوف ، مصدر سبق ذكره .

[10] آنا بورشيفسكايا ، كيف تستفيد روسيا بفضل كارثة بايدن في أفغانستان ، 18 أغسطس 2021 ، THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy ،

على الموقع الإلكتروني: http://www.washington institute.org

[11] ميرفت عوف ، مصدر سبق ذكره .

[12] انفتاح روسيا على طالبان لم يحمِ مصالحها .. ما خلفيات الهجوم على سفارتها في كابل ، مصدر سبق ذكره .

[13] آنا بورشيفسكايا ، مصدر سبق ذكره .

[14] انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان 2021 ، معرفة ، على الموقع الإلكتروني : http://www.marefa.org/

[15] المصدر نفسه .

[16] د. خليل الناجي ، الانسحاب الأمريكي من أفغانستان دلالاته وتداعياته المستقبلية ، شبكة النبأ ، الأربعاء 8 أيلول 2021 على الموقع الإلكتروني :https://www.annabaa.org/

[17] باسل درويش ، الانسحاب الأمريكي من أفغانستان يشكل قلقاً لروسيا ، NI ، عربي21 ، 13 تموز 2021 على الموقع الإلكتروني https://arabi21.com/story/137176/N/:

[18] OTORBEAV DJOOMART ، صفقة روسية - أمريكية بشأن أفغانستان ، 28 Jul 2021 ، project syndicate ، على الموقع الإلكتروني : http://www.porject-syndicate.org

[19] د. خليل الناجي ، مصدر سبق ذكره .

[20] رسلان عامر، لماذا انسحبت أمريكا من أفغانستان ؟ ، صور، الاثنين 25 تشرين 1 - 2021 ، على الموقع الإلكتروني: http://www.suwar-magazine.org

[21] OTORBEAV DJOOMART ، مصدر سبق ذكره .

[22] ماكسيم سوشكوف ، روسيا في أفغانستان واقعية لاتشوبها أوهام ، ترجمة : سارة قريرة ، أوريان 21 / Orient XX| ، 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2021 ، على الموقع الإلكتروني :

https://orientxxi,info/magazine/article5117

[23] روسيا : الانسحاب الأمريكي من أفغانستان خلق أزمة جديدة ، سبأ نت ، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، الخميس 9 سبتمبر 2021 ، على الموقع الإلكتروني :

https://www.saba.ye/ar/news 3154947.htm

[24] المصدر نفسه .

[25] باسل درويش ، مصدر سبق ذكره .

[26] روعة قفصي ، مصدر سبق ذكره .

DJOOMART OTORBEANصفقة روسية أمريكية مشان أفغانستان، مصدر سبق ذكره.

[27] آنا بورشيفسكايا ، مصدر سبق ذكره .

[28] الرئيس الروسي يعتبر ان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان أدى إلى نشوب أزمة جديدة ، وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، 9 / 9 / 2021 ، على الموقع الإلكتروني :

https://www.kuna.net.kw/Article

Details.aspx?id=2996787

[29] شيماء فاروق ، تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان محلياً وإقليمياً ، المركز الديمقراطي العربي ، 6 أغسطس 2021 ، على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=76571

[30] ميرفت عوف ، مصدر سبق ذكره .

[31] انفتاح روسيا على طالبان لم يحمِ مصالحها.. ما خلفيات الهجوم على سفارتها في كابل؟ ، مصدر سبق ذكره .

[32] أ. م. د. عمار حميد ياسين ، الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قراءة في حسابات الدوافع والتداعيات المستقبلية على معادلة الأمن الإقليمي ، آذار 2022 ، Pdf ResearchGate

[33] هل غيرت روسيا نظرتها إلى طالبان؟ ، 11/28/ 2022 ، الجزيرة ، على الموقع الإلكتروني : aljazeera.net.politcs

[34] إنفتاح روسيا على طالبان لم يحمِ مصالحها.. ما خلفيات الهجوم على سفارتها في كابل؟ ، مصدر سبق ذكره .

[35] ميرفت عوف ، مصدر سبق ذكره .

[36] آنا بورشيفسكايا ، مصدر سبق ذكره .

[37] ماكسيم سوشكوف ، مصدر سبق ذكره .

[38] روعة قفصي ، مصدر سبق ذكره .

[39] فهيم الصوراني ، من الحرب الى الغزل ، كيف تطورت علاقة موسكو بطالبان ؟ ولماذا لم تعترف روسيا بالحركة ؟ ، الجزيرة ، 2022/8/15 ، على الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net/politics

[40] ماكسيم سوشكوف ، مصدر سبق ذكره .

[41] هل ستعترف روسيا بطالبان ؟ ، ترجمة : أحمد الساعدي ، المعهد العراقي للحوار ، على الموقع الإلكتروني : www.hewariraqi.com

[42] ماكسيم سوشكوف ، مصدر سبق ذكره .

[43] هل ستعترف روسيا بطالبان ؟ ، مصدر سبق ذكره .

[44] فهيم الصوراني ، مصدر سبق ذكره .

[45] أفغانستان ترغب بتوسيع وجودها الدبلوماسي في روسيا ، RT ، 2023/1/12 ، على الموقع الإلكتروني : arabic.rt.com/russia/1425041

[46] سامي عمارة ، بوتين و"طالبان" وسياسات "ملء الفراغ" في أفغانستان Independent عربية ، الاثنين 23 أغسطس 2021 ، على الموقع الإلكتروني :

[47] شيماء فاروق ، مصدر سبق ذكره .

[48] ياسمين أحمد اسماعيل صالح ، مصدر سبق ذكره .

[49] أفغانستان والحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية ، أفغانستان ، على الموقع الإلكتروني : csrskabul.com/ar?p=2081

[50] سامي عمارة ، مصدر سبق ذكره .

[51] انفتاح روسيا على طالبان لم يحم مصالحها ... ما خلفيات الهجوم على سفارتها في كابل؟، مصدر سبق ذكره .

[52] هل غيرت روسيا نظرتها الى طالبان ؟ ، مصدر سبق ذكره .

[53] بمشاركة روسيا وباكستان وإيران ، اجتماع في اوزباكستان لوزراء خارجية دول جوار أفغانستان ، الجزيرة ، 2023/4/13 م ، على الموقع الإلكتروني : aljazeera.net/news/

[54] هل غيرت روسيا نظرتها الى طالبان ؟ ، مصدر سبق ذكره .

[55] ماكسيم سوشكوف ، مصدر سبق ذكره .

أبعاد الاستراتيجية الصينية في جنوب شرق اسيا

Dimensions of the Chinese strategy in Southeast Asia

أ.د. إبراهيم حردان مطر

الباحثة : وصال هندي كاظم

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

المستخلص

تعد منطقة جنوب شرق اسيا ذات أهمية جيوستراتيجية ضمن الادراك الاستراتيجي الصيني ، فهي تمثل محور الارتكاز لصعودها السلمي ، ومنطقة نفوذها الحيوي ولها تأثير مهم على أمنها القومي ووفقا لذلك فقد صاغت استراتيجية شاملة مازجت بين ابعاد سياسية وامنية واقتصادية, محورها الاساس توثيق ارتباطها مع دول المنطقة من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية ؛ كما ان للمنطقة اهمية امنية كونها ذات ارتباط وثيق بأمن الممرات البحرية وضمان امدادات الطاقة عليه فقد سعت الصين الى الانخراط في المنظمات الإقليمية ودعم الاستثمار وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتي من خلالها سعت الى مواجهة سياسة الاحتواء التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الامريكية ، كما ان هذه الابعاد تعطي تصور لما يمكن ان تصل له مجريات الاحداث المستقبلية في المنطقة .

الكلمات المفتاحية: جنوب شرق اسيا ، بحر الصين الجنوبي ، مبادرة الحزام والطريق .

Abstract

The Southeast Asian region is of geostrategic importance within the Chinese strategic perception, as it represents the focal point of its peaceful rise, its vital area of influence and has an important impact on its national security. by strengthening economic relations; Being closely related to the security of sea lanes and ensuring energy supplies as well as involvement in regional organizations, investment support and the conclusion of economic agreements through which it sought to confront the containment policy imposed on it by the United States of America, and these dimensions give an idea of what the course of future events may reach in the area .

Keywords: Southeast Asia, South China Sea, Belt and Road Initiative.

مقدمة:

تنظر الصين إلى منطقة جنوب شرق آسيا على أنها منطقة نفوذ صينية قديمة، وتبنت الصين تجاه دول المنطقة استراتيجية تهدف الى تحسين العلاقات وزيادة الترابط مع دول المنطقة ، وهو ما يساعدها على ان يكون لها دور على المستويات الإقليمية والعالمية، لاسيما بعد انتهاج الصين سياسة الانفتاح .

كما أن الموقع الجغرافي للمنطقة له تأثير مهم على أمنها القومي فهو يمثل مجالها الحيوي , فضلاً عن ذلك فأن هذه المنطقة لها ارتباط وثيق بعملية التحديث والتنمية الاقتصادية للصين، لذلك عملت بشكل مستمر على التأكيد بأن صعودها هو صعود سلمي ولا يمثل تهديداً لأحد ، لاسيما دول الجوار ، وعملت على تعزيز وتطوير التعاون الإقليمي في القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية وانشاء علاقات قائمة على التعاون والثقة المتبادلة والمشاركة في التكتلات والمنظمات الإقليمية لجنوب شرقي آسيا كالآسيان .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تندرج ضمن الدراسات السياسية المعاصرة، اذ ان تنامي اهتمام مراكز البحوث بالدراسات الاسيوية كون ان التفاعلات والاحداث الدولية أصبحت ترتبط بشكل مباشر بالقضايا الاسيوية لذا فأن الدراسة تسلط الضوء على التوجهات الصينية تجاه منطقة جنوب شرق اسيا .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح ما هي ابعاد الاستراتيجية الصينية وطبيعة كل بعد واهم الآليات التي وظفتها الاستراتيجية الصينية لتحقيق اهدافها في الوصول الى شراكات ذات ابعاد متعددة مع دول منطقة جنوب شرق اسيا.

اشكالية الدراسة:

1. تطرح اشكالية الدراسة تساؤل مركزي هو: ما هي مضامين الاستراتيجية الصينية تجاه المنطقة؟

ومن هذا التساؤل نطرح سؤالين هما:

- ما طبيعة الاهتمام الصيني بالمنطقة؟
- كيف وظفت الصين قدراتها من اجل تعزيز نفوذها في المنطقة؟

فرضية الدراسة:

ان تنامي المصالح الصينية على الصعيد الاقليمي شكل المرتكز الاساس لتبني استراتيجية ذات ابعاد مختلفة المضامين يعد البعد الاقتصادي مرتكزها الاساس فضلا عن الابعاد السياسية والامنية العسكرية، وهي بالمحصلة تشكل استجابة لهدف مركزي هو تعزيز النمو الاقتصادي الصيني وديمومته.

مقاربة المنهجية:

من اجل التكامل المنهجي تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة الابعاد الاستراتيجية للصين في المنطقة وما يمكن ان يحصل من مجريات الاحداث والتفاعلات المستقبلية.

هيكلية الدراسة:

انقسمت الدراسة الى مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة. يتناول المطلب الاول البعد السياسي والمطلب الثاني البعد الاقتصادي، والمطلب الثالث البعد الامني العسكري.

المطلب الأول: الابعاد السياسية

بحكم المعطيات الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق اسيا فأن للأستراتيجية الصينية بعداً سياسياً يرتكز على تحقيق ما يأتي :

اولاً : تعزيز علاقاتها الإقليمية لمواجهة سياسة الاحتواء الامريكية

وفقاً لطروحات النظرية الواقعية تنظر الصين إلى النظام الدولي على أنه نظام فوضى نتيجة عدم وجود سلطة عليا تشرف على توزيع القوة او المصلحة وأن هذا النظام تسيطر عليه قوة دولية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية بحكم ما تحوزه من قدرات عسكرية واقتصادية ، وعليه تسعى الصين الى اقامة نظامين عالميين جديدين وعادلين ومعقولين على الصعيدين السياسي والاقتصادي وليس النظام السياسي والاقتصادي العالمي القائم حالياً بزعامة الولايات المتحدة الامريكية[1]، وهو ما يمثل تحدياً يواجه الولايات المتحدة في مطلع القرن الواحد والعشرين، لاسيما hذ ما سيطرت الصين على جنوب شرقي آسيا، واستمرار النمو الاقتصادي والعسكري لها كما ان انتقال مركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي العالمي يمثل أهم معالم المشهد الاستراتيجي الآسيوي[2]، وهو ما جعل القيادة الامريكية تزيد من فاعليتها ودورها في المنطقة [3].

ومن اجل إقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب سعت الصين إلى تعزيز قدرتها على التأثير في النظام الدولي وتحقيق التعاون الإقليمي في المجالات المختلفة ، أذ اتجهت الصين لاتخاذ استراتيجية واضحة لتعزيز قدرتها للتأثير في النظام الدولي، وذلك من خلال المشاركة في المنظمات الاقليمية والتجمعات الاستراتيجية كالمنتدى الإقليمي لرابطة دول الاسيان والذي أنظمت له عام 2004 [4].

كما سعت الى إقامة علاقات وثيقة مع دول المنطقة، لا سيما بعد أدراك القيادة الصينية بأنها أصبحت عامل مهم في نهوض اقتصاديات الدول الأخرى وذلك في إطار من المساواة والكفاءة دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتورط في مشاكلها الإقليمية، كما انها تهدف من هذه السياسة إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية وتعزيز الاعتمادية المتبادلة مما يفرض ثقلها السياسي والاقتصادي في المنطقة، فضلاً عن الاستفادة من تأييد ودعم هذه الدول في المحافل الدولية لا سيما في التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك الحصول على تأييدها في سياستها الهادفة إلى خلق نظام دولي يقوم على المساواة والتعددية [5].

ومن باب مساعي الصين في انشاء علاقات اقليمية وحل خلافاتها بالحوار في اطار الأسيان اتفقت في 20 تموز 2011 مع كل من بروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام على وضع خطوط أولية استرشادية لحل النزاعات الحدودية بينها ، واعدت الصين هذا الاتفاق بأنه يمثل حجر الاساس للتعاون بين الأطراف الا انه تم استثناء موضوع ايجاد حقوق البحث عن النفط ، وفي أيلول عام 2011 تم توقيع اتفاق بين الصين وفيتنام يتضمن احتواء النزاع في بحر الصين الجنوبي، ومنذ العام 2012 أصبحت الصين تسيطر على كل جزر بارسيل وثمان من جزر سبراتلي، بينما القوات الفيتنامية تسيطر على العدد الأكبر من جزر سبراتلي، وأصبحت ثمان جزر أخرى تحت السيطرة الفلبينية وخمس جزر تحت السيطرة الماليزية وجزيرتان لتايوان وجزيرتان لبروناي [6].

ثانياً : تحقيق مصالحها في بحر الصين الجنوبي

ترى الصين ان لها مصالح في بحر الصين الجنوبي ، وتتمثل هذه المصالح في:

1. تأمين الخط التاسع الصيني: تعد مسألة حماية وتأمين الخط التاسع اهم المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي لحماية سيادة الصين فيه، إذ تدعي سيادتها على منطقة تطلق عليها اسم "خط الخطوط التسع" الممتد لمئات الاميال جنوبي وشرقي جزيرة هاينان الواقعة اقصى جنوب الصين[7].

وترى ان ملكية معظم مساحة بحر الصين الجنوبي تعود اليها وحددت هذه المساحة بما أطلقت علية بالخط التاسع المنقط على شكل حرف U بعد نشرها خارطة في العام 1947وهو ما أدى إلى نشوء خلاف مع خمسة دول ، هي: (الفلبين وماليزيا وفيتنام وتايوان وبروناي) بالسيادة على أجزاء منه[8].

وترى الصين ان أي احتلال من قبل الدول الأخرى لأي جزيرة ضمن هذه الحدود يفسّر بأنه انتهاك لمبدأ السيادة الصينية ويجب حماية البلاد من أن تتعرض لأي غزو ، وتعد الصين ان أي محاولات للدول الأخرى للمطالبة بالحقوق في بحر الصين الجنوبي وقيام البعض بنشر قواتها ضمن مياهه فهو شكل من أشكال الاحتلال المباشر، إضافة لذلك فأن النطاق الجغرافي الذي يشغله الخط التاسع الصيني يمثل ذريعة للصين للقيام بأي عمل عسكري مستقبلي لحماية هذا النطاق من أي تحرك ربما يقوم بها

احد الأطراف ، لاسيما إذا ما حصلت على دعم خارجي سياسي أو عسكري، أو في حالة حصولها على قرار من المحاكم الدولية يخص فكرة المطالب المتعارضة في نطاق بحر الصين الجنوبي، لذا أعلنت الصين عن استراتيجيتها الجديدة في 2013 لتنمية السلام في المنطقة الآسيوية، تحت عنوان «المصالح الأساسية» وضرورة ألا تنتهك أي قوة خارجية أو السيادة الوطنية، ولذا فإن الصين مستعدة لاستخدام القوة لحماية هذه المصالح ، فضلاً عن التأكيد على قضية الأمن الوطني وعدم سماح الصين لأي قوة بتهديد نظامها السياسي وانتهاكه، والتأكيد على حماية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فضلا عن الأمن المالي والاستقرار الاقتصادي[9].

وتتمتع جزر سبراتلي بأهمية كبيرة ؛ بسبب موقعها وسط بحر الصين الجنوبي الذي يمثل خط مواصلات يستعمل من قبل أغلب الدول البحرية اما لعبور القوات البشرية أو لعبور السفن التجارية وهو ما يبرر تمسك الدول بمطالباتها لهذه الجزر[10]، كما تعود أهميتها في انه من الممكن إقامة مدارج كبيره لاستيعاب الطائرات التكتيكية والحصول على السيادة قد يمنح الأطراف موطئ تمكنها من تعزيز نفوذها في المنطقة [11].

2. تعزيز الاستقرار في بحر الصين الجنوبي: ترى الصين ان من المحتمل ان يكون بحر الصين الجنوبي مصدر تهديد مستقبلي يقوض طموحاتها في ان تكون قوة عظمى، فهو يمثل المجال الحيوي للصين كونه يمثل المدخل الجنوبي لها ويشكل تهديد ضد الاستقرار ، لذلك ترغب الصين بمواجهة هذه التهديدات من خلال سياسة حسن الجوار في علاقاتها مع الدول الإقليمية المتنازعة في بحر الصين الجنوبي ، كما تعمل على تقليل اندفاع دول الإقليم باتجاه الغرب وإدخاله وسيط لتحقيق غاياتها في بحر الصين الجنوبي ومساهمتها في الاستثمارات في حقول النفط والغاز الطبيعي ، لأن هذه التدخلات بنظر الصين يشكل أضعاف لنفوذها وسيطرتها على الطرق الملاحية والتجارة ، لان الاختلال في ميزان العلاقات الإقليمية يمثل تهديداً للأمن والاستقرار[12].

ثالثاً: تحقيق المصالح السياسية من خلال مبادرة الحزام والطريق :

تمثل هذه المبادرة فرصة للصين في تعزيز انتشار القوة في المناطق التي يشملها مشروع الحزام والطريق، وهو ما يشكل إمكانية إقامة الشراكات الإقليمية، ما يساعدها في الحد من الهيمنة الأمريكية، كما يدعم الطموح الصيني باستخدام صعودها السلمي وهيمنتها [13].

كما تسعى الصين من خلال هذا المشروع الى زيادة نفوذها على المستوى الإقليمي والعالمي من خلال الاستثمارات الضخمة وتقديمها أنموذج تنموي بديل عن الأنموذج الغربي[14]، وأيضاً تهدف الصين من خلاله الى مواجهة التحديات التي يفرضها موقعها الجيوبولتيكي والتحرر عن طريقها بدل اللجوء الى توسيع قوتها

فالأراضي الصينية مغلقة باستثناء سواحلها الا ان الولايات المتحدة الامريكية تقف ضد انخراطها في شراكات عبر المحيط الهادي لذا فأن مبادرة الحزام والطريق تمثل المنفذ لها في إقامة العلاقات والشراكات مع الدول المجاورة[15]، فضلاً عن ذلك فأن من شأن هذا المشروع تعزيز النفوذ الصيني مع مطلع القرن الواحد والعشرين عبر القارات الثلاث: (آسيا، اوربا، وافريقيا)، وتخفيف حدة الضغط الذي تفرضه عليها بعض القوى المنافسة الدولية والاقليمية: كاليابان، والهند، والولايات المتحدة الامريكية، لذا فهذا المشروع يعد أداة استراتيجية لاستكمال التحول من قوة إقليمية آسيوية صاعدة إلى قوة عالمية يتعاظم نفوذها عبر القارات التي تشملها مبادرة "الحزام والطريق" [16]، وتعد دول رابطة الاسيان بوصفها ضمن منطقة المجال الحيوي الصيني في قلب مبادرة الحزام والطريق ، فالصين بسبب ادراكها لدول هذه المنطقة ومعطياتها الجيوستراتيجية نجد فيها ثقل استراتيجي مهم للانفتاح عليها بل وضمها ضمن المشروع .

رابعاً : عقد الاتفاقيات لحل النزاعات الإقليمية

يمثل النزاع في بحر الصين الجنوبي النزاع الابرز في المنطقة ، وقد حاولت الصين ان تتوصل الى حل له من خلال الابتعاد عن استخدام القوة والتمسك بالمفاوضات وبمبدأ حسن الجوار وجعل هذا النزاع ضمن حدود محصورة في نطاقه الثنائي بين الصين وكل دولة من الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي، واستمرار كل دولة بتأكيدها على حقوقها التاريخية والقانونية في ملكيتها للجزر والمناطق المتنازع عليها وذلك للتخفيف من حدة النزاع ، لاسيما بين الصين والفيليبين ، لكن هذه النزاعات تحولت من النطاق الثنائي الى الاقليمي وذلك بسبب توقيع ما عرف بـ"مدونة السلوك" في العام 2002 في القمة الثامنة لرابطة الأسيان والتي تسمح بمعالجة النزاع في إطار الرابطة[17]، فقد تعهدت الأطراف التي وقعت على المدونة الالتزام بالبحث عن وسائل بناء الثقة السلمية وذلك وفق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، عبر الاحترام المتبادل وتطبيق مبدأ المساواة والالتزام بحرية الملاحة والطيران في منطقة بحر الصين الجنوبي وفق مبادئ القانون الدولي ، وحل النزاعات بالتشاور والتفاوض دون اللجوء أو التهديد بالقوة او استخدامها، والامتناع عن القيام بأي نشاط قد يقود الى تصعيد النزاعات وتعقيدها أو الاضرار في السلام والاستقرار، اضافةً عدم التوطين على الجزر غير المأهولة، وتحقيق التعاون الطوعي في مختلف المجالات ، كحماية البيئة البحرية ، والبحث العلمي ، ومواجهة الجريمة المنظمة [18].

لقد وقع جميع وزراء خارجية الآسيان ومبعوث الصين الخاص على مدونة سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي في نوفمبر 2002 واتفقت الآسيان والصين على خطة للعمل في عام 2004 بينما حددت مجموعة من المبادئ للتنفيذ في عام 2011 و تم صياغة مبادئ الآسيان بست نقاط حول بحر الصين الجنوبي والتي صدرت في محادثات بالي في 2012 والتي اكدت على : [19]

1. التزام الآسيان بتنفيذ اعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي لعام 2002 بشكل كامل.
2. الالتزام بالمبادئ التوجيهية لتنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي الصادرة عام 2011.
3. الإسراع في عقد مدونة قواعد السلوك الإقليمية في بحر الصين الجنوبي.
4. احترام مبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
5. عدم استخدام القوة.
6. العمل على حل النزاعات بالطرق السلمية.

كانت للتدخلات الامريكية في نزاعات بحر الصين الجنوبي سبباً في جعل النزاع ذو صفة دولية فقد عبرت وزيرة الخارجية الأميركية الاسبق "هيلاري كلينتون" خلال مشاركتها في المنتدى الإقليمي للأسيان لعام 2009 على ضرورة احترام القانون الدولي وايجاد آلية لتسوية النزاع وذلك لما له من اهمية على الاستقرار الإقليمي لضمان حرية الملاحة والدخول إلى المناطق البحرية الآسيوية، اذ تملك الولايات المتحدة الأميركية مصالح اساسية فيها ، وهو ما شجع الفيليبين على تقديم شكوى لمحكمة التحكيم [20].

فضلاً عن شروع الدول الأخرى في استغلال ثروات بحر الصين الجنوبي، وهو ما أدى الى قناعة الصين بأن سياستها المعتدلة لم تكن فعالة وحث الباحثون الصين لتغيير سياستها لضمان حقوقها في الجزر المتنازع عليها وموارد بحر الصين الجنوبي. وأكد خبراء القانون الصينيون على أن الاستناد إلى مبدأ "الحقوق التاريخية المكتسبة" في القانون الدولي للمطالبة بالجزر المتنازع عليها لن يكون ذا فاعلية في ضمان الحقوق الصينية [21].

لذا سعت الصين إلى فرض ارادتها من خلال أنشطة البناء في منطقة Mischief Reef وتمكنت الصين من استعادت أكثر من 3200 فدان من الأراضي في جزر سبراتلي بين عامي 2013 و 2015 كما قامت بأنشاء البنى التحتية بما في ذلك المطارات الجديدة والقنوات العميقة لتحسين الوصول ومرافق الموانئ الكبيرة مع مناطق رسو للسفن الكبيرة ومرافق تخزين المياه والوقود وحظائر الطائرات المقاتلة والثابتة ومواقع الأسلحة ، والمباني الإدارية ، ومرافق الاتصالات والمراقبة وانشاء المطارات الجديدة المزودة بطائرات قادرة على القتال ومنشآت ميناء أكبر ومراكز لوجستية محسّنة لخفر السواحل الصيني[22].

وقد قامت بالاستيلاء على جزيرة سكاربورو في العام 2012 ووضعت أجهزة للحفر النفطي في العام 2014؛ في مياه متنازع عليها مع فيتنام؛ وانشأت دفاعات جوية، وموانئ، وثلاثة مدارج للطائرات ونشر ما يسمى بدوريات السيادة الجوية والبحرية المنتظمة على امتداد المنطقة [23].

التقى مسؤولون من الآسيان والصين في النصف الأول من عام 2017 ثلاث مرات وذلك لمناقشة مدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي، وقد اتفق الاطراف على الخطوط العريضة والأساسية لمسودة الإطار وتمت مناقشتها لاحقًا في كمبوديا في العام 2017 وتم التعديل عليها بشكل طفيف وتتكون من ثلاث اهداف هي: [24]

الهدف الأول: "إنشاء إطار عمل قائم على القواعد يحتوي على مجموعة من القواعد لتوجيه سلوك الأطراف وتعزيز التعاون البحري في بحر الصين الجنوبي"، يتم استخدام عبارة "إطار عمل قائم على القواعد" بدلاً من "ملزم قانوناً"، نظراً لأن الصين تعارض قانوناً ملزماً لأنه سيحد من حريتها في التصرف في بحر الصين الجنوبي، ولأن دول الآسيان نفسها ليس لديها توافق في الآراء بشأن هذه القضية.

الهدف الثاني: "تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون والثقة ومنع الحوادث، وإدارة الحوادث في حالة حدوثها، وخلق بيئة مواتية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

الهدف الثالث: "ضمان الأمن والسلامة البحرية وحرية الملاحة وأكدت الأطراف في الإعلان بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي والتحليق فوقه" أيضاً احترامها والتزامها لحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، ويؤكد قلق بعض الآسيان ينص على أن النزاع يهدد بتقويض حرية الملاحة، خاصة إذا أعلنت الصين منطقة تعريف دفاع جوي.

ان انخراط الصين في هذه الاتفاقية لحاجتها الى تنظيم النزاع ورغبتها في الحفاظ على حرية التصرف في المنطقة، كما كانت تأمل في أن يتم حث الاطراف تدريجياً على قبول المفاوضات كمسألة طبيعية. وأن مدونة قواعد السلوك المصاغة يمكن أن تعمل لصالحها من حيث الحد من مخاطر نشوب صراع في المنطقة، وهو ما قد يشرك الولايات المتحدة في النزاع [25].

فضلاً عن ذلك وافقت وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية على الاستراتيجية الإقليمية المشتركة لشرق آسيا والمحيط الهادئ التي أطلقتها منظمة الآسيان في العام 2018، وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي في العام 2019 أن الولايات المتحدة ستعمل في السنوات الخمس المقبلة على تعزيز العلاقات العسكرية مع دول الآسيان ، كما أن إندونيسيا توصلت في العام 2018 إلى عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة وذلك لتعزيز التعاون في القضايا الأمنية، وحماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي لذلك تزايد اعتماد الأسيان في تحقيق الامن على الولايات المتحدة [26].

الا ان العمل على تنفيذ اتفاقية مدونة قواعد السلوك قد عادت للنقاش بين الطرفين فقد أعلنت وزارة الخارجية الصينية ، ان الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) سيعقدان اجتماعات حول تنفيذ إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي في نهاية عام 2022 ونقلت وكالة الأنباء شينخوا الصينية ، عن

المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هونج لي ، بأن المشاركين في الاجتماع سيتبادلون وجهات نظر متعمقة حول التنفيذ الكامل والفعال لإعلان سلوك الأطراف وتحسين التعاون البحري ، وقد أشار إلى ان الاجتماعات الجديدة ستتضمن إجراء مشاورات رسمية حول مدونة السلوك داخل إطار تنفيذ إعلان سلوك الأطراف، وكانت الصين والآسيان قد توصلتا إلى توافق مؤخرا من أجل دفع المشاورات الرامية إلى تطوير مدونة سلوك أكثر تفصيلا في بحر الصين الجنوبي[27].

المطلب الثاني: الابعاد الاقتصادية

تسعى الصين الى التحرر والانفتاح الاقتصادي وتعزيز دورها في المؤسسات الدولية ،اذ أنها انتفعت من النظام الاقتصادي العالمي باتباعها سياسة تعاونية وبناء شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية مع دول جنوب شرق آسيا ، اذ ان زيادة التبادل الاقتصادي سيعزز العلاقات الدولية ويساعد على بناء مصالح مشتركة ، كما ان نمو الأسواق سيدفع الدول للحصول على الثروات وتراكم رؤوس الأموال مما ينفي الحاجة إلى التوجه نحو استخدام سياسة خارجية معادية في النزاعات الإقليمية مع جيرانها ومن ثم يعزز من نهجها الذي أعلنت عنه (الصعود الصيني(*)) .

ويأتي هذا الطرح استناداً إلى الاستراتيجية الصينية التي ترتكز على اربعة افكار أساسية هي: [28]

1. أن الصين تنتمي عن جدارة إلى نادي القوى الكبرى.
2. أن الصين تحتاج إلى بيئة سلمية ومستقرة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وصعودها السلمي.
3. يتعين على الصين ضبط النفس.
4. رفاهية الصين تعتمد على تفاعلها النشط مع العالم.

كما عملت الصين على توثيق العلاقة مع الدول صاحبة المطالب في بحر الصين الجنوبي عن طريق تحقيق تعاون اقتصادي إقليمي والتأكيد على وحدة المصير المشترك لأسيان والصين في الاعتمادية الاقتصادية عندما اعلن الرئيس الصيني "شي" خلال خطابه أمام قمة المديرين التنفيذيين لمنظمة الأبيك (منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادئ الذي تأسس في العام 1989) في العام 2013 أن "الصين لا يمكن أن تتطور بمعزل عن آسيا والمحيط الهادئ، بينما لا يمكن أن تنمو منطقة آسيا والمحيط الهادئ دون الصين " لذا سعت الصين الى ان تكون شريك إقليمي للآسيان وبناء جسور الثقة السياسية مع دولها وانشاء منطقة التجارة الحرة في المنطقة وانشاء المشاريع الاستثمارية وتمويلها وتعزيز علاقاتها الثنائية مع بعض الدول كماليزيا وبروناي وفيتنام وجعلها الأساس في طبيعة العلاقات وليس النزاعات [29]؛ وتتمثل الابعاد الاقتصادية الصينية بما يأتي :

أولاً: تعزيز التعاون من أجل تأمين مصادر الطاقة والموارد الاولية

بما ان الصين تسعى لتأمين الطاقة فأن هذه المساعي تتعدى البعد الاقتصادي لتشمل استراتيجية تطمح من خلالها ان تصبح قوة عالمية، وبما ان الاستثمار الصيني المتجه الى الخارج ركيزة اساسية في العلاقات الدولية الصينية وفي برنامجها التحديثي لسياستها الخارجية ، فقد شكلت الطاقة حجر الأساس لتحقيق هذه الأهداف والذي يلعب دور كبير في مبادرة "الحزام والطريق" والتي تم اطلاقها في العام 2013 وهو مشروع واسع النطاق يهدف إلى ربط اقتصاد بلدان العالم بالاقتصاد الصيني عبر شبكة من الطرق البرية، والموانئ، وسكك الحديد، وخطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي[30].

عليه حرصت الصين على إتباع سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها، وعززت علاقاتها مع الدول القريبة منها، وبدأ التقارب الصيني مع المحيط الاقليمي لتحقيق مصلحتها في الدخول لأسواقها من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتمثيل التجاري وعلاقات الصداقة والتعاون [31].

كما سعت الصين الى ربط اقتصادها ودمجه بالاقتصاد الدولي ، وكذلك إيجاد طرق جديدة لخطوط نقل البترول والتجارة[32]، فضلاً عن تأمين إمدادات الطاقة وتجنب أزمة إعاقة وصولها الذي يهدد استقرار الاقتصاد الصيني اذ تتعاظم المخاوف من أي تعطيل لهذه الامدادات بسبب القرصنة او حصار محتمل من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة ؛ لأن 80% من احتياجات الصين من الطاقة تمر عبر مضيق "ملقا"، وقد عبر الرئيس الصيني "هو جينتاو" عن هذه المخاوف في العام 2003، وأكد على ضرورة تجاوز ما أطلق عليه "معضلة ملقا" من خلال قيام الصين بتطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق [33].

كما تحظى منطقة جنوب شرق اسيا باهتمام الشركات الصينية فيما يخص موارد الطاقة (النفط والغاز) على الرغم من تواضع إمكاناتها مقارنة بدول الشرق الأوسط ويأتي هذا الاهتمام نتيجة القرب الجغرافي لها من الصين وكونها المجال الحيوي لها مما يسهل عملية الاستثمار وسهولة النقل لموارد الطاقة وانخفاض التكاليف ، بل أصبحت اهتمامات شركات الاستثمار الصينية تتعدى موضوع الحصول على الطاقة وانما تسعى الى الاستثمار من خلال الدخول في عملية التنقيب والاستخراج والتكرير لموارد الطاقة (النفط والغاز) فضلاً عن ان التوجه لهذه المنطقة للحصول على الموارد الاولية الغنية بها دول المنطقة [34].

اضافة لذلك قامت شركة (CNPC)، وشركة (CNOOC) الصينيتان بالعمل في مشاريع استكشاف النفط والعمل على تأمين الوصول إلى حقول الغاز الجديدة قبالة الساحل الغربي ففي العام 2008 وقعت شركة CNPC مع وزارة الطاقة في ميانمار اتفاقية لبناء خط أنابيب للغاز الطبيعي بقيمة 2 مليار دولار أمريكي ، وخط أنابيب للنفط الخام بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي وبدأ البناء في العام 2009، يتألف مشروع خط الأنابيب بين الصين وميانمار من عدة مشاريع منفصلة ، وتتمثل بمشروع تطوير الغاز الطبيعي في المياه

العميقة ومحطة الغاز البرية ؛ خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي على الشاطئ وخط أنابيب لنقل النفط على الشاطئ من غرب ميانمار إلى الصين[35] .

كما عقدت شركة (CNPC) الصينية في العام 2004 مع ميانمار اتفاق لشراء الغاز لمدة 30 عام وبنسبة تصل الى 185 مليار م3 سنوياً وذلك عبر أنبوب يمتد من ماينمار إلى مقاطعة يونان الصينية و تم الاتفاق في العام 2008 على نقل النفط من الشرق الاوسط وافريقيا إلى الصين عبر ماينمار من خلال خط أنابيب يبدأ من ميناء "كيوك فييو" إلى مقاطعة "يونان" الصينية ويقوم بنقل ما يقدر ب 440 ألف برميل يومياً [36]، إضافة لذلك اتفقت الصين مع ماينمار لإنشاء ممر اقتصادي ضمن مشروع الحزام والطريق ويمر الخط بكل من الهند وبنغلادش وماينمار ليدخل إلى الصين[37].

وقد حصلت شركة CNOOC على امتياز لخمس حقول نفط وحقل واحد للغاز في إندونيسيا وهو ماجعلها أكبر منتج للنفط البحري في اندونيسيا كما زادت من حصتها من الغاز الطبيعي لتصل الى 17% في مشروع Tangguh إضافة لذلك فقد عرضت اندونيسيا على الشركات الصينية القيام بتطوير مشاريع الطاقة الكهرومائية على السدود في منطقة كاليمانتان وبقيمة تصل الى 337 مليون دولار وفي عام 2017 استحوذت مؤسسة الاستثمار الصينية (CIC) وبنك التنمية الصيني (CDB) على 22,6% من شركة Bumi Resources الإندونيسية لتعدين الفحم الحراري مقابل 1.6 مليار دولار[38].

وتتمثل أكبر مشاريع البنية التحتية الصينية الإندونيسية منذ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق في العام 2013 بمشروع وسيلة نقل واحدة ومشروعين للطاقة ويتم تنفيذ هذه المشاريع جزئيًا أو كليًا بواسطة مقاولين صينيين. وتعود ملكية أصول البنية التحتية لها الى اتحاد يضم شركات صينية وإندونيسية ، كما يتم توفير التمويل إما جزئيًا أو كليًا من قبل البنوك الصينية ، وهي بنك التنمية الصيني (CDB) أو بنك التصدير والاستيراد الصيني (Eximbank) وتمثلت هذه المشاريع بمصنع جافا 7 للفحم وهو في مجال الطاقة وبلغت قيمة الاستثمار الصيني فيه 1,8 مليار دولار امريكي وكذلك مشروع سد باتانغ تورو الكهرومائي في سومطرة وبلغت قيمة الاستثمار الصيني فيه 1,6 مليار دولار امريكي ومشروع سكة حديد جاكرتا - باندونغ عالية السرعة في جافا والذي بلغت قيمة الاستثمار الصيني فيه 4,5 مليار دولار امريكي كما شملت أنشطة الشركات الصينية في اندونيسيا البنية التحتية للاتصالات الاندونيسية اذ قامت شركتا ، ZTE و Huawei ، ببيع معدات لمزودي الاتصالات في اندونيسيا[39]، وهو ما ساعد بتعزيز مكانة شركات التكنولوجيا والاتصالات الصينية اذ تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها في مجال التكنولوجيا والاتصالات والاستفادة من المبادرة، من اجل ان يكون لها دور حيوي في إنشاء البنية التحتية في قطاع الاتصالات والتكنلوجيا في الدول

التي يشملها طريق الحرير الرقمي ضمن المبادرة، وهو ما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية، لاسيما شركة هواوي فضلاً عن زيادة حصة الصين السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية[40].

وتتعاون شركة (CNOOC) الصينية وشركة Petro Vietnam الفيتنامية لاستكشاف النفط والغاز في خليج بيبو، كما عقدت مجموعة شينهوا عقداً مع شركة الطاقة الوطنية الفلبينية (NAPOCOR) لبيع 1,8 مليون طن من الفحم إلى الفلبين وتتشارك شركة Harbin Electric الصينية وشركة Cam Pha الفيتنامية لتمويل بناء مصنع لتوليد الطاقة الكهربائية في مقاطعة Quang Ninh بتكلفة تصل إلى 348 مليون دولار كما ستقدم شركة (Sinopec) الصينية وشركة بتروليمكس 4,5 مليار دولار لبناء مصفاة نها ترانج [41].

وعقدت الصين كجزء من مبادرة الحزام والطريق في عام 2016 عبر شركتها الوطنية للنفط (CPP) عقداً مع حكومة ماليزيا لإنشاء خط للسكك الحديدية الذي يربط الصين بطرق الشحن الاستراتيجية في غرب ماليزيا إضافة الى خطين لأنابيب نقل الطاقة احدهم لنقل النفط والذي يمتد على طول الساحل الغربي لشبه جزيرة ماليزيا والأخر لنقل الغاز الطبيعي والذي توقف العمل بها بسبب نسبة انجاز المشروع التي لم تتجاوز 13% في حيت تم دفع 80% من تكاليف المشروع الا انه تم الاتفاق بين الصين وماليزيا في عام 2019 على استئناف العمل فيما يخص خط سكك الحديد وإعادة التفاوض بشأن خطوط الطاقة او الغائها[42].

ثانياً: توثيق التعاون الاقتصادي والحصول على الأسواق الخارجية

تتخذ الصين سياسة تسعى من خلالها الى تغيير نظرة دول منطقة جنوب شرق آسيا من دولة مصدرة للإيديولوجية والثورات إلى دولة تصدر النية الحسنة والسلع ، وتسعى الصين إلى التنمية المشتركة لكل دول المنطقة لغرض تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة, بما يحقق الاستقرار في الاقليم, ويقضي على الفقر ويحقق الرفاه لشعوب المنطقة [43]، وهذه الاستراتيجية هي استراتيجية " توزيع المكاسب" وذلك لتوثيق التعاون الاقتصادي وكسب الصداقات ، كما دعت في المؤتمر الذي تم عقده في مدينة شانغهاي الصينية في21 أيار عام 2014 والذي حضره (46) دولة ومنظمة دولية ومن بينها دول (الآسيان) والذي اكدت خلاله الصين على أهمية تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لدول الإقليم وضرورة التعجيل بإنشاء مؤسسات وبنية تحتية لبناء مشروع الحزام الاقتصادي وطريق الحرير في القرن الحادي والعشرين والذي بدوره سيضمن المزيد من المنافع والتنمية المشتركة لشعوب المنطقة[44]، إضافة لذلك تهدف الصين الى استخدام أسواق دول جنوب شرق اسيا لتصريف بضاعتها المصنعة في اسواق دول الاسيان, في حين تستورد منها البضائع الزراعية منخفضة الثمن [45]، وقد ساعد التعاون الاستثماري والتجاري بين الصين ودول الأسيان إلى تسهيل الاستثمار في هذه الدولة وتوسيع حجم التجارة وازالة الحواجز والقيود امامها ، وتهيئة البيئة المناسبة والامنة داخل هذه الدول، فضلاً عن تعزيز التشاور وانشاء الاتفاقيات بشأن حماية الاستثمار

وحماية مصالح وحقوق المستثمرين وتجنب الازدواج الضريبي والتأكيد على تشجيع الحكومة الصينية لمؤسساتها على المشاركة في انشاء البنية التحتية والاستثمار في دول المنطقة ، لاسيما على طول مشروع الحزام والطريق[46].

تسعى الصين الى دعم مشاريع البنى التحتية من الطرق وسكك الحديد والموانئ وانظمة الاتصالات والمدن التجارية الحرة واعلنت انها مستعدة لأي مساعدة اقتصادية وسياسية لأنظمة دول الطريق وتحاول الصين تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين الدول ضمن مبادرة الحزام والطريق ، وتبنت الصين سياسة دبلوماسية تعرف بالمحيط القريب " peripheral Diplomacy" التي تقوم على عدم التدخل في السياسة الداخلية لذا تدعم الصين عبر مجموعه من الاليات الدول المشاركة في المشروع تتمثل في: تقديم القروض غير المشروطة عكس ما يقوم به صندوق النقد والبنك الدوليين، أذ منحت الشركات مرونة تمكنها من عقد صفقات لا تشترط ان تكون عائداتها ارباحاً نقدية وانما من الممكن ان تكون قوى ناعمة كالأسواق وقبول العمال والمقاولين الصينيين فهناك 7 آلاف مواطن صيني يعملون على طول الممر الصيني كمهندسين وعمال، كما تنظر الصين للاستثمارات على انها تمهد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة المشاركة في المشروع، فقد ارتفع مقدار الاستثمار في بنك اسيا(*) للاستثمار إلى 10 مليار دولار للبنى التحتية في العام 2018، لذا انشأت الصين مؤسسات نقدية تسعى من خلالها لدعم وتعزيز التجارة والاستثمار الاجنبي ومنها بنك الصين للتصدير والاستيراد(*) اذ قدم 80 مليار دولار لنحو 1000 مشروع في 49 دولة ، كما ان هذه السياسات ساعدتها في ادخال العديد من شركاتها الى قوة العمل واستثمار احتياطاتها الضخمة من العملة وتوسيع نفوذها السياسي وتأمين الموارد الطبيعية التي تحتاجها للنمو، وانشأت الشركات الصينية 56 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري مع دول المنطقة والتي حققت أرباح كبيرة من العائدات الضريبية ووفرت فرص عمل كبيرة[47].

ويعود التوسع السريع في العلاقات الاقتصادية بين الصين وجنوب شرق آسيا إلى الاتفاقية الإطارية بشأن التعاون الاقتصادي الشامل لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان في غضون 10 سنوات الموقعة في 2002 واتفاقية التجارة في السلع التي وقعت عليها الصين والاسيان في 2004 واتفاقية التجارة في الخدمات التي وقعها كلا الجانبين في عام 2008[48].

وفي اطار التعاون الاقتصادي بين الصين ودول المنطقة سعت الصين إلى تعزيز تعاونها مع ماينمار فهي تتمتع بإمكانية منح الصين وصولاً أكبر إلى المحيط الهندي ، وهو ما ساعد الصين في رفع مستويات التنمية في المناطق الداخلية الغربية التي شهدت معدلات تنمية أقل بكثير من المناطق الساحلية الشرقية للصين لذا فقد عملت الصين على بناء طريق يربط مقاطعة يونان بميناء على نهر إيراوادي في ميانمار[49]، وقد شهدت

العلاقات الاقتصادية بين الصين وميانمار العديد من الاتفاقات التي تدعم مشروع الحزام والطريق فبعد العام 2017 قامت رئيسة وزراء ميانمار "أونغ سان سو كي" بزيارة الصين وأعربت عن دعم بلدها لمبادرة الحزام والطريق ، وفي العام 2018 تم انشاء لجنة تنفيذ الحزام والطريق" والتي مثلت جهة حكومية برئاسة رئيسة وزراء ميانمار "أونغ سان سو كي" تتولى مسؤولية الاشراف على انجاز الممر الاقتصادي بين الصين وميانمار كما زارت "أونغ سان سو كي" الصين في العام 2019 لحضور منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي" الثاني وأعربت عن دعمها للمبادرة وفي اطار هذا التعاون زار الرئيس الصيني "شي جين بينغ" ميانمار في عام 2020 في الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين وخلال هذه الزيارة تعهد الطرفين بتعزيز العلاقات وتعزيز التعاون الاقتصادي في إطار مبادرة الحزام والطريق[50].

كما وقعت الصين 33 اتفاقاً مع ميانمار في العام 2020، لها علاقة بأنشاء البنى التحتية ضمن اطار مبادرة الحزام والطريق واتفق الطرفان على الإسراع بتنفيذ ممر الصين وميانمار الاقتصادي[51]، وتتضمن الخطة إنشاء ميناء بحري عميق في ولاية راخين ، ومد خطوط سكك حديدية تربط جنوب غرب الصين بالمحيط الهندي ، وإقامة منطقة اقتصادية خاصة على الحدود، وإنشاء مدينة جديدة في العاصمة التجارية يانجون[52].

الى جانب ماينمار عززت الصين علاقتها مع ماليزيا فقد شهدت علاقاتهما إقامة مشاريع مشتركة على الأراضي الماليزية تضمنت مشاريع مهدت للبنى التحتية لمبادرة الحزام والطريق مثلت أساس للشراكات الثنائية بين ماليزيا والصين ، اذ أعرب رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق في مناسبات مختلفة عن دعم ماليزيا لها وذلك عندما زار الرئيس الصيني شي جين بينغ لماليزيا في أكتوبر عام 2013 ، وكذلك عندما زار رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق الصين عام 2014 وقد قام بأنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسته من اجل الاشراف على تنفيذ المشاريع التي لها علاقة بالتعاون الثنائي مع الصين وفي عام 2017 تم انشاء ادارة الأمانة الوطنية لمبادرة الحزام والطريق في ماليزيا للاشراف وتنسيق وتسهيل ومراقبة انجاز المشاريع التي لها صلة بمبادرة الحزام والطريق ومن المشاريع المشتركة بين الطرفين "مشروع التعقب المزدوج الكهربائي (EDTP)" [53].

كما تربط الصين بسنغافورة مشاريع تتضمن انشاء بنى تحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق أذ وقعت سنغافورة والصين مذكرة تفاهم تم الاتفاق فيها على تعزيز التعاون بين الطرفين في انشاء البنية التحتية وتمويل المشاريع التي اطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" خلال زيارته لسنغافورة في العام 2015، وتهدف المبادرة إلى ربط الحزام الاقتصادي البري لطريق الحرير بشكل أكثر شمولاً بطريق الحرير البحري وهو ما يحقق طريقًا تجاريًا أقصر وأكثر مباشرة بين غرب الصين وجنوب شرق آسيا، ومن ثم تعزز التدفقات التجارية عبر الحدود وتحفيز التنمية الاقتصادية لكلا المنطقتين ، مما يجعل سنغافورة محور رئيسي للنقل

والخدمات اللوجستية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فضلاً عن ذلك ينظر الطرفين لمبادرة الحزام والطريق فرصة لتمويل مشاريع البنية التحتية في آسيا نظراً الى ان بنك التنمية الآسيوي في عام 2017 توقع أن آسيا بحاجة إلى استثمار 26 تريليون دولار بحلول عام 2030 لحل مشكلة البنية التحتية[54].

في الوقت نفسه كانت تسعى سنغافورة عبر انشاء طرق وخطوط سكك حديدية جديدة وإنشاء مطارات تخفف من صعوبة الوصول لبعض مراكز السكان والموارد، لدعم ما يسمى بممر النقل الجنوبي الذي يربط المدن الصينية الداخلية النابضة بالحياة اقتصاديًا مثل لانتشو وتشنغدو وتشونغتشينغ وكونمينغ بالسكك الحديدية إلى ميناء حاويات غير مستغل نسبيًا في تشينتشو على خليج بيبو وتشترك شركات صينية وأخرى سنغافورية في انشاء هذا المشروع المشترك وهي شركة PSA International مشغل الموانئ المرتبطة بالحكومة السنغافورية ومجموعة Beibu Gulf Port الصينية وكذلك شركة Pacific International Lines المملوكة لسنغافورة وتعمل هذه الشركات لتشغيل أربعة من أصل ستة أرصفة في كينزوه[55].

على صعيد التعاون الصيني مع الفلبين فإن حضور الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي لمنتدى الحزام والطريق التاريخي للتعاون الدولي الى جانب 28 رئيس دولة آخرى في العام 2017 ، هو اعتراف صريح من الصين بأن الفلبين جزء من مبادرة الحزام والطريق ، وبالنظر إلى أن الخرائط التي نشرتها الصين لم تتضمن طرقًا تمر عبر الفلبين أو تغطيها ، الا انه كانت هناك آليات ثنائية مشتركة بين الطرفين ، منها آلية المشاورات الثنائية واللجنة المشتركة لخفر السواحل، استشارات وزارة الخارجية ، واللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري ، وأمن الدفاع السنوي ، وتبادل الزيارات الرسمية ، وبالنسبة للفلبين تأتي مبادرة الحزام والطريق في وقت مناسب لأن الفلبين عانت طويلاً من مشاكل البنية التحتية التي أصبحت عقبة كبيرة في تعزيز التنمية الصناعية والوطنية ، فقد صنفت الفلبين في المرتبة السابعة من بين تسع دول في الآسيان بالنسبة للبنى التحتية السيئة ، كما يتم إهدار 70 مليار دولار سنوياً ؛ بسبب عدم الكفاءة الناجم عن الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة في مانيلا وحدها لذا فأن العلاقة بين الطرفين تحقق المزيد من الاستثمار في البنية التحتية ، فمنذ زيارة دوتيرتي للصين في عام 2016 ، تم توقيع أكثر من 20 اتفاقية ثنائية وهو ما يعكس محاولات الصين لتعزيز التعاون بين الطرفين وتنسيق السياسات ، كما وقع الطرفين على برنامج تنمية لمدة ست سنوات للتعاون التجاري والاقتصادي في العام 2017[56].

كما توفر مبادرة الحزام والطريق منصة جديدة للتعاون الاقتصادي الثنائي بين كمبوديا والصين، لاسيما في تطوير البنية التحتية ، وفي منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عقد في بكين في 2017 ، صرح رئيس الوزراء الكمبودي هون سين: "أن مبادرة الحزام والطريق هي استراتيجية مدروسة جيداً وطويلة الأجل تهدف إلى تعزيز الاتصال والتعاون في جميع القطاعات بما في ذلك البنية التحتية المادية والاقتصاد

والاستثمار والقطاع المالي ، وكذلك العلاقة بين الناس التي ستصبح جديدة ..... إنني أؤمن إيمانا راسخاً بمستقبل هذه المبادرة ، التي حددت بوضوح استراتيجيات وآليات التعاون والتخطيط والتمويل خاصة من خلال مجموعة بريكس وصندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية "وفي العام 2019 ، شدد الجانبان على التعاون الثنائي في إطار المبادرة وأعرب الرئيس شي جين بينغ عن أمله في تسريع التآزر بين مبادرة الحزام والطريق واستراتيجية التنمية في كمبوديا ، وتعزيز التعاون في القطاعات الخمسة للنقل والقدرة الإنتاجية والطاقة والتجارة ومعيشة الشعب وتعزيز فرص العمل للشعب[57].

وفي العام 2022 تم الإعلان عن تنفيذ مشروع الطريق السريع للميناء الذهبي في كمبوديا، يربط هذا المشروع العاصمة كمبوديا، بنوم بنه، وسيهانوكفيل الذي يمثل أكبر ميناء بحري ، بطول إجمالي يبلغ 187.05 كم ، وبلغ أجمالي الاستثمارات في هذا المشروع 2.019 مليار دولار أمريكي بدأ هذا المشروع رسميًا في العام 2019 ومدة تشغيل المشروع 50 عاما[58].

ثالثاً: عقد الاتفاقيات لتعزيز الشراكات الاقتصادية

اتبعت الصين استراتيجية تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الاسيوية من خلال عقد الاتفاقيات ولعل ابرزها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة التي تهدف إلى اقامة تجارة حرة بين الآسيان والصين ، وتعد أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم والتي نتج عنها إزالة الحواجز التجارية بين الآسيان والصين وخفض التكاليف وزيادة التجارة البينية وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتشير عمليات المحاكاة التي أجرتها أمانة الآسيان باستخدام مشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP) إلى أن اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والصين ستزيد صادرات الآسيان إلى الصين بنسبة 48% وصادرات الصين إلى الآسيان بنسبة 55.1% ، وتزيد اتفاقية التجارة الحرة من الناتج المحلي الإجمالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بنسبة 0.9% أو 5.4 مليار دولار أمريكي بينما يتوسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بنسبة 0.3% أو 2.2 مليار دولار أمريكي بالقيمة المطلقة [59].

كما أنها تحقق القدرة على زيادة العلاقات التجارية بين أعضائها والتي تم التوقيع عليها في العام 2020 من قبل 10 دول من جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ بدأ أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا محادثات التفاوض بشأن الاتفاقية في عام 2012 الذي شاركت فيه الهند وأستراليا ونيوزيلندا أيضاً، وبعد ثماني سنوات تم التوقيع على الاتفاقية كان ذلك بدون الهند، التي قررت قبل وقت قصير من وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية RCEP الخروج من العضوية مستشهدة بأسباب تتعلق بالسياسة المحلية [60].

تدخل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP حيز التنفيذ بعد 60 يوماً من التصديق عليها من قبل ستة دول من الآسيان وثلاث دول من خارج الآسيان، وهدف الأعضاء إلى ادخال الاتفاقية حيز التنفيذ في أوائل عام 2022؛ حتى الآن، صدقت الصين واليابان وسنغافورة وتايلاند على الصفقة [61].

تم تقديم هذه المبادرة التجارية من قبل إندونيسيا وتتكون من عشرين فصلاً وهي تتطابق مع احكام وقوانين اتفاقية منظمة التجارة العالمية، اذ ان سبعة فصول منها تحدد مستقبل التدفقات الاقتصادية داخل المنطقة والأنشطة التي تكون لها صلة في نمو أعضائها ، اما الفصل الثامن يتضمن زيادة التجارة في الخدمات والتي سيتم تحفيزها من خلال معاملة الدولة الأكثر رعاية ، وزيادة الوصول إلى الأسواق ، ويحدد الفصل الثاني ، تحديد ، وتخفيض او الغاء الرسوم الجمركية ، اذ لا ينبغي لأي طرف أن يفرض أي تدابير غير جمركية على طرف آخر ، ما لم يتوافق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية أو اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP بينما يحدد الفصل الثالث قواعد المنشأ [62].

وتأتي أهمية اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في خضم الأزمة التي تواجهها اقتصادات دول المنطقة، ومعاناة الاقتصاد العالمي من التباطؤ الشديد نتيجة تضررها من جراء تفشي مرض كوفيد 19[63].

ان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية قد ساعدت في دعم وتطور التجارة الرقمية ، فقد شهدت التجارة الرقمية نموا كبيرا بعد تفشي وباء كورونا ، وقد خصصت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية للبحث في التجارة الإلكترونية، إجماع جميع الأطراف على أهمية استكشاف القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية ودعم تطوير التجارة الإلكترونية ، مما يؤدي إلى إنشاء بيئة تجارة إلكترونية جيدة وتعزيز وتطور التجارة الإلكترونية عبر الحدود وتولي الاتفاقية أهمية فيما يخص التجارة في الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية والتي لها علاقة في تطوير ، فرص لتطوير التجارة الرقمية[64].

ان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، ستغطي سوقا يضم 2,2 مليار نسمة، أو ما يقرب من 30% من سكان العالم، بإجمالي ناتج محلي إجمالي يبلغ 26,2 تريليون دولار أمريكي أو نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي [65]، لذا سيخضع أكثر من 90% من تجارة البضائع في نهاية العام لرسوم جمركية صفرية وذلك نقلاً عن وكالة شينخوا [66].

رابعاً: تدويل وعولمة العملة الصينية "اليوان" وانشاء المناطق التجارية الحرة والحصول على المشاريع الاستثمارية عبر شركاتها وتعزيز مكانة شركات تكنلوجيا الاتصالات الصينية

شهدت العلاقة بين الصين ودول الأسيان تعاون مالي متعدد الاطراف لإنجاز البنى التحتية لمشروع الحزام والطريق ومنها رابطة البنوك بين الصين واسيان وصندوق طريق الحرير وبنك الاستثمار الاسيوي للبنية

التحتية كما سعت الصين لدعم مشروع " الحزام والطريق" من خلال اشراك البنوك الصينية الوطنية لتحسين تخطيط الاعمال التجارية خارج البلاد، ومن بينها (Bank of China)، وهو ما سيساعد على تعزيز الاستراتيجية الصينية ، فضلاً عن تدويل العملة الصينية اليوان عالمياً [67]، وتوسيع نطاق تداوله في التبادلات في التجارة العالمية بعد تمكن اليوان العام 2016، من الانضمام لصندوق حقوق السحب التابعة لصندوق النقد الدولي بجانب أربع عملات هي (الدولار واليورو والين والجنية الاسترليني) ، فضلاً عن بناء مناطق حرة للتجارة وإزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية وتنمية التجارة الالكترونية العابرة للحدود وتطوير الطاقات النظيفة والمتجددة وبناء "طريق الحرير الخضراء" لمواجهة التغير المناخي[68]، كما ان هذا المشروع ساعد الصين في استثمار احتياطاتها الضخمة من العملة وإدخال العديد من شركاتها المعطلة إلى قوة العمل[69]؛ ينظر الجدول (3-1).

الجدول (3-1) قيمة الاستثمارات الصينية في دول جنوب شرق اسيا في العام 2019

الدولة	حجم الاستثمار
كمبوديا	27.5 مليون دولار
إندونيسيا	47.0 مليون دولار
لاوس	10.7 مليون دولار
ماليزيا	9.8 مليون دولار
ماينمار	0.7 مليون دولار
الفلبين	18.0 مليون دولار
سنغافورا	40.1 مليون دولار
تايلند	10.9 مليون دولار
فيتنام	25.3 مليون دولار

Source : Shihong Bi , Cooperation between China and ASEAN under the building of ASEAN economic community, Journal of Contemporary East Asia Studies , Vol. 10, Issue 1, Published by Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group , England , 2021 , p.14 .

المطلب الثالث: الابعاد الأمنية العسكرية

فضلاً عن الابعاد السياسية والاقتصادية للأستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق اسيا فأن لها أبعاداً امنية عسكرية تتمثل في:

أولاً: تعزيز القوة العسكرية البحرية للصين لضمان الدفاع عن امنها ومصالحها:

تملك الصين ساحل طويل يصل نحو 18000 كم، فيحد سواحلها من الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي، ومن الشرق بحر الصين الشرقي، وهي بذلك تطل على أكثر من 3 ملايين كم2 من المياه الإقليمية

الخاضعة لسيادتها، حسب قانون البحار التابع للأمم المتحدة عام 1982، ما جعل لها عمق وامتداد حيويان يتناسب مع طموحها [70].

لقد شكلت حدودها المائية الخاصرة الرخوة التي من الممكن ان تشكل تهديداً لأمنها ، ما يجعلها بحاجة إلى تعزيز حمايتها العسكرية ، فقد دعا الرئيس الصيني السابق هو جين تاو في خطابه خلال انعقاد المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي عام 2012 (يجب علينا تقوية القدرة على استثمار الموارد البحرية والدفاع عن الحقوق والمصالح البحرية للدولة وبناء الصين دولة قوية بحرياً ومن المفترض تعظيم وتعزيز قوتها العسكرية (البرية، البحرية، الجوية) لسد الثغرات ونقاط الضعف وذلك لتحقيق متطلبات التنمية الوطنية ، والاستراتيجية الأمنية، التي اكد عليه هو جين تاو في قوله (إنه يجب على الصين تطبيق الاستراتيجية العسكرية في العصر الجديد والمتمثلة في الدفاع الإيجابي والتوسع والتعمق للاستعدادات العسكرية متعددة الأنواع والمتمحورة في كسب النصر في الحرب الجزئية في العصر المعلوماتي) [71].

لقد اقتصرت استراتيجية الصين البحرية في الحرب الباردة على مهام الدفاع فقط من أي غزو سوفيتي وحماية خطوط المواصلات البحرية، والمناطق المتنازع عليها في منطقة المحيط الهادئ وصد أي هجوم نووي ينطلق من أي قاعدة بحرية [72]، وكانت للقوات البحرية الصينية دوراً ثانوياً بالنسبة لدور الجيش، فقد كانت مصممة للدفاع عن المياه الساحلية والمسطحات المائية ضد التهديدات الخارجية ، الا ان هذه الاستراتيجية أصبحت لا تتناسب مع متطلبات حماية المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي والمياه العميقة في المحيط الهادئ [73]، وعلى هذا الأساس عرفت عقيدتها العسكرية تحولاً منذ نهاية الحرب الباردة مثل تعريف الحدود، والردع الاستراتيجي واخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى، وهذه المبادئ التي أعلنتها القيادة الصينية فرضت عليها استخدام قوتها خارج حدودها، وامتلاك قدرات تكفي لتعزيز طموحاتها كقوى عظمى فتزايد متطلباتها من الطاقة يبين مدى ضرورة تأمين وضمان الممرات البحرية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية لذا على الصين تطوير جيشها وقوتها العسكرية لاسيما البحرية منها وهو ما جعل بحريتها أول بحرية تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على البحار [74].

ثانياً: تأمين خطوط المواصلات البحرية ومخزونات الطاقة:

من المعروف ان الصين تعتمد على الخارج بسد حاجتها من الطاقة والتي تقدر نحو 70% واغلبها تأتي من دول الخليج العربي وأفريقيا والتي تمر عبر الممرات البحرية، ويمثل المحيط الهندي ابرز هذه الممرات والتي تمر به السفن القادمة من الخليج ودول أفريقيا لتدخل إلى بحر الصين الجنوبي بعد أن تمر بمجموعة من المضائق المهمة وتمثل هذه الممرات نقاط اختناق مرورية للتجارة العالمية والتي من الممكن ان تؤثر سلباً على

أمن الطاقة الصيني ، لاسيما وهي ضمن دوائر النفوذ الأميركي والتي بدورها ترفض خضوع هذه الممرات للسيطرة الصينية[75].

فضلاً عن ذلك فأن الصين تحاول تنويع امداداتها بالاعتماد على طرق نقل أخرى لاسيما الطرق البرية وإنشاء خطوط أنابيب لنقل موارد الطاقة لضمان امنها الطاقوي وكذلك تقليل تبعيتها لطرق النقل البحرية، كونها غير آمنة بسبب القرصنة المنتشرة في مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، مما يشكل خطر على الإمدادات الطاقوية للصين إذ من الممكن أن تفرض حصاراً بحرياً على هذه الإمدادات لذا قامت الصين بإنشاء ممر للطاقة من ميناء (تشاوبيو) في ميانمار يمر مباشرة إلى يونان الصينية[76].

لذا قامت الصين بتحصين عدد من قواعد العمليات الأمامية بصواريخ أرض-جو (SAMS) وصواريخ كروز المضادة للسفن (ASCMs) اضافةً الى مرافق التخزين تحت الأرض وصفائف الاستشعار، والحظائر ، والرادارات ، كما قامت الصين بأجراء تجارب صاروخ باليستي مضاد للسفن (ASBM) بالقرب من جزر سبراتلي المتنازع عليها لعرض قدرات الجيش الصيني المتزايدة على التدخل المضاد لردع الولايات المتحدة وحلفائها وذلك في أواخر يونيو عام 2019 ، وأجرت الصين بين عامي 2013 و 2017 بتعميق مرافق الموانئ ، مما مكن أعمق سفن التجنيد ان ترسوا في هذه القواعد الجديدة ، والتي تكون مسؤله عن إعادة الإمداد والصيانة ومهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ؛ كما موضح في الجدول (3-2) ، وقد نتج عن عملية استصلاح الأراضي من التجريف مالا يقل عن 3200 فدان من الأراضي الجديدة في سبراتلي ومئات الفدانات الإضافية في باراسيل ، مما يمهد الطريق لبناء ممرات في ثلاثة من معالم جزيرة سبراتلي السبع التي تسيطر عليها الصين ، بما في ذلك شعاب جزيرة وودي في جزر باراسيل ، وتستغل فيها الصين مطار وقامت بإكمال مدرجاً اضافياً في العام 2014 وذلك لاستيعاب الطائرات العسكرية، كما قامت في عام 2016 بنشر بطاريات الدفاع الصاروخي HQ-9 في جزيرة وودي [77].

الجدول (3-2)

الامتيازات الصينية في عدد من الموانئ البحرية المطلة على بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي

السنة	الميناء	الدولة	المنطقة	مدة الامتياز
2015	جودار	باكستان	المحيط الهندي	40 سنة
2015	كياوكبيو Kyaukpyu	ميانمار	المحيط الهندي	50 سنة
2015	كوانتان Kuantan	ماليزيا	بحر الصين الجنوبي	60 سنة
2016	أوبوك Obock	جيبوتي	المحيط الهندي	10 سنوات
2016	ملقا Melaka	ماليزيا	بحر الصين الجنوبي	99 سنة
2017	هامبانتوتا Hambantota	سريلانكا	المحيط الهندي	99 سنة
2017	مورا Muara	بروناي	بحر الصين الجنوبي	60 سنة
2017	فيدهو فينولهو Feydhoo Finolhu	المالديف	المحيط الهندي	50 سنة

المصدر: رند وضاح طاهر، الاستراتيجية الامريكية في منطقة الاندو- باسيفيك بعد عام 2000، رسالة ماجستير , كلية القانون والعلوم السياسية , الجامعة العراقية ، ص116.

ثالثاً: تعزيز التعاون الأمني بين الصين ودول المنطقة:

عملت الصين على تعزيز وتطوير علاقاتها الأمنية مع دول جنوب شرق اسيا ففي عام 2018 ، زار الرئيس شي جين بينغ بروناي ووقع اتفاقية مع السلطان حسن البلقية لتعزيز "شراكة تعاونية استراتيجية"، وتم الاتفاق على زيادة تعزيز التعاون في مجالي الدفاع والأمن" و"تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون والسعي الى إنشاء معاهدة ثنائية لتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وفي عام 2020 ، قام وزير الدفاع الوطني الصيني الجنرال" وي فنغي" بزيارة بروناي ، واعرب الطرفين عن مساعيهما للحفاظ على السلام والهدوء بشكل مشترك في بحر الصين الجنوبي" ، كما وافقت الحكومة الكمبودية في عامي 2019 و 2020 على منح بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني الوصول إلى قاعدة ريام لمدة 30 عاماً ، واعلن رئيس الوزراء الكمبودي "هون سي" على أن الصين قد دفعت تكاليف التجديدات في قاعدة ريام البحرية [78].

وفي العام 2019 نشرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية اتفاق سري بين الصين وكمبوديا تسمح لجمهورية الصين الشعبية بالوصول العسكري الحصري إلى قاعدة ريام البحرية، كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست ذلك، وان الصين بدأت في تحديث الميناء ، الا ان مسؤول في جمهورية الصين الشعبية اعلن أن "جزءاً من القاعدة" سيستخدم من قبل الجيش الصيني [79].

كما تعمل الصين للحصول على المنشآت العسكرية في كمبوديا، ومهبط طائرات في منطقة منتجع دارا ساكور لدعم الطائرات العسكرية بما في ذلك المرافق الكمبودية التي يمكن أن توفر مزايا تشغيلية جديدة

لجيش التحرير الشعبي في جنوب شرق آسيا ، كما انه من خلال المنشآت يمكن فتح محوراً جديداً للاقتراب من مناطق الصراع في بحر الصين الجنوبي [80].

كما عملت الصين على تعزيز العلاقات العسكرية مع سنغافورة وذكرت وزارة الدفاع السنغافورية في بيان وفق ما أوردته شبكة "تشانيل نيوز آشيا" انة تم عقد اتفاقية بين الصين وسنغافورة. وشهد التوقيع على الاتفاقيات وزير الدفاع السنغافورى نج إنج هين ونظيره الصيني الجنرال وى فنجي، وقد التقى الوزيران في مبنى وزارة الدفاع السنغافورية وأن الاتفاقيات تشمل حضور الدورات المهنية من قبل ضباط من القوات المسلحة السنغافورية وجيش التحرير الشعبي، بالإضافة إلى زيارات دراسية وحوارات بين معهد "إس إيه إف تي أي" العسكري وأكاديمية "بي إل إيه" للعلوم العسكرية.

وعقدت هذه الاتفاقية في عام 2019 وأشارت وزارة الدفاع السنغافورية إلى أن الاتفاقية المعدلة تعكس التقدم الذي أحرزته الدولتان في علاقتهما الدفاعية الثنائية منذ توقيع "إيه دى إيى إس سي" لأول مرة في يناير 2008 واكد الوزيران التزامهما بتعزيز التعاون الدفاعي الثنائي من خلال استئناف وإجراء التدريبات الثنائية الرئيسية بشكل منتظم والتي تم تعليقها بسبب جائحة كوفيد19 [81].

كما تربط الصين علاقات امنية مع ماينمار وتتمتع الموانئ البحرية في ماينمار بأهمية بالغة في الاستراتيجية الأمنية الصينية اذ انها تمكنها من نقل البضائع من المحيط الهندي مباشر إلى الصين دون المرور بمضيق ملقا ، كما تعاون الطرفان لتطوير منشآت للرصد والدعم اللوجستي ومنشآت عسكرية في ماينمار بالقرب من مضيق ملقا ، كما ان عسكرة الجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي أدى الى تحصين المحيط الدفاعي الصيني وعزز مطالب الصين بالموارد الطبيعية[82].

الخاتمة:

ان متطلبات النمو الاقتصادي الصيني وضرورة المحافظة عليه واستمراره في التطور فرض على الادراك الاستراتيجي الصيني ان يصيغ استراتيجية ذات مستويات مختلفة وابعاد متعددة ضمن محيطها الاقليمي والدولي , وبما ان منطقة جنوب شرق اسيا تعد من المناطق الجيواستراتيجية نظرا لمعطياتها الاستراتيجية والاقتصادية ومكانتها الجغرافية فضلا عن عنها منطقة تعدها الصين ضمن مجالها الحيوي, عليه فقد تبنت الصين استراتيجية لها ابعاداً اقتصادية هدفها الاساس تعزيز الشراكات الاقتصادية مع دول المنطقة موظفة بذلك قدراتها المالية ونفوذ شركاتها الاقتصادية كما ان للصين بعدا سياسيا ضمن استراتيجيتها تجاه منطقة جنوب شرق اسيا تريد منها ان توظفها ضمن دائرة النفوذ الاقليمي والدولي ايضا, وتجد فيها ضرورة من اجل تعزيز الانفتاح على محيطها الاقليمي لا سيما وان قسما من دول المنطقة لديها خلافات مع الصين حول ملكية بعض المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي, عليه تبتغي الصين اتباع نهجا سلميا لتصفير المشكلات

وايجاد الحلول السلمية لها فضلا عن ان تعزيز العلاقات السياسية مع دول المنطقة يعزز من دور الصين الاقليمي لمواجهة النفوذ الامريكي الساعي هو الاخر لتعزيز علاقاته مع دول المنطقة بغية احتواء النفوذ الصيني كأحد اهداف الولايات المتحدة الامريكية.

ان تنامي المصالح الصينية اقليميا فرض هو الاخر ان يكون لاستراتيجيتها بعدا امنيا ضمن محيطها, وتجسد ذلك في عقد اتفاقيات امنية مع دول المنطقة تهدف الى تعزيز التعاون الامني المشترك لمواجهة التحديات الامنية من اعمال القرصنة البحرية ونشاط الجماعات الارهابية , كما تهدف الصين الى تعزيز نفوذها البحري عبر بناء القواعد العسكرية ضمن الممرات البحرية في المنطقة كونها تشكل ما يعرف بعقد اللؤلؤ والذي تهدف منه الى حماية امن الملاحة البحرية وتأمين خطوط النقل البحري لتجارتها, وهذا بالمجمل بات ضمن مشروعها الذي اعلنت عنه في العام 2013 والمعروف باسم الحزام والطريق الساعية الى تنفيذه.

لقد اثبتت الدراسة فرضيتها واجابت عن الاسئلة التي طرحتها وتوصلت الدراسة الى أبرز الاستنتاجات وهي:

1. لقد تبنت الصين استراتيجية يمكن ان نسميها استراتيجية التخلل والانتشار من خلال السعي وعبر توظيف قدراتها الشاملة الى الانخراط الايجابي مع دول منطقة جنوب شرق اسيا.
2. مساعي الصين عبر استراتيجيتها ذات البعد السياسي الى انتهاج مسارا سلميا تسعى من خلاله الى حل خلافاتها مع دول المنطقة بصدد ما يخص مناطق النفوذ في بحر الصين الجنوبي.
3. تهدف الصين من خلال استراتيجيتها ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية الى بناء شراكات اقتصادية سياسية مع دول جنوب شرق اسيا.
4. تسعى الصين وعبر نشاطها الامني والعسكري الى حماية وتعزيز نفوذها الشامل ومصالحها ضمن محيطها الاقليمي، وفي القوت نفسه تؤكد ان هذا النشاط الامني العسكري لا يستهدف مصالح الدول الاخرى انما هو استجابة لمتطلبات امنها القومي.

1() ليوشيه تشنج و لي شي دونج: الصين والولايات المتحدة الامريكية خصمان أم شريكان، ترجمة : عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2003، ص 21.

2() حذفاني نجيم: العلاقات الصينية – الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والاعلام / جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2011، ص52.

3() محمد السيد سليم: آسيا والتحولات العالمية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص203-204.

4() حميد شهاب احمد, زيدون سلمان محمد : تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية ، العدد 56 ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، 2018 ، ص17-18.

5() بعيرة جمال: العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر ، 2014، ص76-77.

6() مدحت أيوب: النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196، مؤسسة الأهرام المصرية ، القاهرة ، 2014. ص151

7() ما هو أساس الخلاف حول بحر الصين الجنوبي ؟ ، مصدر سبق ذكره ، متاح على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_china_sea_qa.amp، تاريخ الزيارة : 5 يوليو 2022.

8() Yeh-Chung Lu, The South China Sea And Great Power Politics: Implications For U.S. China-Taiwan Relations, East Asia Program ,The Henry L. Stimson Centre, Washington, 2014. P.2.

9() دياري صالح مجيد: بحر الصين الجنوبي "تحليل جيوبلتكي" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2018 . ص110.

10() Haydee B. Yorac, The Philippine Claim to the Spratly Island Group, PL Journal, Vol. 58. Fourth Quarter, No. 5. 1983, P. 47.

11() عبد المالك حطاب, إبراهيم مشعالي : المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في بحر الصين الجنوبي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10 ، العدد 3، جامعة الواد ، الجزائر ، 2019، ص 75.

12() دياري صالح مجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص112.

13() رزقين احمد: مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة استراتيجية، مجلة قضايا سياسية، العدد 3 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، 2020 ، ص 77.

14() شناز بن قانة: الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية في: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019، ص 110.

15() كاظم هاشم نعمة: نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، دار آمنة للنشر ، الاردن، 2018 ، ص454.

16() باهر مردان : استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الواحد والعشرين، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016، ص203.

17() محمد فايز فرحا: ، النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصيرية، مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، 2017، ص3.

18() عايدة مجدي ، شروق ممدوح : دور منظمة الآسيان في النزاع في منطقة بحر الصين الجنوبي ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2022، ص9.

19(Jing Huang, Andrew Billo, "Territorial Disputes in [49] the South China Sea Navigating Rough Waters", published by Palgrave Macmillan, England, 2015,p 71.

20() حيدر على سكينة : الأهمية الجيو - استراتيجية لبحر الصين الجنوبي ، والصراع الامريكي – الصيني حوله "، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 115 ، وزارة الدفاع الوطني ، بيروت، 2021 ، ص7.

21() جيمس دوبينز وأخرون : إعادة النظر في الصراع مع الصين احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع ، مؤسسة راند الأمريكية، كاليفورنيا، 2021 ، ص4.

22(Raul (Pete) Pedrozo, Is A South China Sea Code Of Conduct Viable, Volume 97, International Law Studies, U.S. Naval War College, Newport, 2021,P 939- 941.

23() توبياس باسوكي، روكي إنتان، بحر الأزمات: أبعاد وتداعيات التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي، اتجاهات اللأحداث، العدد 11، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2015، ص71.

24(Ian Storey, Assessing the ASEAN-China Framework for the Code of Conduct for the South China Sea , ISERS YUSOF ISHAK INSTITUTE PERSPECTIVE, No. 62 , Singapore , 2017 , p3.

25(LESZEK BUSZYNSKI, ASEAN, the Declaration on Conduct, and the South China Sea, Southeast Asia , Vol. 25, Contemporary No. 3, ISEAS - Yusof Ishak Institute, Singapore, 2003, p 357.

26() عايدة مجدي, شروق ممدوح محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص11.

27() الصين والآسيان يجتمعان لبحث قضية بحر الصين الجنوبي، وكالة الأنباء القطرية، قطر، 8 ديسمبر 2020، متاح على الرابط : https://www.qna.org.qa/ar-QA، تاريخ الزيارة : 30 أكتوبر 2022 .

(*) هذا المصطلح طرحه الاستراتيجي الصيني والمستشار السياسي (زينغ بيجان) في العام 2003 ، والذي جرى التأكيد عليه من قبل الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (هوجينتاو) في العام 2004 والذي أعده مكوناً رسمياً من مكونات سياسة الصين الخارجية وتتضمن :

1. الاستمرار في سياسة الانفتاح والتبادل التجاري كضمان لتحقيق التنمية الاقتصادية .
2. الاخذ بعين الاعتبار أن تحقيق الصعود السلمي سيتطلب أجيالاً متعددة وسنين عديدة .
3. أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد .
4. لن يتم هذا الصعود على حساب أمن أي أمة ولن يهدد السلم والأمن الدوليين .

المصدر: ابراهيم حردان مطر: السياسية الخارجية الصينية "قراءات ما بعد الاصلاح"، دار الرائد للطباعة والنشر, بغداد, 2018 ، ص108.

28() فيديا نادكارني : الشراكات الاستراتيجية في اسيا "توازنات بلا تحالفات" ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2014 ، ص23 .

(29) غزلان محمود عبد العزيز ،: الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 21، العدد 4 ، كلية الاقتصاد والإدارة / جامعة القاهرة ، مصر ، 2020، ص195-196.

30() ريا عبد الحسين , قاسم محمد عبيد: التوجهات الاستراتيجية في مبادرة اكرام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي، مجلة قضايا سياسية ، العدد 62 ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، بغداد ، 2020 ، ص10.

31() نبيل سرور: الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي ، العدد 91 ، وزارة الدفاع الوطني ، بيروت 2015 ، ص12.

32() احمد حسين الخطيب : الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الأقتصاد الدولي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 24 ، مركز جيل للبحث العلمي ، طرابلس _لبنان ، 2019 ، ص115.

33() B.A. Hamzah, Alleviating China's Malacca Dilemma, Institute For Security And Development Policy, Stockholm, 2017, P. 7.

34() سرى فؤاد عبد الكريم : سياسة الصين الإقليمية والدولية لضمان أمن الطاقة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية/الجامعة العراقية ، بغداد ، 2020 ، ص177-178.

35() Zhao Hong, China-Myanmar Energy Cooperation And Its Regional Implications, Journal of Current Southeast Asian Affairs, Hamburg University Press, V.30, N.4 Hamburg (Germany), 2011, P92.

36() عبد القادر دندن : الصعود الصيني والتحدي الطاقوي "الأبعاد والانعكاسات الإقليمية" ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر ، عمان ، 2016 ، ص 140-141.

(37) Sudha Ramachandran, China's Sinking Port PlansIn Bangladesh ,The Jamestown Foundation, China Brief ,Vol .16, Issue.10, Washington , 2016 , p.15-18.

38() سرى فؤاد عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص78.

39() Florian Schneider, Global Perspectives on China's Belt and Road Initiative Asserting Agency through Regional Connectivity, University Press, B.V., Amsterdam, 2021 , p201.

40() اميرة احمد حرزلي: مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية والاهداف والمكاسب، في: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، 2019 ، ص80.

41() سرى فؤاد عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص79.

42() Amanda Erickson, Malaysia cancels two big Chinese projects, , The Washington Post 21 August 2018, Available At: https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/malaysia-cancels-two-massive-chinese-projects-fearing-they-will-bankrupt-the-country/2018/08/21/2bd150e0-a515-11e8-b76b-d513a40042f6_story.html , Date Of Visit:30/6/2022.

43() أمير نجم عبود ،عبد الامير محسن جبار الاسدي: السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)، المجلة السياسية والدولية ، العدد 41 ، كلية العلوم السياسية / جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2019 ، ص 3.

44() المصدر نفسه ، ص٤.

45() روبرت كابلان : جغرافية القوة الصينية (إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين براً وبحراً؟), تعريب : سميرة ابراهيم عبد الرحمن, مجلة دراسات دولية , العدد 45, مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد , بغداد, 2010, ص168.

46() باهر مردان مضخور، مصدر سبق ذكره ، ص196.

(❋) بنك اسيا : اقترحت الصين إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في العام 2013 ، كمصدر جديد لتمويل البنية التحتية في آسيا ، وتم افتتاحه في العام 2016، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة نظرت إلى البنك على أنه عامل تغيير قواعد اللعبة بالنسبة لبنوك التنمية متعددة الأطراف والهيكل المالي العالمي، الا انه تم انضمام معظم حلفائها إلى البنك - باستثناء اليابان - وقد وصل عدد الأعضاء الى أكثر من 100 عضو في نهاية العام 2020 ، وأصبح البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ثاني أكبر بنك متعدد الأطراف بعد البنك الدولي ؛ للمزيد ينظر :

Gisela Grieger , Asian Infrastructure Investment Bank How lean, clean, and green is the AIIB?, EPRS : European Parliamentary Research Service, European Union, Brussels, 2021, p1.

(❋) بنك التصدير والاستيراد الصيني(Eximbank) هو بنك سياسي تموله الدولة وتتبعه مباشرة مجلس الدولة. مع وضع كيان قانوني مستقل ، تتمثل مهمة هذا البنك في دعم التجارة الخارجية للصين والاستثمار والتعاون الاقتصادي الدولي ، والقيام بتنفيذ الأعمال التجارية وفقًا للنظام الأساسي الذي وافق عليه مجلس الدولة الصيني في نوفمبر 2016، وله دوراً حاسماً في تعزيز النمو المطرد للصين والتكيف الهيكلي ، ودعم التجارة الخارجية ، وتنفيذ استراتيجية "التوجه نحو العالمية" وتعزيز التنمية المستدامة والصحية للصين، يذهب دعمها المالي إلى التجارة الخارجية ، والاستثمار عبر الحدود ، ومبادرة الحزام والطريق ، والقدرة الصناعية الدولية والتعاون في تصنيع المعدات ، والعلوم والتكنولوجيا ، والصناعة الثقافية ، والمساعي "العالمية" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبناء الاقتصاد المفتوح ؛ للمزيد ينظر :

Memorandum Of Understanding Between The New Development Bank And The Export-Import Bank Of China, 2021, Article 1.

47() وفاء كاظم عباس الشمري: الحزام والطريق تحليل في الجيوبلتكس، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد 44 ، العدد 2، مركز البحوث والدراسات / الجامعة العراقية ، بغداد ، 2019 ، ص309.

48(Bruce Vaughn, Wayne M. Morrison, Op.Cit ,P34 .

49(Ibid ,p 24 .

50(Sumie Yoshikawa, China's Policy Towards Myanmar: Yunnan's Commitment To Sino-Myanmar Oil And Gas Pipelines And Border Economic Cooperation Zone , Journal Of Contemporary East Asia Studies , Vol. 11, No. 1, Published By Informa Uk Limited, London, 2022 , p 5.

51() توقع 33 اتفاقا مع ميانمار لتسريع مبادرة الحزام والطريق، صحيفة العين الإخبارية ، 18 يناير 2020، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/china-signs-33-agreements-myanmar-belt-road ، تاريخ الزيارة : 24 اب 2022.

52() الصين وميانمار توقعان اتفاقيات ضخمة رغم الانتقادات الدولية بسبب أزمة مسلمي الروهينغا، يورونيوز euronews ، متاح على الرابط: https://arabic.euronews.com/2020/01/18/xi-and-suu-kyi-meet-watch-signing-of-agreements ، تاريخ الزيارة : 24 اب 2022.

53(Cheng-Chwee Kuik, Malaysia's Fluctuating Engagement with China's Belt and Road Initiative: Leveraging Asymmetry, Legitimizing Authority , Asian Perspective Journal, Vol. 45, No.2 , Institute for Far Eastern Studies, Kyungnam University, South Korea, 2021, p 431-432.

) Hong Liu & Others, Singapore Engages The Belt And Road Initiative: Perceptions, Policies, And Institutions, The Singapore 54(Economic Review , Vol.66, No.1, Singapore , 2021, P 225-226.

oad Initiative: The Pitfalls and Promises of Soft Strategies, NIDS ASEAN Alan Chong , Singapore Engages China's Belt and R) 55(Workshop 2019 "China's BRI and ASEAN", NIDS Joint Research Series , No.17, The National Institute for Defense Studies, Japan, 2019, p60-61.

ependence Of China's Belt And Road Initiative In The Philippines, Asia & The Pacific Aaron Jed Rabena, The Complex Interd) 56(Policy Studies, Vol. 5, Issue. 3, The Australian National University, Australia , 2018 , P 7.

Cambodian Perspective on the Belt and Road Initiative, NIDS ASEAN Workshop 2019 Vannarith Chheang and Heng Pheakdey ,) 57("China's BRI and ASEAN, NIDS Joint Research Series , No.17 ,The National Institute for Defense Studies, Japan, 2019, p 11

s fully successful , International Business News, 19 July 2022, Available The Golden Port Expressway project in Cambodia wa) 58(At : https://www.ibnews.com/2022/07/19/cambodias-golden-port-expressway-project-test-was-a-complete-success/ , Time of Visit : 27 July 2022 .

China Expert -First Century, A Report Submitted By The Asean-China Economic Relations In The Twenty-Forging Closer Asean)59(Group On Economic Cooperation , Intereconomics, Vol. 56, No 2, Leibniz Information Centre For Economics, Hamburg , 2021,P31.

60() Lisandra Flach and others, The Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement and Its Expected Effects on World Trade, Intereconomics, Vol. 56, No. 2, Leibniz Information Centre for Economics, Hamburg, 2021, p.92-93.

,Congressional Research Service, Washington, Brock R. Williams,. Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)) 61(2021, p. 2.

Robert Stehrer and Nina Vujanovic, The Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP) agreement: Economic)62(implications for the EU27 and Austria, Kompetenzzentrum Forschungsschwerpunkt Internationale Wirtschaft, Policy Brief, No. 54, German, 2022, p.2.

63() عادل علي: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.. رؤية تحليلية، مجلة آفاق آسيوية، العدد 7، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر ، 2021، ص264-265.

64() تشو مي : اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية.. زخم قوي لإنعاش الاقتصاد بعد الجائحة ، صحيفة الصين اليوم، بكين، 30 مارس 2022، متاح على الرابط : http://www.chinatoday.com.cn /ctarabic/2018/jj/202203/t20220330_800280909.html ، تاريخ الزيارة :3 أغسطس 2022.

65() اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة انتصار عظيم لتعددية الأطراف والتجارة الحرة ، CGTN ، بكين، 1 يناير 2022، متاح على الرابط :https://arabic.cgtn.com/n/BfJIA-EA-EA/HCcdcA/index.html ، تاريخ الزيارة : 2 أغسطس 2022.

66() تطبق الصين الرسوم الجمركية على السلع الماليزية بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ، عربية نيوز سي أن، 3 فبراير 2022، متاح على الرابط : http://arabic.news.cn/2022-02/23/c_1310486192.htm، تاريخ الزيارة: 3 أغسطس 2022.

67() باهر مردان ، مصدر سبق ذكره ، ص204.

68() اميرة احمد حرزلي، مصدر سبق ذكره ، ص 79.

69() زينب عبد الله : الاطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية في: مجموعة باحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ، 2019، ص14.

70() يونس مؤيد يونس : استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 23 ، جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية ، 2017 ، ص62.

71() دياب اللوح: الاستراتيجية الدفاعية الصينية،الورقـــة السابعـــة ، صحيفة دنيا الوطن، 18 حزيران ، 2022 .

72() عبدالقادر دندن: الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وأثرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي : آسيا الوسطى- جنوب آسيا- شرق وجنوب شرق آسيا-، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر، 2013، ص282 ؛ ايضاً: فتحية بن شعشوع ، مصدر سبق ذكره ، ص75.

73() جيفري كمب ، البحرية الصينية تتحرك غرباً ، مجلة الاتحاد، 2010، ص27.

74() حذفاني نجيم، مصدر سبق ذكره ، ص45-46.

75() دياري صالح مجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص114.

76() شناز بن قانة ، مصدر سبق ذكره ، ص 108.

77() Derek Grossman, Military Build Up in the South China Sea, RAND Corporation, California, 2020 , p.3.

78(Jennifer Dodgson, China's Security And Defence Cooperation In Southeast Asia , Op.Cit , P 4 -6 .

79(Cambodia ,Congressional Research Service, Washington, 2022 , p. 2.)

80(John Frederick Bradford, Chinese Military Basing in Cambodia: Why Be So Up in Arms?, S. Rajaratnam School of International Studies , Nanyang Technological University, Singapore, 2022, p2. IDSS Paper, No. 8 ,)

81() سنغافورة والصين توقعان اتفاقيات بهدف تعميق التعاون العسكري، مبتدا نيوز، مصر، 9 حزيران 2022، متاح على الموقع : https://www.mobtada.com، تاريخ الزيارة : 1 أيلول 2022.

82() سرى فؤاد عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 84.

المغرب والمنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال الصحة

د.حمدي أتراس

دكتورفي القانون العام – تخصص العلاقات الدولية/ جامعة محمد الخامس الرباط

الملخص:

أصبحت الصحة موضوعاً مهما في العلاقات الدولية المعاصرة، وهذه الأهمية نابعة من الديناميات التي تخلقها العولمة وتتحدى السيادة بمفهومها التقليدي. وإذا كانت الدول العظمى قد راكمت من الخبرات في المجال الصحي قدراً يؤهلها لمواجهة التحديات الناجمة عن عولمة الصحة، منخرطة لأجل ذلك في منافسة جيوسياسية متكيفة مع حالة الترابط الاقتصادي العالمي، فإن الدول السائرة نحو النمو ما تزال هشة في مواجهة التحديات المذكورة ومتأثرة بتلك المنافسة، خصوصاً خلال الأزمات الصحية العالمية. وارتباطاً بهذه الإشكالية، يناقش هذا المقال مظاهر المنافسة الجيوسياسية في المجال الصحي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بوصفها انعكاسا لتحولات بنية النظام الدولي. واسترشاداً بفرضيات نظرية الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية، يرصد المقال استجابة المملكة المغربية لمعطيات البيئة الدولية التي تغذيها المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وانعكاس هذه الاستجابة على شروط تحقيق السيادة الصحية للمملكة.

كلمات مفتاحية: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المغربية، المنافسة الجيوسياسية، السيادة الصحية.

Abstract :

Global health has become an important topic in contemporary international relations, and this importance stems from the dynamics that globalization creates and challenges sovereignty in its traditional sense. While the great Powers have accumulated enough experience in the health field to face the challenges caused by the globalization of health, engaging in geopolitical competition adapted to the global economic interdependence, the developing countries are still fragile in the face of the aforementioned challenges and are affected by those competitions, especially during the global health crises. Related to this problem, this article discusses the manifestations of geopolitical competition between the United States of America and China in the field of health as a reflection of the shifts in the structure of the international system. Guided by the hypotheses of structural realism theory in international relations, the article monitors the Kingdom of Morocco's response to the international environment fueled by the geopolitical competition between China and the United States of America, and its reflection on the conditions required to achieve the Kingdom's health sovereignty.

Keywords: China, U/S/A, Kingdom of Morocco, Geoplolitical rivalry, health, Sovereignty.

مقدمة

إن الطابع المحلي للصحة العمومية في الدولة لا ينفى كون الصحة قضية عالمية. وقد اهتم بعض الباحثين بالكيفية التي تسهل بها عمليات العولمة انتشار الأمراض المعدية، لتنفي الطابع الوطني عن الصحة العامة[1]. وبشكل مبكر، تم التأكيد داخل المجامع الأكاديمية والمؤسسات الدولية على ضرورة التعاون الدولي لمعالجة الجانب الصحي المظلم للاعتماد المتبادل، المتمثل في انتشار فيروس الايدز والكوليرا وغيرهما من الأمراض المعدية.

بيد أن هذا الجانب المظلم قد عاد بقوة مع ظهور فيروس كوفيد 19 بالصين. فقد تسبب هذا الفيروس في لجوء دول العالم إلى إغلاق حدودها أمام حركة السلع والأشخاص، مما سبب ركوداً اقتصادياً عالمياً متفاقماً، كما شكل موضوعاً للتوتر الدبلوماسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكشف عن هشاشة البنى الصحية للدول النامية.

لقد تبين للدول السائرة نحو النمو، خلال أزمة كوفيد 19، أن الصحة باتت مجالاً جديداً للمنافسات الجيوسياسية بين القوى العظمى، بعد أن سعت الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى استثمار الأزمة لتحقيق مكاسب جيوسياسية ذات صلة بالنفوذ والمكانة العالميين. كما تبين أن التعاون الدولي في مجال الصحة لا يضمن أمن الدول الصحي، وخصوصاً منها تلك التي لا تزال تلتمس طريقها نحو التنمية.

يقدم هذا المقال نبذة قصيرة عن مبادرة الحزام والطريق التي تقدمت بها الصين لتعزيز مشاريع البنية التحتية في آسيا وأوروبا وإفريقيا، ويبين كيف عملت على استثمار أزمة كوفيد لتنشيط الشق المتعلق منها بالصحة العامة، بعد أن كانت الوتيرة التي يجري بها تنفيذ مشاريع طريق الحرير الصحي تضعه خارج خانة أولويات دبلوماسيتها الاقتصادية. ويرصد المقال الجوانب المختلفة للاشتباك الدبلوماسي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى ضوء افتراضات الواقعية البنيوية، يبين المقال الكيفية التي تعاطت بها المملكة المغربية مع هذه المتغيرات، وانعكاس ذلك عل مستوى سيادتها الصحية.

المنافسة الجيوسياسية في ظل طريق الحرير الجديد

تشكل البنية التحتية مجالاُ مهما للتعاون الدولي، وهي اليوم أيضاً مجال للتنافس بين القوى العظمى. ويقدم الواقعيون البنيويون التعاون بين الدول بوصفه وسيلة لمضاعفة القوة، بمعنى أنه مجرد مناورة من أجل بلوغ الهدف الأساسي وهو الحصول على القوة[2]، فعادة ما تركز كل دولة على مسألة

المكاسب. ينطلق التحليل الليبرالي للتعاون الدولي من مفاهيم المصلحة والنفعية والمعايير، بينما يجادل الواقعيون بكون الدول لا تنظر إلى المكاسب النسبية بقدر ما تنظر بأعين ثابتة إلى ما يتحصل للطرف الآخر من مكاسب وفقاً لحسابات الأمن. ويظهر من خلال مسار العلاقات الصينية الأمريكية أن الأمريكيين يميلون إلى هذا التفسير حتى عندما تعلق الأمر بمبادرة الحزام والطريق.

1- مضمون مبادرة الحزام والطريق

أصبح ضعف البنية التحتية بدلاً من الحواجز التجارية هو التحدي الأول للبلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي [3]، ويبدو أن الصين توظف تجربتها في مجال البنية التحتية لاستمالة تلك البلدان عبر مبادرة "الحزام والطريق" أو "طريق الحرير الجديد"، ويقول لي كي كيانغ [4] بهذا الخصوص:

"لدى الصين الآن قدرة فائقة في مجال تطوير البنية التحتية والمعدات الصينية ذات جودة عالية. ونشجع المنتجين الصينيين التنافسيين للحديد والصلب، والإسمنت، والزجاج، إلخ. لتحويل عملياتهم إلى دول الآسيان لتلبية الحاجة المحلية لتطوير البنية التحتية من خلال الاستثمار والتأجير وتقديم القروض لتحقيق المنفعة المتبادلة"[5].

لقد قدمت الصين مبادرتها "الحزام والطريق" أول مرة في سبتمبر من سنة 2013، في زيارة الرئيس شي جين بينغ لكازاخستان. هذه المبادرة ستكون محوراً لزيارة أخرى أجراها الرئيس الصيني لإندونيسيا، ودعا من خلالها جميع دول جنوب شرق آسيا إلى التكاثف مع الصين لبناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين [(6)]. على أن المدخل الأهم لترويج المبادرة كان هو ارتكازها على تطوير البنية التحتية، الذي ينظر إليه بعض الباحثين [7]على أنه محاولة لتحسين العلاقات التجارية مع جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا على أساس الأمن البحري.

وتهدف المبادرة إلى إنشاء شبكة للبنية التحتية متعددة الأبعاد تضم مجموعة من "الممرات" الاقتصادية [8]، وستقوم بتطوير طرق النقل البرية والبحرية والجوية من خلال مشاريع السكك الحديدية والموانئ ومشاريع خطوط الأنابيب الرئيسية [9]. بما يجعل من الصين مركزاً تلتقي فيه شبكة مواصلات برية وبحرية وجوية تربط بينها وبين أوربا وآسيا وإفريقيا.

2- طريق الحرير الصحي

تم تنفيذ بعض مشاريع مبادرة الحزام والطريق كيلة السنوات العشر الماضية، وقد أظهرت الأدبيات التي تناولتها بالدراسة، عدم انتباه الباحثين في العلاقات الدولية للأهمية التي ينطوي عليها تضمن

المبادرة لجناح يعنى بقضايا الصحة العالمية. وربما يعزى ذلك إلى أن الصين لم تولي من العناية لهذا الجانب قدر ما أولته للاستثمار في البنية التحتية، وهو الأمر الذي جعل مناقشته الجادة مؤجلة إلى حين. بيد أن بروز فيروس كوفيد 19 سلط الضوء على هذا الجناح، ووضع عناصره في واجهة مجالات الاشتباك الدبلوماسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

أعلن الرئيس الصيني عن مشروع طريق الحرير الصحي في يناير من سنة 2017 أثناء زيارته لجنيف، وقد شهدت هذه الزيارة توقيع مذكرة تفاهم بين الصين ومنظمة الصحة العالمية[10]، في شخص مديرتها العامة- آنذاك- "مارغريت تشان"، التزمت بموجبها الصين ببناء "طريق حرير صحي"، باعتباره مساهمة صينية في إطار مبادرة الحزام والطريق، ترمي إلى الارتقاء بالمنظومات الصحية للبدان المنخرطة في المبادرة.

وقد كسبت الصين بداية تأسيس طريق الحرير الصحي تأييد منظمة الصحة العالمية، ففي خطاب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية [11] ورد ما يلي: " الصحة حق من حقوق الإنسان. فلا ينبغي أن يكون الناس مخيَّرين بين الحصول على الرعاية التي يحتاجون إليها والتعرض لمشقة مالية أو الانزلاق إلى مستنقع الفقر.وتضم مبادرة الحزام والطريق المستلزمات الأساسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، ألا وهي: البنية التحتية وإتاحة الأدوية وتوفير الموارد البشرية، ومنصة لتبادل الخبرات وللترويج للممارسات الفضلى".

لقد حدث بعد ذلك أن استثمرت الصين أزمة كوفيد 19 لبث دينامية سريعة في مشروع طريق الحرير الصحي، من خلال تقديم الأقنعة الواقية ومواد التعقيم والأجهزة الطبية، كما سعت قبل التوصل إلى لقاح مضاد للفيروس إلى جعل هذا الأخير بمثابة "منفعة عالمية". وقد اتبعت الصين هذا النهج في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منكبة على منع تصدير المواد التي من شأنها دعم قدرة البلاد على احتواء تفشي الفيروس. قررت هذه الأخيرة أيضاً، سنة 2020، الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وبحلول 6 يونيو من نفس السنة، أشعرت الولايات المتحدة الأمريكية الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس رسمياً بنيتها التخلي عن عضوية منظمة الصحة العالمية، معللة هذا القرار بكون المنظمة لم تقم بما يلزم للضغط عل الصين في موضوع تزويد الدول الأعضاء بالمعطيات المتعلقة بمنشإ الفيروس.

لقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من منظمة الصحة العالمية في وقت كانت فيه المنظمة بحاجة ماسة للدعم المالي والسياسي من أجل تنسيق جهود أعضائها في مجال مكافحة فيروس كوفيد 19.

وقد أضر هذا الإجراء بسمعة الولايات المتحدة، وفي المقابل، سمح للصين باتخاذ إجراءات ملموسة لكسب الثقة[12] بعد أن واجهت اتهامات بالتكتم على انتشار الفيروس في مراحله الأولى.

أثار هذا القرار نقاشاً في الرأي العام الأمريكي وداخل المؤسسات الحكومية نفسها، فقد اعتبر لورانس أو جوستين، مدير معهد أونيل لقانون الصحة الوطني والعالمي في جامعة جورج تاون، أن القرار كان "كارثيًا" للمصالح الوطنية وأن المغادرة ستضعف التأثير الأمريكي على دبلوماسية الصحة الدولية[13]. ولهذا الرأي وجاهة بالنظر إلى كون التمويل عنصراً مهما لكسب الثقة في المحافل الدولية، وبالنظر كذلك إلى كون التضامن الدولي يقتضي أن تساهم الدول في تمويل مشاريع التعاون الأممي بمراعاة ظروفها الاقتصادية الوطنية.

شكل القرار أيضاً مؤشراً على الحدود الواقعية التي تفصل بين القيم السياسية الأمريكية وسياستها الخارجية. فإذا كان التوجه نحو العولمة يتلاءم مع القيم الليبرالية التي تجسد الليبرالية الاقتصادية على مستوى العلاقات الدولية، فإن تفس المبرر الأخلاقي قد شكل بداية توجه الولايات المتحدة الأمريكية للانسحاب من المنظمات العالمية. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن فترة حكم دونالد ترامب قد شهدت انسحاب الطرف الأمريكي من مؤسسات دولية شتى من بينها اتفاقية باريس بشأن خفض الانبعاثات الكربونية[14]، وعضوية منضمة الصحة العالمية[15].

وإذا كان هذا التوجس من بعض مظاهر العولمة يوحي بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترسم الإطار الأمثل للممارسات الأممية في مجالات ذات طبيعة دولية، فإنه يقوم دليلاً أيضاً على عدم تناسب المكاسب النسبية التي تتحصل لها مع تلك المتحصلة لمنافسيها المحتملين. والواقع أن حسابات المنافسة مع الصين لم تغب عن التبريرات التي يقدمها الساسة الأمريكيون كلما تعلق الأمر بمجال السياسة الخارجية، كما أنها حاضرة بقوة في الوثائق الرسمية التي ترفع إلى صناع القرار من قبل مراكز التفكير، وقد امتد السجال السياسي بين القوتين ليشمل الجانب الحقوقي لمكافحة الفيروس.

أزمة كوفيد 19 واختلاف الرؤيتين الأمريكية والصينية لقضايا حقوق الإنسان

يعكس التدافع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ميدان الصحة اختلاف الرؤيتين الأمريكية والصينية للموضوع[16]. وهذا الاختلاف يرجع في عمومه إلى سببين. يكمن السبب الأول في العامل الأيديولوجي، وهذا العامل ملازم للبنات التي تأسس عليها التنظيم الدولي لحقوق الإنسان، وخصوصاً

النقاش الذي ثار حول مكانة الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة ثانية.

يرجع بنا هذا النقاش إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فبالرجوع إلى هذا الأخير، نجد أن هناك رؤيتين متنافستين للموضوع. تنبني الأولى على الليبرالية السياسية، فهي تنظر إلى حقوق الإنسان بوصفها مجالاً يتطلب الحفاظ عليه الحفاظ على حياد الدولة. ومن هنا فكرة الحقوق السلبية، بمعنى أن هذه الرؤية تولي الاهتمام بالدرجة الأولى إلى الحقوق المدنية والسياسية التي لا يتطلب الحفاظ عليها أكثر من إحجام الدولة عن التدخل في هامش الحرية المتروك للأفراد.

أما الرؤية الثانية، فتضع تدخل الدولة على رأس الشروط التي لا يتصور ضمان حقوق المواطنين بدون أن يتم تحقيقها، نظراً لكونها تنطلق من فكرة الصراع الطبقي، وهو صراع اقتصادي بالأساس. وبالتالي، فإنها تولي العناية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهاتان الرؤيتان هما وليدتان لاختلاف القيم السياسية التي تنبني عليها الليبرالية والاشتراكية. ففي حين تتربع الحرية على قمة هرم القيم السياسية الليبرالي، تتبوأ المساواة المكانة الأسمى في النظرية الاشتراكية.

يتمثل السبب الثاني في كون البلدين يعكسان ثقافتين مختلفتين، ولذلك ينطلق الأمريكيون في مجال حقوق الإنسان من مركزية الثقافة الغربية، بينما يصر الصينيون على أن هذه المركزية تنطوي على نزعة عنصرية واستعلائية تصادر حق الثقافات الأخرى في تقرير مصيرها الثقافي. ولهذا السبب تتهم التقارير الرسمية الصينية الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الميز العنصري الشديد في تقديم الخدمات الصحية، إذ ورد في تقرير المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني حول انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية برسم سنة 2022[17] أن الأقليات العرقية والإثنية تتأثر في تفاوت صارخ جداً بينها بمعدلات الوفيات وانتشار الأمراض.

واستناداً إلى تقرير نشره المركز الأمريكي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) خلال سنة 2022، وضح تقرير المكتب أن الخدمات الصحية غير العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتهك حق المرضى من الأقليات في الحياة، إذ فقد السكان من أصل إسباني في كاليفورنيا 5.7 سنوات من متوسط العمر المتوقع بين عامي 2019 و2020. فقد السكان السود 3.8 سنوات، وفقد السكان الآسيويون 3 سنوات، بينما فقد السكان البيض 1.9 عامًا، وفقًا لدراسة أجرتها مدرسة برينستون للشؤون العامة والدولية ونشرت في 7 يوليو2022 أوردها تقرير المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني.

الصناعات الطبية مجال للتنافس الصيني الأمريكي

أطلقت الصين سنة 2015 خطتها "صنع في الصين 2025"، وتهدف هذه المبادرة إلى جعل الصين دولة تصنيعية رائدة في مجالات: معدات القطارات، التكنولوجيا الفائقة للسفن، الصناعة الجو-فضائية، معدات الضبط الرقمي، تكنولوجيا الاتصال الجديدة، تجهيزات الطاقة، مكننة الزراعة، المواد الجديدة، توفير الطاقة والأجهزة الطبية. ومن بين الأهداف التي سطرتها الصين بهذا الخصوص زيادة استعمال المعدات الطبية المحلية الصنع في المستشفيات إلى 50% بحلول سنة 2020، ثم 70% سنة 2025، وصولاً إلى 95 % سنة 2030.

أثارت هذه المبادرة تشكيكاً قوياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. يرجع هذا التشكيك إلى كون الصين قد أصبحت قوة عظمى قبل أن تصبح قوة غنية [18]. فهي دولة مصنعة واقتصادها سريع النمو، لكن نمو اقتصادها يقوم على الإنتاج بأثمان تنافسية وبكميات ضخمة، بدل الإنتاج المدفوع بالابتكار. وهذا النوع الأخير من الإنتاج هو الهدف الذي بدأت الصين بالتماس الطريق إليه من خلال خطتها التصنيعية "صنع في الصين 2025"، التي درجت تقارير الغرب، وخصوصاً الأمريكية، على اعتبارها خطة لقرصنة براءات الاختراع بطرق متطورة.

إن محاولة الصين لترجمة اقتصادها إلى اقتصاد عالي الجودة يجعلها في خط مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن للولايات المتحدة الأمريكية خطط مستمرة لمواصلة الهيمنة التكنولوجية[19]. ويبدو من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2023، أن المنافسة مع الصين في المجال التكنولوجي تأخذ بعداً أيديولوجياً واضحاً، إذ يربط التقرير بين مواصلة الولايات المتحدة قيادة العالم في مجال التكنولوجيا الفائقة وبين حماية القيم الليبرالية.

وفي نفس المنحى، تربط معظم التقارير الرسمية بين الممارسات الصينية في المجال التكنولوجي وبين المخالفة لقواعد الملكية الفكرية، إذ تتهم التقارير الرسمية الأمريكية الصين بسرقة حقوق الملكية الفكرية الأمريكية لتدعيم صناعاتها المدنية والعسكرية [20]، كما اعتبر تقرير للجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للأعمال الصغيرة وريادة الأعمال أن الخطة الصناعية الصينية هي خطة فاعل أجنبي للهيمنة على القطاعات التجارية الهامة على حساب الصناعات الأمريكية[21]، وعلى هذا الأساس فرضت إدارة الرئيس ترامب تعريفات جمركية على الواردات من الصين، كما ألزمتها سنة 2020 باتفاقيات للتجارة تحترم معايير

الشفافية في نقل التكنولوجيا، وتفاوضت إدارة بايدن مع الاتحاد الأوروبي وأبرمت معه سنة 2021 اتفاقية لحظر نقل تكنولوجيا الفضاء الأمريكية إلى الصين.

ويهمنا من ضمن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية إحداثها لجنة الأمن القومي للتكنولوجيا الحيوية الناشئة[22]، وذلك بغية الحفاظ على مكانتها الريادية في هذا المجال. وتناط باللجنة مهام متعددة تتعلق في مجملها بحماية البلاد من المخاطر التي قد تنجم عن تسريب البيانات الجينية (Genetic Data) للشركات المملوكة للدول الصينية، وتجميع تلك البيانات بما يخدم تطوير التكنولوجيا الحيوية المحلية.

إن إحداث اللجنة المذكورة إنما تم وفقاً للاستراتيجية الأمريكية الأوسع في المجال التكنولوجي، وعلى ضوء التقرير التقري النهائي الذي أصدرته لجنة الأمن القومي للذكاء الاصطناعي[23]. تضمن هذا التقرير حصراً لمجالات ثمانية تحدد مستقبل الهيمنة التكنولوجية الأمريكية[24]، وقد ورد مجال التكنولوجيا الحيوية ثانياً في التريب بعد مجال الذكاء الاصطناعي، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن اللجنة التي أصدرت التقرير المذكور قد ترأسها إريك شميدت، الرئيس التنفيذي لشركة غوغل، وهو أيضاً عضو في اللجنة المكلفة بأمن الدولة في مجال البيوتكنولوجيا، وهذا مؤشر آخر على الارتباط الوثيق بين المجالين في تصور وزارة الدفاع الأمريكية.

بيد أن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمنع الصين من تحدي هيمنتها التكنولوجية لم يصاحبه نفس القدر من الزخم على مستوى تلبية حاجيات دول العالم من المعدات الطبية، بعد أن تحول فيروس كوفيد 19 إلى وباء عالمي. لقد تمكنت الصين من استثمار فيروس كوفيد 19 لتعزيز مكانتها كشريك موثوق في مجال التضامن الدولي والتعاون جنوب – جنوب، واعتمدت في ذلك على دبلوماسيتها القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو مبدأ تقليدي يجد ترحيباً واسعاً بين الدول التي لا تزال تلتمس طريقها نحو التنمية، ويهمنا منها المغرب.

استجابة المملكة المغربية لتحولات البيئة الدولية للصحة

من حسنات السياسة الخارجية المغربية خلال العقدين الأخيرين توجهها لتنويع التحالفات الاستراتيجية، مع التركيز على مجموعة بريكس وتركيا[25]، وهذه السياسة تحيل مباشرة إلى تنويع الشراكات الاقتصادية، عملاً بالتلازم الحاصل بين المصالح الاقتصادية والمصالح السياسية. ومن ثمرات

هذا النهج، أنه مكن دبلوماسية المملكة من ربط الاتصال بالشركاء الآسيويين[26] منذ بداية انتشار الفيروس[27] في فترة مطبوعة بضعف التضامن الدولي، وذلك تمهيداً لحلول أكثر استدامة لم تتحول بعد إلى قاعدة متينة لمستوى سيادة صحية مريح.

1- التوجه نحو إنتاج اللقاح محليا

قرر المغرب أن يحول أزمة كوفيد 19 إلى فرصة لمواصلة سياسة "التوجه جنوباً"، وذلك عبر اجتلاب استثمارات مشتركة لتصنيع اللقاح المضاد للفيروس، وتصديره إلى الدول الإفريقية في مرحلة لاحقة. بدأت المملكة الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف عندما وقعت مع المجموعة الصيدلية الوطنية للصين "سينوفارم" مذكرة تفاهم بشأن اللقاح المضاد لفيروس كوفيد 19[28]، ومذكرة تفاهم حول إعداد قدرات تصنيع اللقاحات بالمملكة المغربية بين الدولة المغربية وشركة "ريسيفارم"[29]. وبموجب المذكرتين، سيكون بوسع المغرب أن يصنع لقاح كوفيد 19 ولقاحات أخرى، وذلك بغية تعزيز الصناعات الدوائية وتوجيهها لخدمة أهداف سياسية محلياً وخارجياً.

إن هذا التوجه يبدو مشروعاً ما دامت الصناعات الدوائية تحتل في مجال الصناعات الكيميائية المغربية الرتبة الثانية من حيث الحجم بعد الفوسفاط. ولأن المغرب يطمح إلى تنمية الصناعة الدوائية بما ينقل مستوى نموها من 8% إلى مستوى نمو مكون من رقمين[30]، بما يؤهلها لاستغلال ضعف مساهمة إفريقيا في سوق الأدوية العالمي[31] لدخول نادي الدول التي تتوفر على سوق أدوية ذو نمو مزدوج، والانتقال لتصدير الأدوية لإفريقيا بمستوى مؤثر، فإنه يجب أخذ بعين الاعتبار أن معظم دول هذا النادي هي دول صاعدة، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على نمو سوق الأدوية العالمي. وتثير هذه المعطيات سؤالاً يتعلق بما إذا كان هذا الطموح يتسق مع الإجراءات المتخذة عملياً في تنفيذ أجندة السياسة الخارجية المغربية؟

تجب الإشارة في سياق البحث عن عناصر جواب لهذا السؤال إلى أن المغرب يعتمد في تغطية حاجياته من الأدوية على الاستيراد من من فرنسا بنسبة 29% من مجموع الواردات، متبوعة بألمانيا وسويسرا ثم إسبانيا وإيطاليا، كما تشكل الواردات من الاتحاد الأوروبي 60% من واردات البلاد في هذا المجال بحسب المعطيات الرسمية لوزارة الصناعة ورأي مجلس المنافسة عدد ر/20/4. وإذا استحضرنا أن المغرب يخطو خطواته نحو تنويع شركائه الدوليين في سياق مطبوع بتذبذب العلاقات السياسة مع فرنسا

والاتحاد الأوروبي عموماً، سنجد أن هذه السياسة لم تترجم على مستوى العلاقات التجارية بما يخدم تحقيق شروط السيادة الصحية الدوائية للمملكة.

2- النقاش داخل المؤسسات الدستورية حول أفق تحقيق السيادة الصحية للمملكة

ساءلت أزمة كوفيد 19 المنظومة الصحية للمغرب، وقد أثمر النقاش داخل المؤسسات الدستورية بتاريخ 30أبريل 2020 إحالةً من رئيس مجلس النواب توصل بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وصدر على إثرها تقرير المجلس بعنوان "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا – كوفيد 19 والسبل الممكنة لتجاوزها".

ويُلاحظ أن توصيات التقرير قد وردت خالية من أية اقتراحات بخصوص كيفية الاستجابة للبيئة الدولية المتغيرة[32]، مع أن التقرير نفسه قد اقترح في التوصية رقم 130 "تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيات الصناعية الصحية، بما يمكن المغرب من الاستفادة من نقل المعرفة في المجال الصحي". وإن هذه التوصية بالتحديد تثير بعض الملاحظات، يمكن إجمالها في ما يلي:

- تركز هذه التوصية على تعزيز الشروط التي يتطلبها جلب الاستثمارات الأجنبية في تكنولوجيا الرعاية الصحية. بيد أن تقديم الاستشارة ينطوي على شق سياسي[33]، ويتعلق هذا الشق بالفرص والمخاطر المصاحبة لحالات محددة، ويهمنا منها تلك التي تثار بمناسبة تفاعل المغرب مع البيئة العالمية للصحة. ويبدو أن المجلس عندما لم يتطرق إلى هذا الشق لم يكن حالة شاذة، فحتى الملحق الثاني[34] للمذكرات الموضوعاتية المقترحة في إطار تقرير النموذج التنموي لم يقدم اقتراحات بهذا الخصوص[35] ، ولم يخرج التقرير العام للجنة عن هذا التوجه عندما احتفظ بالدائرة الأوروبية بوصفها خياراً أول لعلاقات المغرب الخارجية، تليها الدائرة الأطلسية، ثم الدول الصاعدة.
- تظهر صياغة التوصية التي لم يفرد لمبرراتها إلا حيز يسير من التقرير أن هناك حاجة إلى بلورة تصور أكثر حول الغاية من الخبرة في الأنظمة السياسية المعاصرة. ففي مجال السياسة الخارجية يصف جوزيف ناي تقديم المشورة بتجسير المسافة بين النظرية والسياسة[36]، أي تلك العملية التي تنطلق من الوقائع لتنتهي باقتراح أنجع الحلول من الناحية النظرية، ليصبح المقترح أرضية تمكن صانع القرار من اتخاذ الإجراء الأنسب بين البدائل المطروحة، وذلك من موقعه الذي يختلف عن موقع من يقدم المشورة.

إن التوصية السالفة الذكر تعود بنا إلى الفرص التي يتيحها التدافع الدولي في مجال الصحة العامة. إذ أن تنافس النموذجين الصحيين للولايات المتحدة الأمريكية والصين يفتح إمكانية الاستفادة من الاستثمارات الصينية في مجال البنيات التحتية الطبية. وبما أن المغرب دولة عضو في مبادرة الحزام والطريق، فإن بوسعها أن تقف في مسافة مريحة من شركائها الدوليين لخدمة مصلحتها الوطنية المتمثلة في جلب الاستثمارات في تكنولوجيا الرعاية الصحية، بما يعزز فرص تحقيق سيادتها الصحية في ظل عدم كفاية المؤسسات ومعايير السلوك التي حددتها أطر التعاون الدولي في المجال الصحي لضمان احتياجات البلاد خلال أزمة كوفيد 19.

خاتمة

يشكل التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مصدراً لعدم اليقين بشأن فعالية مؤسسات التعاون الدولي على المدى المتوسط، في ظل عدم توفر الدول السائرة نحو النمو على مستوىً مريح من الاكتفاء الذاتي في المجال الصحي، بما يحقق سيادتها الصحية. ويبدو من خلال دراسة كيفية تعاطي المملكة المغربية مع أزمة كوفيد 19 ، أنها تركز على العرض الصحي في مقاربتها لموضوع السيادة الصحية، في الوقت الذي يتطلب فيه تحقيق هذه الأخيرة تحقيق تنمية صحية مستقلة.

إن تحقيق السيادة الصحية للمملكة يتطلب قراءة المفهوم على ضوء مفهوم السيادة الأوسع. وفي الممارسة الدبلوماسية، تنطوي الدبلوماسية الصينية على عناصر قد تشكل مداخل ملائمة لدفع توجه المملكة نحو تحقيق سيادتها الصحية. ولعل أبرزها التزام الصين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا الالتزام يشكل مبدأ للسياسة الخارجية الصينية منذ سنة 1978 ولا يتوقع أن تعدل عنه الصين في ظل دقة الظرفية التي يمر منها اقتصادها النامي. إن المبدأ المذكور يراعي جوهر السيادة ، ويكسب المفاوضة مع الصينيين مرونة كبيرة لكون الدبلوماسية الصينية خالية من المشروطية السياسية.

ويعد التنافس الجيوسياسي الصيني الأمريكي في القضايا الصحية فرصة أيضاً لاستمالة الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية، فالتجربة الصينية في مجال التكنولوجيا الصحية ما تزال فتية وفي طور الانتقال إلى وضع اقتصادي ذي نمو مدفوع بالابتكار والقيمة المضافة المحلية العالية، وهي لذلك تنطوي على ميزة تتمثل في كون المملكة المغربية قد عانت

من نفس مظاهر التبعية بهذا الخصوص. بيد أن التجربة الصينية أقل نضجاً و تقدما من حيث النوع والكيف بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية التي راكمت خبرات طويلة مدعومة بمعايير عالية للجودة ومستوى عال من الإنفاق، مما يمكن القول معه أن المملكة تتوفر في السياق الدولي الحالي على خيارات متعددة للنهوض بشروط تحقيق سيادتها الصحية.

الهوامش

(1) David P. Fidler, The Globalization of Public Health: Emerging Infectious Diseases and International Relations, Indiana Journal of Global Legal Studies , Fall, 1997, Vol. 5, No. 1, Symposium: The Public's Health in the Global Era: Challenges, Responses, and Responsibilities (Fall, 1997), p24.

(2) القوة مرادف للأمن وفقا للتفسيرات الو اقعية لأن امتلاك القوة يعني امتلاك القدرة على ردع المعتدين، إلا أن حجم القوة المرغوبة لضمان الأمن يشكل نقطة اختلاف جوهرية بين الو اقعية الدفاعية والو اقعية الهجومية.

(3)Dmitry P. Novikov, Anastasia S. Pyatachkova, Sino-American Rivalry in the context of Asia-Pacific Economic Regionalism, Basic Research Program Working Papers, 2014, p: 15.

(4) لي كيكيانغ هو رئيس الوزراء الصيني السابق.

5 (5)Remarks by H.E Li Keqiang premier of the state Council of the People's Republic of China At the 17th ASEAN-China summit, 14/11/2014, accessed 12/03/2023, available at the site: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1212266.shtml

(6)Aleksandar Jankovic, New Silk Road – New Growth engine, Vol. LXVII, No. 1161, January–March 2016, Institute of International Politics and Economics, Belgrade, pp: 15-20.

(7) Duško Dimitrijevic and Nikola Jokanovic, China's "NEW SILK ROAD" Development Strategy, The Review of International Affairs, Vol. LXVII, No. 1161, January–March 2016, pp: 21-44.

(8) تعمل الصين على بناء مجموعة من الممرات الاقتصادية : الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني (CPEC) ، والممر الاقتصادي الصيني - المنغولي - الروسي وغيرهما.

(9) Jane Golley and Adam Ingle, The Belt And Road Initiative: Hoxw to win friends and influence people, in: Prosperity (Book) Editors: Jane Golley, Linda Jaivin Published by: ANU Press. (2018), pp-42-59.

(10) An Baijie and Wang Xiaodong, China and WHO to jointly create 'health Silk Road, accessed in March 17, 2023. Website: https://www.chinadaily.com.cn/business/2017wef/2017-01/20/content_28007208.htm

(11) صوب طريق الحرير الصحي، خطاب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بتاريخ 18 غشت 2017، شوهد في 17 مارس 2023، على الرباط الإلكتروني:

https://www.who.int/ar/director-general/speeches/detail/towards-a-health-silk-road

[12] تكيفت الشركات الصينية بسرعة مع الحظر الشامل الذي فرضته السلطات الصينية على الأنشطة الاقتصادية لتحول الصين إلى المصدر الأول للمعدات الطبية المخصصة لمكافحة فيروس كوفيد 19، كما استغلت الحكومة كفاءة الشركات المملوكة للدولة في ما سمي إعلاميا بـــ"دبلوماسية الأقنعة" و"دبلوماسية اللقاحات"، وهي حملة قادتها الصين لمساعدة الدول النامية على تجاوز النقص الحاد في المعدات الطبية واللقاحات المضادة للفيروس.

[13] Katie Rogers and Apoorva Mandavilli, *Trump Administration Signals Formal Withdrawal From W.H.O., the New York Times, published July 07 2020. Accessed on March 03, 2023, In the Link: https://www.nytimes.com/2020/07/07/us/politics/coronavirus-trump-who.html*

[14] عملت إذارة الرئيس الأمريكي جون بايدن على جعل العودة لاتفاق باريس للمناخ 2015 أولوية في الأجندة الخارجية، بيد أن هذا لم يحصل إلا بعد أن استغلت الصين انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق لإعلان التزامها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2060، وهو التزام يزكي سعيها إلى رسم صورة لها بوصفها الشريك المسؤول والمتعاون، خصوصاً أن الصين لا تزال دولة نامية، ولذلك فهي أقل حرجاً، من الناحية الدبلوماسية، في قضاياً الانبعاثات الكربونية مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة.

[15] أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من عضوية منظمة الصحة العالمية ووقف تمويلها بفترة قصيرة، أن الصين ستخصص ملياري دولار لمساعدة الدول المتضررة من انتشار الفيروس، وخصوصاً النامية منها.

[16] يرفض الصينيون المركزية الغربية في تعريف حقوق الإنسان، ويرى الساسة الصينيون أن الموضوع مرتبط بالظروف الوطنية لكل دولة، وأن لكل دولة الحق في اختيار نموذج حقوق الإنسان المناسب لها. انظر على سبيل المثال خطاب وزير الخارجية الصيني خلال الدورة الأخيرة (17) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

Following a Chinese Path of Human Rights Development and Contributing China's Strength to Global Human Rights Governance, Remarks by H.E. Qin Gang Foreign Minister of the People's Republic of China At the High-level Segment of the 52nd Session of The United Nations Human Rights Council, February 27, 202., Accessed April, 12, 2023. At the link :

https://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb_663304/wjbz_663308/2461_663310/202302/t20230228_11032426.html#:~:text=As%20President%20Xi%20Jinping%20stated,and%20suits%20its%20national%20conditions.

[17] The State Council Information Office of the People's Republic of China, The Report on Human Rights Violations in the United States in 2022, March 2023.

[18] Françoise Lemoine, La montée en puissance de la Chine et l'intégration économique en Asie, Hérodote, 2007/2, n° 125, p : 75.

[19] للاستزادة انظر:

The White House, National Security Strategy, October 2022.

[20] انظر على ســبيل المثال تقرير المكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول الملكية الفكرية لســنة 2023 المرفوع إلى الكونغرس الأمريكي:

Office of the U.S. Intellectual Property Enforcement Coordinator, ANNUAL INTELLECTUAL PROPERTY REPORT TO CONGRESS, April 2023, p111-112.

(21) U.S Senate Committee on Small Business and Entrepreneurship, Made in China 2025 and the future of American Industry (Report), Project for strong Labor Markets and National Development, p 78.

(22) تم إحداث اللجنة المذكورة بموجب القانون العام رقم 81 بتاريخ 21 دجنبر 2021، المتعلق بقانون ميزانية الدفاع الأمريكية برسم سنة 2022، وينص القانون المذكور على أن اللجنة تتكون من 12 عضواً يعينون بعد شهر من صدوره، وتقدم تقريرها بعد سنتين ابتداءً من تاريخ تعيين أعضائها.

(23) Natioanl Security Commission on artificial intelligence, Final Repot, March 2021.

(24) وهذه المجالات هي: 1. الذكاء الاصطناعي 2. التكنولوجيا الحيوية . 3الحوسبة الكمية.4 أشباه الموصلات والأجهزة المتقدمة. 5الروبوتات والتسيير الذاتي. 6 G5 والشبكات المتقدمة.7 التصنيع المتقدم. 8 تكنولوجيا الطاقة.

(25) انظر بهذا الخصوص:

L'Institut Royal des Etudes Stratégiques, Programme d'études « Compétitivité globale et positionnement du Maroc dans le système mondialisé », Diversification des alliances stratégiques du Maroc : potentiel de relations avec les BRICS et la Turquie, Decembre 2012.

(26) تم الاتصال بتركيا والصين وكوريا الجنوبية بهذا الخصوص.

(27) للاستزادة انظر: عبد الله ساعف وآخرون، استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19، الأوراق السياسية، الرباط: مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، أبريل 2020، ص 24-25.

(28) "صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس بفاس حفل إطلاق وتوقيع اتفاقيات تصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى بالمغرب " بلاغ منشور على الموقع الرسمي لرئيس حكومة المملكة المغربية، شوهد بتاريخ 20 أبريل 2023، على الرابط: https://www.cg.gov.ma/ar/node/10286

(29) شركة تعد خامس مصنع للأدوية في العالم، ومقرها في السويد.

(30) مجلس المنافسة، رأي مجلس المنافسة حول وضعية سوق المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، رأي عدد ر/20/4، بتاريخ 25 يونيو 2020، ص 29.

(31) تبلغ نسبة حصة إفريقيا من سوق الأدوية العالمية 0,5%.

(32) هل يتوجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعد تقاريره بناءً على الإحالات التي يتوصل وفقاً لمقتضيات المادة 7 من القانون التنظيمي 128.12، مع التقيد التام بمجال اختصاص مصدر الإحالة؟.

(33) بالمعنى الواسع، على خلاف المعنى الضيق الذي يرتبط في هذه الحالة بمجال اختصاص رئيس الدولة.

(34) انظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التمنوي، مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد (الملحق رقم 2)، أبريل 2021، ص 105-121.

(35) انظر: لجنة النموذج التنموي الجديد، النمودج التنموي الجديد: نحرير الطاقات ةاستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم ونحقيق الرفاه للجميع (التقرير العام)، أبريل 2021، ص 142-143.

(36) Joseph S. Nye, Jr, Bridging the Gap between Theory and Policy, Political Psychology Vol. 29, No.4, (The Enduring Legacy ofAlexander L. George: A Symposium), Aug, 2008.

تأثير الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية الصينية

The impact of the Taiwanese crisis on US-Chinese relations

الباحث معتصم كريم عبد النبي (*)
أ. م. د حسام ممدوح خيرو (**)

ملخص

ركز البحث على أزمة تايوان إحدى أقدم الأزمات في العالم ، والتي تعد محوراً رئيساً للأحداث في منطقة شرق اسيا للعديد من الاعتبارات الجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادية ، وذلك لتحليل أبعاد هذه الأزمة وتطوراتها على العلاقات الأمريكية-الصينية ، ودراسة انعكاسات الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية–الصينية ، وكما هدف البحث الى تقديم منظور تحليلي كلي للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة لأزمة تايوان، وسبل تسويتها.

وتوصل البحث من خلال استخدام المنهج التحليلي، إلى عدد من النتائج منها: إن احتمالية حدوث مواجهة مباشر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بسبب تايوان غير قائمة في المدى المنظور لاعتبارات استراتيجية متعلقة بعدم قدرة الطرفين على تحمل التكلفة العسكرية لهذه المواجهة في الوقت الراهن، كما أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الاحتواء والمنافسة ضد الصين بد سيؤدي لا محالة الى التعجيل بتشكيل نظام عالمي جديد، تتمتع فيه الصين بدور مهم ومؤثر على مستوى العلاقات الدولية .

الكلمات المفتاحية : الأزمة الدولية ، ابعاد وانعكاسات الازمة التايوانية ، تايوان ، الصين ، الولايات المتحدة الأمريكية .

Abstract

The research focused on the Taiwan crisis, one of the oldest crises in the world, which is a major focus of events in the East Asian region for many geopolitical, military and economic considerations, in order to analyze the dimensions of this crisis and its developments on US-Chinese relations, and study the repercussions of the Taiwanese crisis on US-Chinese relations. The research aimed to provide a holistic analytical perspective of the expected future scenarios of the Taiwan crisis, and ways to settle it.

The research, through the use of the analytical method, reached a number of results, including: The possibility of a direct confrontation between China and the United States of America because of Taiwan does not exist in the foreseeable future due to strategic considerations related to the inability of the two parties to bear the military cost of this confrontation at the present time. The United States of America's policy of containment and competition against China will inevitably lead to accelerating the formation of a new world order, in which China enjoys an important and influential role at the level of international relations.

Keywords: the international crisis , Dimensions and repercussions of the Taiwanese crisis , Taiwan, China, the United States of America.

المقدمة

تعد أزمة تايوان بمثابة محدد مهم لطبيعة العلاقات الأمريكية- الصينية ، ومرت هذه العلاقات بالعديد من المراحل أولهما ؛ المرحلة العسكرية لكلاً من تايوان والصين وزيادة حدة التوتر و سباق التسلح في الدولتين ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي تدخلت كخصم للصين وسياستها الشيوعية ودعت دول العالم إلى عدم الاعتراف بها ، وقامت بمهاجمة الصين والاعتراف تايوان(جمهورية الصين) فقط، بل واتبعت سياسة العزل والاحتواء مع الصين ، وقامت بالتدخل العسكري بالأسطول في مضيق تايوان ضد أي عدوان على الأراضي التايوانية ، بل ووقعت معاهدة الدفاع المشترك مع تايوان 1953 الأمر الذي كان تصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

ثم المرحلة الثانية في مطلع السبعينات الذي بدأ بطرد تايوان من منظمة الأمم المتحدة وإعطاء المقعد للصين والاعتراف بها ، وأقامت علاقات مع الصين وقبلت مطالبها بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع تايوان في مقابل إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الصين , وهذا ما وافقت عليه في عام 1978 ، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على المبدأ الذي تتبناه الصين في محاولة ضم تايوان وهو " الصين واحدة" ، ذلك بعدما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن قوة تايوان لا تساوي شيء في مقابل قوة الصين .

وسيطر على هذه المرحلة حول العلاقات الدبلوماسية والقوة الناعمة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وكذلك تايوان في محاولة منهم لتأثير على تايوان والقيادة للانضمام الى الصين الام ، أو على الأقل التخفيف من حدة التوتر وسباق التسلح بين الدولتين ، وهذه المرحلة صاحبتها تحسن في العلاقات الامريكية- الصينية وتطور العلاقات الاقتصادية بينهما ، الامر الذي أدى بالتبعية تحسين العلاقات بين الصين وتايوان وظل الامر هكذا واقتصر التفاعل على الصين الشعبية وتايوان والولايات المتحدة الامريكية فقط في محاولة تخفيف حدة التوتر بينهما وفتح حدود لتجارة والمفاوضات الدبلوماسية بينهما .

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في الآتي : كيف تؤثر الازمة التايوانية على العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية . وينبثق من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات :

1. كيف تطورت الأزمة التايوانية إلى أن وصلت لواقعها الراهن ؟ .
2. إلى أي مدى انعكست أزمة تايوان على العلاقات الأمريكية- الصينية؟ .

3. ما هو مستقبل أزمة تايوان في العلاقات الأمريكية-الصينية ؟ .

هدف البحث : يهدف البحث إلى تقديم منظور تحليلي كلي لموضوع مؤثر ومهم في العلاقات الدولية ، وهو أزمة تايوان وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية- الصينية ومن ثم التطرق لوضع سيناريوهات مستقبلية لكيفية معالجة الأزمة التايوانية وسبل تسويتها .

الإطار المفاهيمي للبحث : يقوم البحث على مفهوم رئيسي ومهم وهو الأزمة الدولية وسوف نتناوله بالتفصيل ، يقصد بالأزمة بصفة عامة "نقطة تحول في وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل ووجوب اتخاذ قرار محدد"، أما الأزمة الدولية فتعرفها "كورال بيل" على أنها نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين عدة أطراف، حيث ترتفع الصراعات الى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات بين الدول ، ففي حالات الازمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب، كما أنها تميز بين الأزمات الدولية وفقا لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسة ، فهي تعتبر أن الازمات المحلية أو الإقليمية مهمة لكنها لا تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية دول العالم[1].

أما "تشارلز ماكليلاند" فيرى أن الأزمة الدولية هي نوع خاص من التغيير الجوهري في نمط العلاقات بين أطراف الصراع، ويرجع هذا التغير إلى التغير في نمط تدفق الأفعال المتبادلة بين أطراف الصراع، ففي بداية الأزمة وتصاعدها تتزايد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ثم يحدث تغير ثان ملحوظ في نمط التفاعل بين أطراف الأزمة في مرحلة انخفاض حدتها، ففي مرحلة انتهاء الأزمة يقل معدل تبادل الأفعال والتحركات الصراعية، في حين تزيد التصرفات الصراعية والاتهامات، والاحتجاجات ، والتهديدات في هذه المرحلة ووفقا التعريف فإن الأزمة الدولية تعتبر مرحلة وسط بين حالة السلم وحالة الحرب [2].

هيكلية البحث : ستتضمن هيكلية هذا البحث مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول أبعاد الأزمة التايوانية وتطوراتها . ودرس المبحث الثاني انعكاسات الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية– الصينية . أما المبحث الثالث سنوضح السيناريوهات المستقبلية لأزمة تايوان وسبل تسويتها.

المبحث الأول: أبعاد الأزمة التايو انية وتطوراتها

تمثل تايوان أحد المحاور المهمة التي تثير الخلافات في العلاقات بين واشطن وبكين، ذلك سبب إقدام واشطن على خرق الاتفاق بين الدولتين بسبب أزمة تايوان منذ السبعينات، مما يعمل على إعاقة عملية إعادة تايوان للصين، وعلى الرغم من الخلافات استطاع الطرفان التوصل على نقاط تفاهم محددة بشأنها، مع ذلك تتعاقب دورة الأزمة بينهما، مما يرجح معه أن تكون ثمة أسباب أخرى لخلاف بين بكين و واشطن. وقد أدت هذه القضية وأثارت العديد من الاضطرابات في العلاقات بين الدولتين في العديد من المجالات منها، انعكاس النمو الاقتصادي الصيني الذي أثار المخاوف الأمريكية على الوضعية الاقتصادية التكنولوجية للصين والتي شهدت نمو اقتصادي هائل واحتلالها المركز الثاني في قائمة العجز التجاري الأمريكي.

وثاني قضية هي تحديث المؤسسة العسكرية الصينية ، وهو الذي تراقبه الولايات المتحدة الامريكية بقلق مع تزايد الإنفاق العسكري وتنامي قوة الجيش الصيني ممثلة في واردات السلاح والتكنولوجيا من روسيا والدول الغربية الامر الذي يعتبره البعض تهديد محتمل للمصالح الامريكية في الباسيفيكي على المدى الطويل خاصة بعد تنامي دور الجيش في السياسة الصينية ، بضم نسبة كبيرة منه الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي [3]. لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول: البعد الاقتصادي

تتسم العلاقات الأمريكية الصينية بمعنى استراتيجي هام في عملية بناء التحديثات في الصين ، بكين دولة منفتحة على الخارج إلا أن واشطن لها أهداف خاصة من الانفتاح الصيني ، وتحتاج الصين إلى أسواق خارجية ومصادر المعلومات والكفاءات واموال والتجارب الإدارية ؛ لكن معظم هذه الأشياء تأتي من واشطن والتي تعد من أكثر الدولة في العالم حيوية وقوة في التطور التكنولوجي وأقواها من حيث القوة الاقتصادية[4].

وفي نفس الوقت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة من الدول الكبرى التي تتدخل في مسألة تايوان ضد الإرادة الصينية ، لذلك فأن وضع العلاقات الامريكية- الصينية يؤثر بشكل مباشر على المصالح الصينية في الحفاظ على أمنها القومي وسعيها في توحيد البلاد ، كما أنها تحدد الأساليب والطرق التي ستتبعها الصين من أجل الحفاظ على أمنها القومي سواء كان عسكريا أم دبلوماسيا ، ولذلك ظلت القيادة الصينية بدأ من "ماو تسي تونغ" ومروراً "دنغ شياو بينغ " وصولاً إلى "شي جين بينغ" تضع مسألة إقامة علاقات

صينية أمريكية طبيعة والحفاظ عليها وتطويرها في المقام الأول في سياستها الخارجية وتعالجها كمسألة استراتيجية تتعلق بالمصالح العامة [5] .

أولا- الحرب التجارية بين واشطن وبكين: تتطلع الصين إلى مصالحها الاقتصادية الخاصة، وتحتاج اللجنة المركزية لحزب الشيوعي الصيني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لمنع الغضب من البناء المجتمع الصيني ، وتحقيقا لهذه الغاية عازمة على تصميم قواعد دولية بشروطها الخاصة . وتم عرض هذه النوايا بشكل كامل حيث تتصرف الصين كما لو كانت حامل المعايير التجارة الحرة في أحداث مثل قمة مبادرة الحزم والطريق في شهر مايو / 2017 . كما زاد مفهوم xi صنع في الصين 2025 من الخطر الوشيك للشركات الامريكية ، وذلك لان المجالات العشرة الرئيسة التي حددها الصين من بينها تكنولوجيا المعلومات هي نفس المجالات التي يجب على الشركات الامريكية استهدافها لتوسيع اعمالها وتوليد الأرباح في المستقبل بالتالي فان الصعود الصيني يهدد الاقتصاد الأمريكي [6] .

وفي المقابل اقتصر اهتمام الرئيس الأمريكي السابق ترامب على المصالح الوطنية الامريكية ويفضل توجيه قوته إلى دعم وتوسيع المصالح الاقتصادية الامريكية ، حيث قام برفع شعار أمريكا أولا . وبما إن ترامب يرى أن الصين هي اكبر عامل يقف في طريق ازدهار أمريكا ، بالتالي جعل من حقوق الملكية الفكرية والعجز في الميزان التجاري والامن القومي الأمريكي أسباب من اجل اثارة المشاكل التجارية مع الصين وشركاتها ، وبدأت الحرب التجارية بين واشطن وبكين في عام 2018 عندما وقع الرئيس الأمريكي السابق ترامب مذكرة تأمر بالجولة الأولى من التعريفات الجمركية على الواردات الصينية ، إذ قامت واشطن برفع هذه الرسوم من 10 % إلى 25% على ورادات صينية بقيمة 200 مليار دولار في عام 2018 [7] .

عاني الاقتصاد الصيني من الإجراءات التي اتخذتها وامريكا من خسائر بمقدار 35 مليار دولار ، وشهدت شركاتها انخفاض صادرات هذه المنتجات المستهدفة بمقدار كبير . ونتيجة لذلك تراجعت صادرات الصين بنسبة 1,3% وفي الفترة نفسها واصلت الواردات انخفاضها- 7,3 % على مدى عام كامل ،بما يفوق توقعات الخبراء الذين استطلعت آراءهم وكالة بلو مبرج- 4.6% مع تأثر تايوان أيضا ببعض الخسائر ووصلت إلى 4,2مليار دولار في النصف الأول من العام 2019 [8] .

وردت الصين على ذلك بفرض رسوم جمركية مشددة على اكثر من خمسة الاف سلعة أمريكية بقيمة 185مليار دولار . وأظهرت الإحصائيات الصادرة عن وزارة التجارة الامريكية ، أنه خلال النصف الأول من العام 2019 انخفضت الواردات من الصين الى أمريكا بنسبة 12 % بينما انخفضت الصادرات الامريكية الى

بكين نحو 18% في هذا التناقض الحاد حاول ترامب خفض العجز التجاري ؛ ولكن على العكس أدى الى ارتفاع العجز في الخدمات والسلع بنسبة 7,9% في عام 2019 .

لذلك نستنتج مما تقدم ، بأن كلا من واشطن وبكين عانوا بشدة من الخسائر الاقتصادية وخاصة في الميزان التجاري 2019 الذي تعرضه لصدمة بسبب التعريفات الجمركية التي استهدفت الصين بالأساس ولكن بالتبعية عانى منه الاقتصاد الأمريكي ، فالحرب التجارية الامريكية قوبلت بحرب من الصين على التجارة الامريكية .

ثانيا- تايوان والحرب التجارية : الحرب التجارية ستضر بالتأكيد الاقتصاد الأمريكي والصيني على حداً سواء لكنها ستفيد تايوان فهي سوف تكون الرابح الأكبر ، حيث أن الزيادات في التعريفات الامريكية تتسبب في انخفاض مبيعات جمهورية الصين الشعبية إلى الولايات المتحدة الامريكية بمقدار 35 مليار دولار الى 95 مليار دولار في عام 2019 ، بينما ارتفعت تايوان بنسبة 20% الى 4.2 مليار دولار[9] . حيث صدر مؤخرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لعام 2020 إن تايوان تكتسب آثار تحويل التجارة بأكبر قدر من الأرباح مع 4.2مليار دولار ، وأوضحت وكالة التجارة والاستثمار التابعة للأمم المتحدة إن تايوان حصلت على معظم الاعمال التجارية في مجال الآلات المكتبية ومعدات الاتصالات ، وتشكيل هذه الآلات المكتبية بما في ذلك الأجهزة التقنية بمقدار 2.8مليار دولار من الإجمالي. ويقول محللون إن الجزيرة التي أصبحت قوة تصنيع قبل عقود تستوعب حصة كبيرة من راس المال بسبب صناعة التكنولوجيا الناضجة مع المواهب المحلية الوافرة والعلاقات التجارية التاريخية مع الصين بما في ذلك سلسلة التوريد المشتركة [10].

وقد كان بسبب التوترات عبر المضيق والمناورات العسكرية الصينية فوق تايوان ، أعاد عدد كبير من الشركات التايوانية عملياته إلى تايوان من الصين وذلك كان قبل اندلاع النزاع التجاري ، وقام ما يزيد عن 142 مستثمرا تايوانيا 610 مليار دولار تايواني من الصين الى تايوان ، وهذا مما أدى إلى المزيد من الخسائر المالية والاقتصادية للصين مما أدى إلى التحسن في العلاقات الامريكية التايوانية التي من خلالها بدى لواشنطن إن تايوان تتبع الخطى الاقتصادي الكامل للولايات المتحدة الامريكية ، مما أدى بالتبعية لارتفاع مبيعات الأسلحة الامريكية لتايوان .

وفي الختام ، إن تايوان استفادت كثيرا من الحرب التجارية المعلنة بين واشنطن وبكين ، ومن الملاحظ إن تايوان لم تكن مؤثر أو سبب أولي للحرب التجارية بين الدولتين بل هي كانت عامل صعد من الازمة بين

واشنطن وبكين ، أي أن الحرب التجارية بين الصين واشنطن لم تكن نتيجة للوضع في تايوان بل أن التهديدات والمناورات العسكرية بين الصين وتايوان بين عامي 2018-2019 كانت بسبب دعم تايوان للحرب التجارية المعلنة من واشنطن على بكين ، وهذا على عكس مبيعات الأسلحة والقوانين الامريكية التي تسمح بسفر المسؤولين التايوانيين لواشنطن وقوانين العلاقات مع تايوان والتي من الأساس هي حركات أمريكية لاستفزاز الغضب الصيني أكثر من كونها تصب في الصالح العام الأمريكي أو صلاحا الميزان التجاري الأمريكي ، وهو الامر الذي تركه الصين بشكل جيد ، فالصين تعلم أن أمريكا ترغب في افتعال النزاعات الإقليمية من اجل اضعاف منافسيها ولذلك تكتفي بالتهديدات الموجهة لولايات المتحدة وهذا من أجل ارسال رسائل تحذير لتايوان وواشنطن بأن الصين سوف تلجأ للحرب في حال إصرار تايبيه على الاستقلال عن البر الرئيسي .

المطلب الثاني : البعد العسكري والأمني في أزمة تايوان

تعد قضية تايوان من أخطر القضايا الأمنية التي لها تأثير بشكل مباشر على العلاقات بين بكين وواشنطن ، حيث أن تدخل أمريكا في تايوان ودعمها للقوات التايوانية ضد القوات الصينية ، أدركت الصين بخطورة الوجود الأمريكي في تايوان وأنه يحد من انتشار القوة والنفوذ الصيني في منطقة شرق اسيا [11] ، وبالتالي عملت الصين على تعزيز القوة النووية وتطوير قدراتها العسكرية الجوية والبحرية وزيادة قدراتها الخاصة بالمراقبة والرصد لمتابعه الأوضاع في تايوان والمنطقة ، والصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة بالإضافة الى ذلك تسعى الصين الى تطوير صواريخها الباليستية العابرة للقارات (ICBMs) ، والى إضافة تصاميم خاصة بها لغواصات وطائرات روسية الأصل والى أنظمة أطلاق صواريخ نووية من الغواصات من أي مكان في المحيط الهادئ وكل ذلك لبناء قوة تضاهي القوة الامريكية ويكون بمثابة رادع للتدخل الأمريكي في تايوان .

أولا- القيادة الصينية "تشي جين بينغ مع بداية عام 2013 تولى الرئيس الصيني تشي جين بينغ الحكم في الصين ظلت الاستراتيجية العسكرية الصينية كما هي من حيث إن الصين على استعداد لاستخدام القوة العسكرية للدفاع عن امنها القومي ومصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ولكن تشي أعلن أنه يسعى للحلول السلمية في تايوان إعادة التوحيد من خلال الحلول السلمية ، ويركز على أهمية مبدأ دولة واحدة نظامين وعلى أهمية إعادة التوحيد الأقاليم مع الوطن الام في إشارة واضحة إلى تايوان[12].

وقام تشي بتطوير نصوص الاستراتيجية العسكرية بناء على أمر من الرئيس الصيني السابق هو جينتاو، ودعوا المسؤولين العسكرين في بكين الى تطوير الترسانة النووية الصينية على الصعيدين الكمي والنوعي وذلك في محاولة من أجل اغلاق الفجوة بين كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا في المجال العسكري والأمني ، وذلك من أجل زيادة القوة الصينية في مقابل القوة الامريكية في المنطقة الاسيوية [13].

وتضمنت هذه الاستراتيجية العسكرية الصينية منع استقلال تايوان من خلال إعلان رسمي ومنع أي من أطراف خارجية من التدخل لمساعدة تايوان على الاستقلال وكذلك التدخل في تايوان في حالة الأزمات بمختلف أنواعها أو في حالة وقوع عدوان في مضيق تايوان باعتبار تايوان جزء من الأراضي الصينية وهي المسؤولة عن الدفاع عن تايوان وليس القوات الخارجية [14] .

ثانيا- المناورات العسكرية الصينية حول تايوان : لكي ندرك أهمية قضية تايوان في تحديد نوعية العلاقات الامريكية الصينية والتي تنعكس بنفس النوعية على وضع تايوان ، ففي عام 2015 قام الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما ببيع أسلحة لتايوان بقيمة 1.83 مليار دولار ، وتضمنت هذه الصفقة اربع فرقاطات من فئة بيري بالإضافة إلى صواريخ مضادة للدبابات ومركبات اثارت استياء الصين وأعلنت الصين إنها محاولة أمريكية لإثارة الغضب الصيني واضرار بالعلاقات بين الدولتين ، وبناء عليه قامت الصين بدعم إيران في مواجهة واشنطن [15].

عندما قام الرئيس الأمريكي السابق ترامب في عام 2016 بخرق سياسة الدبلوماسية التي تعتمدها بلاده منذ عقود في تعاملها مع كل تايوان وبكين ، هذا ما أدى الى اثارة غضب الصين واحتجت رسميا لدى الولايات المتحدة وتطالب واشنطن باحترام مبدأ الصين الواحدة [16] . ثم قام الجيش الصيني بمناورات حربية إذ حلقت عدة طائرات فوق قناة باشي في اقصى جنوب تايوان وقامت برحلاتها بين بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ وتم استخدام الذخيرة الحية بعد أيام من الانتخابات في تايوان .

ذلك نوع من التحذير لتايوان وارسال رسالة لرئيس الأمريكي السابق ترامب بأن الصين هي المسيطرة على الوضع التايواني وإنها على استعداد للحرب حول تايوان [17] . ثم قامت الصين في عام 2017 زيادة موازنتها العسكرية ب7% بالتالي أصبحت الميزانية العسكرية الصينية 954 مليار يوان (132مليار دولار) وذلك لصد التدخلات الخارجية من الولايات المتحدة في تايوان وأيضا قامت بذلك بعدما قام الرئيس

الأمريكي السابق ترامب برفع الميزانية الدفاع الأمريكي إلى 10% أي بحوالي 604.5 مليار دولار وتعد هذه الزيادة الأكبر في تاريخ واشنطن .

وقامت القوات الصينية أيضا بمناورات حول تايوان اكثر مما سبق وذلك رداً على المحاولات الرئيسة التايوانية الداعمة لاستقلال ، وأيضا ردا على استمرار بيع واشنطن الأسلحة لتايوان . وتضمن الصفقة دعماً فنياً فيما تتعلق برادارات الإنذار المبكر والصواريخ المضادة للإشعاع فائقة السرعة وهي أول صفقة من نوعها في ظل إدارة ترامب وهي حركة من ترامب لإغضاب الصين وأيضا لكبح جماح كوريا الشمالية ، وأعلن السفير تسوي تيان كاي أن كل تلك الإجراءات والعقوبات ضد شركات صينية وبخاصة مبيعات الأسلحة لتايوان ستقوض بالتأكيد الثقة المتبادلة بين الجانبين وتتعارض مع قمة "مارالاجو" وهي قمة عقدت في فلوريدا بين الرئيس الأمريكي السابق ترامب والرئيس الصيني تشي جين بينغ [18] .

ثالثاً- التوترفي مضيق تايوان : إن الازمة بين بكين وواشنطن بدأت تتضخم حول تايوان عام 2018 ، وذلك بعدما أعلنت واشنطن أنها ستبيع أسلحة لتايوان بقيمة 330 مليار دولار ، وتتضمن الصفقة قطع غيار وتبديل لطائرات الحربية من طرازات (اف- 16 و اف-5 وسي-30) قد أثارت استياء بكين ، ويتزامن الإعلان عنها مع بدء سريان رسوم جمركية أمريكية جديدة على بضائع صينية تستورد منها أمريكا بقيمة 200 مليار دولار سنويا ، أي أن واشنطن تستهدف الصين من خلال الحرب التجارية وأيضا ببيع الأسلحة تايوان ، والتي تعتبره الولايات المتحدة بانها طريقة لتحسين القدرات الأمنية والدفاعية لتايوان التي تعده واشنطن قوة مهمة للاستقرار السياسي والتوازن العسكري والتقدم الاقتصادي في المنطقة الاسيوية [19].

وهذا ما تريده تايوان فهي ترغب في الاستقلال عن الصين ولكنها لن تتمكن من ذلك بمفردها وخاصة مع قوة الصين العسكرية والاقتصادية ومساندة العديد من الدول لموقف الصين ومبدأ (الصين واحدة). وبالتالي ف تايوان بحاجة لولايات المتحدة الأمريكية من أجل دعم الاستقلال والوقوف بوجه بكين من أجل الانفصال عن الصين الام . ولذلك تسعى تايوان لبناء قوات ردع قوية وتسعى تايوان الى الحفاظ على قدرتها على تعبئة 5,3 مليون فردا على الأقل من الافراد العسكريين و المدنيين بما في ذلك ما يقرب 5,2 مليون جندي من الجيش ، بوصفها وسيلة لضمان تمكنها من التفوق على أي قوة غزو وخاصة من القوات الصينية .

والمناورات الصينية هي من دفعت تايوان لهذه الاستراتيجية، وذلك لأن جيش التحرير الشعبي يمتلك قوة عسكرية يبلغ اجمالي افرادها 3.2 مليون فرد مع قوة برية تصل 6.1 مليون فرد وما يقارب نصف مليون

فرد احتياطي اضافيين ، أي أن في حالة الحرب عبر المضيق سوف تخسر تايوان بالكامل ، ولذلك تسعى تايوان للحصول على القوات والأسلحة الأمريكية [20] . وتعتبر الصين تايوان جزءا من أراضيها وهي بانتظار إعادة التوحيد ، لذلك قامت بقطع كل الاتصالات الرسمية مع تايوان لرفض رئيسها "تساي انغ ون" الاعتراف بأن الجزيرة الديموقراطية جزءاً من الأراضي الصينية ، وكثفت الصين من المناورات العسكرية حول تايوان كنوع من استعراض القوة إذ نفذت تدريبات بالذخيرة الحية في مضيق تايوان فيما وصفه البعض وواشنطن بأنه رد مباشر على استفزازات تايوان [21] .

و بالتزامن مع اعلان قانون تايبيه الذي أقره مجلس النواب الأمريكي لعام 2019 قامت إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب بعقد صفقة بيع الأسلحة لتايوان بقيمة المليارات تشمل المبيعات العشرات من مقاتلات F-16 واكثر من 100 دبابة أبرامز وفضلا عن استمرار البحرية الامريكية في مضيق تايوان ، وذلك نظرا لالتزام أمريكا بالدفاع عن تايوان في ضد التهديدات الصينية في المضيق ، وردت جمهورية الصين الشعبية كالعادة بالتهديدات لتايوان بفرض عقوبات على الشركات الامريكية المشاركة في مبيعات الأسلحة ، وأكدت على انه لم يطرا أي تغيير على سياسة "صين واحدة " التي تعترف الولايات المتحدة بموجبها مطالبة بكين بالسيادة على تايوان ولكن واشنطن لا تؤيدها ، ولكن ليس هناك شك في أن الإدارة الامريكية تثير ضغوطها على بكين من خلال مشاركة أكثر انتظاماً مع حكومة تساي [22].

لذلك نستنتج مما تقدم ، بأن قضية تايوان هي شأن داخلي صيني ويتعلق بمصالح الصين الأمنية والسياسية وغيرها من هذه المصالح ، بالتالي فهي مسألة حساسة وهامة للدولة الصينية ولن تتنازل [23]الصين عنها لتايوان وسوف تعمل بكل قواتها لضم تايوان ، وتقوم الصين بمنع تايوان من الانضمام لمنظمات العالمية مثل منظمة الصحة العالمية التي تحاول تايوان الانضمام لها خاصة ومع انتشار الوباء العالمي كوفيد19 وترفض الصين ذلك تماما باعتبار أن تايوان جزء من الصين وأنها هي المسؤولة، ولكن تدخلت واشنطن ضد بكين في ذلك وحاول السياسيين الأمريكيين إقناع منظمة الصحة العالمية ومحاولة دول أخرى الموالية لواشنطن وتايوان الدعوة لها لهذا الانضمام أيضا .

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية–الصينية

دخلت الخلافات الصينية الأمريكية مرحلة جديدة من التهديد باستخدام القوة، وذلك لأول مرة منذ اعتراف الولايات المتحدة بالصين عام 1979 ، كما أن مساحات الخلاف باتت أكبر بكثير من فرص التعاون حيث يختلف البلدين بشدة حول ملفات مثل هونج كونج وشينجيانج "تركستان الشرقية" وبحر الصين الجنوبي وجزر المحيط الهادئ والتبت والملكية الفكرية، ناهيك عن الخلافات التجارية التي لا تنتهي،

والخلافات في المجالات الإيديولوجية ، وحقوق الإنسان ، إلا أن قضية تايوان تعد أكثر القضايا أهمية وجوهرية وحساسية فيما يخص العلاقات الصينية الأمريكية[24]. الأمر الذي يهدد باندلاع صراع شامل يرى البعض أنه سوف يكون العامل الحاسم في ترتيب القوى العظمى في سلم القيادة العالمية [25].

على الرغم من أن الولايات المتحدة والصين، الدولتين النوويتين والقوتين الاقتصاديتين صاحبتي المرتبة الأولى والثانية في العالم ، تخوضان حربا باردة أخرى في عدد من الملفات الخلافية بينهما، إلا أن خلافهما بشأن تايوان يعتبر القضية الوحيدة التي يحتمل أن تثير مواجهة مسلحة بينهما، في ظل تعزيز الصين من ضغوطها على تايوان بتكثيف التوغلات الجوية لمقاتلاتها الحربية، إذ تشكل الطائرات المقاتلة الصينية أحدث أداة لبكين لتعزيز الضغط على الجزيرة الديمقراطية ، مما يثير مخاوف من أن يتسبب أي خطأ بتحول الصراع البارد إلى حرب شاملة، ولعل هذه الخطوات التصعيدية من جانب الصين دفعت الولايات المتحدة إلى الإعلان بأنها ستدافع عن تايوان إذا هاجمتها الصين، وهو الأمر الذي يعبر عن حدوث في السياسية الخارجية . لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب كالاتي :

المطلب الأول: - النزاع الأمريكي الصيني تجاه تايوان : تعد قضية تايوان من أهم القضايا المؤثرة في العلاقات الأمريكية الصينية، الى جانب القضايا أخرى ، وتعود قضية تايوان إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم قوات حزب "الكومنتنغ" لمواصلة الحرب الاهلية الصينية بغية القضاء على الحزب الشيوعي الصيني[26]. فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عزل واحتواء الصين الجديدة، وتدخلت بالقوة في العلاقات بين ضفتي مضيق تايوان والذي يعد شاناً داخلياً بحتاً ، وفي عام 1957 اقتحم الاسطول السابع الأمريكي مضيق تايوان، ودخلت الفرقة الثالثة عشرة للقوات الجوية الأمريكية في تايوان وارتبطت فيها، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع تايوان في ديسمبر عام 1954 ما يسمى بمعاهدة الدفاع المشترك، ووضعت مقاطعة تايوان تحت حمايتها، و أصبحت قضية تايوان قضية حساسة جدا في العلاقات بين واشطن وبكين[27].

ومع تغير الأوضاع الدولية، وتطور قوة الصين الجديدة، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تعديل سياساتها تجاه الصين، وظهر اتجاه فك الجمود في العلاقات الأمريكية الصينية، وأجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم 26 في أكتوبر عام 1971 قرارها رقم 2758الذي أقر باستعادة جميع الحقوق الشرعية لجمهورية الصين في الأمم المتحدة وطرد تايوان من الأمم المتحدة[28].

مما سبق يمكن التأكيد على أن قضية تايوان تعد من أكثر المسائل الخلافية في العلاقات بين الدولتين ، حيث تنظر الصين إلى تايوان على أنها جزء لا يتجزأ من الصين ، وتؤكد الصين على أحقيتها في ضم تايوان عن طريق التوحيد السلمي لأراضي الصين[29] ، مع عدم استبعاد لجوء القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية إذا ما شعرت أن أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديد من قبل قوة خارجية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعد أن علاقاتها مع تايوان ضرورة استراتيجية باعتبارها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرق آسيا التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية ، ثم التحالف مع اليابان في الشرق ، ثم تمتد لتشمل تايوان ثم الفلبين في الجنوب الشرقي، وتتمسك الولايات المتحدة الأمريكية في قضية تايوان بإعلان شنغهاي عام1972وقانون تايوان الصادر في عام 1979 إذ ينص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم، ويتوجب حل مشكلتها بعيداً عن أسلوب الضم القهري ، في حين يقضي الثاني بمسؤولية الولايات المتحدة الامريكية عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم تسليح، وهو موقف متناقض إذ تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بوحدة الصين أولا ، ولكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها ثانيا [30] .

المطلب الثاني : الإطار الاستراتيجي للعلاقات الامريكية الصينية والأسس الحاكمة لها : - يتمثل السبب الرئيسي للتوتر في خوف واشنطن من قوة بكين الاقتصادية - وبالتبعية قوتها السياسية المتنامية، وثمة هاجس يسيطر على دوائر الحكم في واشنطن منذ فترة ليست بالقصيرة مفاده أن الصين هي العملاق الجديد الذي يتهيأ لانتزاع زعامة العالم اقتصاديا- وبالتبعية سياسياً من الولايات المتحدة إن آجلا أو عاجلاً ويترقب اللحظة المناسبة للانقضاض عليها. وبالتالي، فإن الرغبة في تحجيم الصين وكبح جماح طموحها العارم باتت توجها رئيسا ثابتا للسياسة الخارجية الأمريكية أيا كانت الهوية للرئيس الأمريكي. كما تظهر مسببات أخرى للتوتر ربما تكون مكملة لخوف واشنطن من نفوذ بكين، ومنها مخاوف أمريكية من استخدام شركات تقنية صينية عملاقة [31]. وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع الصين على اتجاهين هما:

الاتجاه الأولى : يرى أن الصين تشكل خطراً حقيقيا على الولايات المتحدة الامريكية وذلك بالاستناد إلى عدة حقائق منها: تنامي قوة الاقتصاد الصيني، وما تبعه من تنامي لقوتها العسكرية وطموحها في فرض هيمنتها على شرقي آسيا ، وبالتالي فإن هذا الاتجاه لا يرى وجود تقارب بينهما ، بل العكس يذهب إلى حتمية الصراع التي قد تقود إلى المواجهة العسكرية، على اعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية سعت و لا تزال تسعى للحيلولة دون ظهور قوة آسيوية ، وأن الصين قد كسرت هذه القاعدة، ويدعو أنصار هذا الاتجاه إلى

التكثيف من الانتشار العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى ، وتعزيز التحالفات العسكرية مع دول شرقي آسيا ، والسعي للحد من حرية العمل الاستراتيجي للصين في إقليم شرق آسيا لإضعاف دورها المتنامي في المنطقة والسيطرة عليه [32] .

الاتجاه الثاني : يتمثل في الابتعاد عن تصور الصين عدواً للولايات المتحدة الامريكية ، ويدعو هذا الاتجاه إلى انتهاج سياسات معتدلة تجاهها لدفعها نحو الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي ، ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن تطوير العلاقات الأمريكية مع الصين هو أمر في غاية الأهمية، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف ومن أبرزها: دفع الصين لتبنى سياسات إيجابية لضمان الأمن والاستقرار العالمي من خلال إيقاف بيعها التكنولوجيا والأسلحة المتطورة للدول المعادية للسياسة الأمريكية ومنها كوريا الشمالية، وايران ،فضلا عن دفع الصين وتشجيعها نحو تبنى سياسة إقليمية معتدلة والحد من طموحاتها في فرض هيمنتها الإقليمية في إقليم شرق آسيا مع العمل على دفع الصين باتجاه الالتحاق بالنظام الاقتصادي العالمي بهدف أحداث تحولات في نظامها السياسي باتجاه أن تكون دولة الليبرالية[33].

تصاعدت الدعوات مع بداية الألفية الثالثة داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول ضرورة الانتباه للخطر الصيني والتصدي له كونه أصبح يشكل تهديدا محتملاً للدور الأمريكي في إقليم شرق اسيا ، ولم تقف تلك الدعوات عند هذا الحد بل تعدته لتؤكد على ضرورة أن يتجه الدور الأمريكي في هذه المرحلة نحو احتواء الصين عن طريق دعم قوة اليابان، وتعزيز التحالف الأمريكي معها، وذلك لأن اليابان تعد الركيزة الأساسية الاستراتيجية الأمريكية في إقليم شرق آسيا ، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، لا سيما مع انتقال مركز الثقل الأمني والاقتصادي الاستراتيجي في العالم من الفضاء الأوروبي الأطلسي إلى الفضاء الاسيوي الهادئ[34] ، فضلاً عن ، توسيع أواصر التعاون مع دول شرق وجنوب شرق آسيا ودعم التعاون الدفاعي مع تايوان بهدف المحافظة على التوازن استراتيجي في إقليم شرق آسيا .

المطلب الثالث :التحولات السياسية في استر اتيجية الأمريكية تجاه تايوان: في بداية عهد الرئيس السابق دونالد ترامب حدثت مكالمة هاتفية بينه وبين رئيسة تايوان " 2 ديسمبر /2016 ، وقد اعتبرها البعض أنها مكالمة هاتفية يغلب طابع المجاملة من أجل تهنئتيه لانتخابه رئيسا لولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن البعض الآخر اعتبر هذه المكالمة الهاتفية بداية محاولة لتأسيس قواعد جديدة تحكم العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وخاصة بعد تصريحات الرئيس الأمريكي السابق ترامب حول ما أسماه بالممارسات التجارية غير العادلة والتحركات العسكرية العدوانية ، من الصين للتواصل مع تايوان خصوصاً إن الولايات المتحدة تبيعها السلاح[35] .

وعلى المستوى الرسمي الصيني ، جاء الرد على المكالمة الهاتفية هادئا ، فقد رد الناطق باسم الخارجية الصينية"Geng Chang " "غينغ شانغ" معقبا بأن الحفاظ على مبدأ صين واحدة فهو الأرضية السياسية لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية، وأن مبدأ وحدة الصين هو حجر الزاوية السياسية في العلاقات الصينية الأمريكية[36] .

لذلك يرى الباحث بأن سياسة إدارة الرئيس السابق ترامب أثرت على العلاقات الأمريكية الصينية سلباً ، حيث أدت هذه السياسة إلى تنامي الصعود الصيني في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ، فضلا عن تقويض الجهود الأمريكية للضغط على كوريا الشمالية ، وتصعيد الصين من سياساتها العسكرية في المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي .

ومن الملحوظ أن تفاقم التوتر الأمريكي الصيني بشأن تايوان من المرجح أن يستمر في المدى المنظور، في ضوء عدة مؤشرات مهمة، لعل من أبرزها: إعلان إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، منذ توليها السلطة في يناير2021 ، أن مواجهة التمدد الصيني الإقليمي وانتهاكات حقوق الإنسان في الصين ستكون على راس أولويات سياستها الخارجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بالإضافة الى تصعيد الكونجرس الأمريكي من تحركاته الضاغطة على الصين وعلى سبيل المثال "قانون التنافس الاستراتيجي لعام 2021 الذي يهدف إلى السماح للولايات المتحدة بمواجهة التحديات التي تشكلها الصين مشددا بشكل خاص على ضرورة تعزيز العلاقات بين واشنطن وتايوان ، فضلا عن ، تمرير الكونجرس الأمريكي "مبادرة الردع في المحيط الهادئ"، والتي تم تمويلها بمبلغ2،2مليار دولار في عام 2021 من أجل مواجهة قوة الصين العسكرية المتنامية والحفاظ على الهيمنة العسكرية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ [37] .

أما التحول الأكثر بروزاً في سياسة واشنطن تجاه الصين في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، فهو تحدي السياسة الصينية والإصرار على إتمام زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي لتايوان، فعندما وصلت نانسي بيلوسي مطار سونغشان في تايوان ، في 2 أغسطس 2022 ، أكدت على أن الكونجرس الأمريكي بشقية الجمهوري والديمقراطي ملتزم بأمن تايوان وحقها في الدفاع عن نفسها في رسالة تحد مباشرة للصين، وتراجع عن التزام الولايات المتحدة بسياسة "الصين الواحدة" .

لذلك نستنتج مما تقدم ، بأن سياسات الرئيس بايدن تجاه تايوان تثير تساؤلات كثيرة حول ما عرف بسياسة الغموض الاستراتيجي الأمريكية تجاه تايوان، وخاصة تصريحه الخاص بالدفاع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم صيني، ورغم كل المحاولات الأمريكية لشرح وتوضيح استمرارية الموقف الأمريكي على حاله

بخصوص السياسة الأمريكية تجاه تايوان، فإن الريبة الصينية تتزايد في ظل دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان، مما يعبر عن نهاية حالة الغموض الاستراتيجي في السياسة الأمريكية تجاه الصين .

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لأزمة تايوان وسبل تسويتها

يناقش هذا المبحث السيناريوهات المستقبلية للأزمة التايوانية، يمكن رصد على السيناريو الأول : استمرار الوضع الراهن والبقاء عليه، السيناريو الثاني انفصال تايوان واستقلالها .

المطلب الأول : استمرار الوضع الراهن والبقاء عليه ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها استمرار الحال على ما هو عليه بين الصين وتايوان إذ يتمسك كلا الطرفين بالمساعي السلمية لحل القضية دون أي تدخل خارجي وبالتالي فإن هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحا ، ومن المؤشرات المهمة ذات الدلالة على استمرار الوضع الراهن هي: تركيز الصين على استكمال تطوير منظومتها العسكرية والاقتصادية في الوقت الراهن ، فضلا عن الدعم الأمريكي لتايوان سياسيا ، إذ أعطت الولايات المتحدة الحق لنفسها بالدفاع عن تايوان في حالة استخدام الصين القوة ضد تايوان استنادا الى قانون العلاقات مع تايوان 1979 ، وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال جولته الآسيوية العام 2022 ، والذي صرح فيها بان الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان عسكريا في حالة استخدام الصين القوة ضد تايوان ومن المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو أيضا ،خشية الصين من حدوث صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية في حالة إن حاولت ضم تايوان بالقوة ، وفضلا عن نمو الاقتصاد التايواني وارتفاع مستوى دخل الفرد والاختلاف الكبير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الصين وتايوان، فضلا عن خشية تايوان من فقدان المكتسبات بسبب الاستقلال ومن أبرزها الحماية الأمريكية، والمستويات المتقدمة التي حققتها في المجال الاقتصادي والتكنولوجي[38].

يرى الباحث أن الحفاظ على الوضع الراهن كما هو عليه هو الحل الأمثل للطرفين، لأن العديد من الدارسات أكدت على أنه في حالة نشوب حرب بين الصين وتايوان سيكون هناك العديد من التأثيرات الاقتصادية العالمية المتوقعة ومنها فرض عقوبات اقتصادية على الصين من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية وبعض الدول الاسيوية ولكن العقوبات الاقتصادية على بكين ستكون سلاحا ذا حدين بسبب اندماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي ، حيث تسيطر الصين على 18,2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021 ، خلف الولايات المتحدة البالغة حصتها 23,8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، فضلا على أن الصين تعد مركزاً صناعياً عالمياً وأكبر سوق تصدير لمعظم دول العالم.

المطلب الثاني : انفصال تايوان واستقلاله يعد هذا السيناريو من أسوأ السيناريوهات الممكن استخدامها لحل قضية تايوان، إذ ردة الفعل الصيني المتوقعة هي استخدام القوة العسكرية لمنع هذا الأمر، وبالتالي احتمالية حدوث صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات جيوبوليتيكية، وهذا ما تتجنبه الصين، وبالمقابل فإن تايوان تخشى هذا السيناريو أيضاً ، لأنه سيؤدي إلى فقدان المكتسبات التي حققتها تايوان ومنها التقدم الاقتصادي والحماية الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الامريكية لها ، فضلا عن عوامل أخرى تبقى نصب أعين صانع القرار السياسي في تايوان التي تتمثل في التفوق العسكري الصيني مقارنة بالقدرات العسكرية التايوانية إّ نجد أن كفة المعادلة تميل إلى تفوق الصين بدرجة غير قابلة للمقارنة ، إذ تمتلك الصين قدرات عسكرية متطورة وأسلحة استراتيجية وإمكانات مالية ضخمة لا تقارن مع مثيلاتها في تايوان ، فضلا عن التفاوت بين الطرفين في النواحي الاقتصادية وحجم المساحة وعدد السكان، وفي حالة احتمالية حدوث هذا السيناريو ومع افتراض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تايوان، فإن احتمالية استخدام الأسلحة النووية ستكون واقعا لحسم الأمر ، ومن ثم تمتد إلى حرب أوسع مع الولايات المتحدة الامريكية لتشمل حلفاء الطرفين في المنطقة، وما سيترتب عليه من دخول القضية إلى مرحلة حرب مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، على غرار فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي[39].

بناء على ما سبق يمكن القول ،إن الحفاظ على الوضع الراهن كما هو عليه، هو الحل الأمثل، بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والصين، ويمكن الاستدلال على ذلك ببعض المؤشرات منها استبعاد بكين المواجهة العسكرية ، إذ أن بكين تكتفي فقط ، بالتعبئة العسكرية والتصريحات العدائية، وذلك بهدف تغيير المواقف الدبلوماسية لواشنطن وتايبيه للعودة إلى التفاهم المتبادل بشأن مبدأ الصين الواحدة ، فضلا عن الضغط علىواشنطن لعدم تسليح تايوان بأسلحة نوعية تراها تهديداً لها ، ونظراً لان محاولة تغيير الوضع الراهن حاليا قد يكون مكلفا عسكريا واقتصاديا ، فإن بكين تفضل الحفاظ عليه ، ولكن إذا أعلنت تايوان استقلالها، أو اعترفت الولايات المتحدة بتايوان كدولة ذات سيادة، فإن الكثير سينظرون إلى غزو الجزيرة باعتباره حرباً ضرورية .

الخاتمة

تعد أزمة تايوان من أهم المشاكل والقضايا التي تواجه العلاقات الامريكية-الصينية ، بل وتهدد الأمن القومي الصين ، وبالتالي فإن تدخل الولايات المتحدة في الشأن الصيني والاستمرار في تزويد تايوان بالأسلحة لن يعود بالنفع على العلاقات بين بكين وواشنطن بل سوف يزيد من العداءة بينهما ، على الرغم من ادراك

أمريكا إن تدخلها في تايبيه سوف يزيد من الأمور سوء وإن بكين لن تستسلم للمطالب التايوان بالانفصال ، إلا أنها تستمر في ذلك وتستخدم تايوان كورقة ضغط في المساومات والحروب بينهما وبين بكين ، الامر الذي عاد بالضرر على السياسة الخارجية الامريكية من خلال التعاون الصيني الإيراني في مقابل العقوبات الامريكية ، بالتالي كلاً من بكين وواشنطن تستخدمان ورقات الضغط ضد بعضهما البعض .

وكما أعلن الباحث عن تأييده السيناريو الأول من السيناريوهات التي طرحتها الدارسة لمعالجة الأزمة التايوانية، وهو سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن، وصاغ الحجج التي تؤيد رأيه في أهمية هذا السيناريو، إذ أكد على أن الحفاظ على الوضع الراهن كما هو عليه، هو الحل الأمثل، بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والصين، واستدل على ذلك ببعض المؤشرات منها: استبعاد بكين المواجهة العسكرية، لأن محاولة تغيير الوضع الراهن حاليا قد يكون مكلفا عسكريا و اقتصاديا للطرفين ، فضلا عن ، عدم قدرة الطرفين على تحمل التداعيات والتأثيرات الاقتصادية في حالة نشوب حرب بينها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة

1. أن الاقتصاد الصيني والتايواني يعتبران من أكثر الاقتصاديات المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، وبشكل جعل من الاقتصاد الأمريكي يصاب بحالة عجز مستمرة معهما ، يشير إلى عمق اعتماد الاقتصاد الصيني والتايواني على الاقتصاد الأمريكي مما يشكل رابطا قويا لضبط السلوك السياسي لجميع الأطراف حفظا على مقدرات النمو و الازدهار تلك.

2. إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الاحتواء والمنافسة ضد الصين بدلاً من سياسة التعاون والشراكة سيؤدي لا محالة إلى التعجيل بتشكيل نظام عالمي جديد ، تتمتع فيه الصين بدور مهم ومؤثر على مستوى العلاقات الدولية .

3. يعد السيناريو الأول هو الأقرب للواقع إذ أنه من غير المتوقع أن تشهد منطقة شرقي آسيا تصعيدا عسكريا بين الولايات المتحدة والصين خاصة أن المواجهة المباشرة بينهما أو من خلال دعم تايوان في مواجهة التصعيد الصيني سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي والدولي.

الهوامش

*) طالب ماجستير في كلية القانون والعلوم السياسية/الجامعة العراقية–العراق mutasemkareem1996@gmail.com

**) أستاذ مساعد دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية /الجامعة العراقية –العراق

1)Corall Bell,the Convention of Crisis, A study in Diplomatic Management, Oxford University pres ,London,1977,p. 4-9

[2])Charles McClelland, the beginning Duration and Abatement International Crisis: Comparison in two Conflict Arenas, in Charles .Herman (Ed),International Crisis insights from behavioral Research, New York, 1972 ,p83.

[3])خلود سعيد علي عطية ، القضايا الأمنية في العلاقات الصينية- الامريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2020 ، ص64 .

[4]) ادريس لكريني ، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 461 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ،2017 ، ص119-ص124 .

[5]) خلود سعيد علي عطية ، مصدر سبق ذكره ، ص 73 .

[6]) المصدر نفسه ، ص75 .

[7]) خلود سعيد علي عطية ، مصدر سبق ذكره ص76 .

[8]) خبراء اقتصاد الأمم المتحدة ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي حرب خسارة لكلا البلدين 5\11\2019 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043221 تاريخ الزيارة 10\3\2023 وقت الزيارة . 8:34pm

[9])Alessandro Nicita, 'Trade and trade diversion effects of United States tariffs on China', United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 15 November 2019https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2569.

[10])Ralph Jennings," Why Taiwan Is Benefiting The Most From The U.S.-China Trade War",Forbes,2019https://www.forbes.com/sites/ralphjennings/2019/11/29/why-taiwan-is-benefiting-the-most-from-the-us-china-trade-war/?sh=4fe504381743

[11]) Chen, Ping-Kuei, et al. "A Farewell to Arms?: US Security Relations with Taiwan and the Prospects for Stability in the Taiwan Strait." Taiwan and China: Fitful Embrace, edited by Lowell Dittmer, 1st ed., University of California Press, Oakland, California, 2017, pp. 221–23

[12]) خلود سعيد علي عطية ، مصدر سبق ذكره ص66 .

[13])A Concurrent Resolution Expressing the Sense of Congress Regarding Missile Tests and Military Exercises by the People's Republic of China, 21 March 1996 https://www.congress.gov

[14]) تيموثي أر هيث ، كريستين غانيس وكورنيس أي كوبر ، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي : الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الامن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية ، مؤسسة راند ، 2016 ، ص10-ص19 .

[15])Michael S. Chase, Jeffrey Engstrom, Tai Ming Cheun g, others," China's Incomplete Military Transformation: Assessing the Weaknesses of the People's Liberation Army (PLA)",RAND Corporation, RR-893-USCC,2015,pp.27-40.

[16]) خلود سعيد علي عطية ، مصدر سبق ذكره ، ص67 .

[17]) مناورات عسكرية صينية بعد أيام من انتخابات تايوان ، سكاي نيوز ، ابوظبي ، 2016 شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط https://www.skynewsarabia.com/world/809552 تاريخ الزيارة 12\3\2023 وقت الزيارة .2:54pm

[18]) Richard Bush ,and others," The Taiwan Issue and the Normalization of US-China Relations", Brookings Institution, pp.1-7

19) Ibid, pp.10-19 .

[20]) إيان إيستون ، مارك ستوكس واخرون ، تطوير قوات الاحتياط لتايوانية ، مؤسسة راند ، 2017 ، ص42-ص45.

[21]) الصين تحذر تايوان: لن نسكت على أي مخططات انفصالية ، سكاي نيوز عربية ، ابوظبي ، 2018 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://www.skynewsarabia.com/world/1027290 تاريخ الزيارة 12\3\2023 وقت الزيارة 4:28 pm

[22])HERESE SHAHEEN," The Need to Clarify and Strengthen Our Relationship with Taiwan", National Review ,2019 .

[24]) احمد جلال محمود ، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: العلاقات الامريكية الصينية 2016-2022 دراسة الحالة ، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية ، العدد الرابع ، كلية السياسية والاقتصادية ، جامعة السويس ، مصر ، 2022، ص122 .

[25]) المصدر نفسه ، ص122 .

[26]) نضال إبراهيم ، مضيق تايوان تاريخ من الازمات ، ترجمة كتاب بانج يانج هوي ، صحيفة الخليج الإماراتية ،2020 ، ص4 .

[27]) ساعد رشيد ، الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية في شرق آسيا : الصين نموذجا ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2018 ، ص123 .

[28]) اياد جاسم محمد ، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الأخير من القرن العشرين ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد2 ، العدد 36 ، مركز البحوث والدراسات بالجامعة العراقية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، 2017 ، ص429.

29) Bradley Martin and Others ,implication of a coercive Quarantine of Taiwan by the people's republic of china, Research Report, The RAND Corporation,2022,p.3

[30]) سليم كاطع ، انعام عبد الرضا ، العلاقات الامريكية الصينية الواقع وافاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية ، العددان 43-44، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016،ص159-ص187 .

[31]) احمد قنديل ، بايدن والصين : احتمالات التهدئة والتصعيد ، قضايا وتحليلات ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2020 ، على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17118.aspx تاريخ الزيارة 11\3\2023 وقت الزيارةpm 5:08

[32]) حيدر زهير جاسم ، التنافس الصيني الياباني في إقليم اسيا الباسيفيك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، 2008 ، ص119 .

[33]) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، 2000 ، ص152.

[34]) كاظم هاشم ، السياسة الآسيوية: القوى الوسطى في النظرية والتطبيق كوريا الجنوبية ، ط1، دار آمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص244 .

[35]) أسامة أبو رشيد ، تصعيد ترامب مع الصين : قلة خبرة أم ارهاصات نهج جديد في العلاقات الامريكية الصينية ، سلسلة تقييم حالة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2016،ص5.

[36]) احمد قنديل ، ترامب والصين : حرب بادرة جديدة في الأفق ، قضايا وتحليلات ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2017 ، على الرابطhttps://acpss.ahram.org.eg/News/5661.aspx ، تاريخ الزيارة 11/ 3 / 2023وقت الزيارةpm 4:57.

[37]) احمد قنديل ،تايوان: تفاقم التوتر بين الصين والولايات المتحدة ، قضايا والتحليلات ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2021 ، على الربط : https://acpss.ahram.org.eg/News/17118.aspx تاريخ الزيارة 11\3\2023وقت الزيارة pm 5:04

[38]) احمد جلال محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص 148.

[39]) احمد جلال محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص149 .

"هل تسعى روسيا لتغيير شكل النظام الدولي؟"

"Does Russia seek to change the shape of the international system?"

الباحثة هالة محمود دودين

ماجستير دراسات دولية- فلسطين

E-mail: hala.doudin88@gmail.com

الملخص

استمرت علاقات الشد والجذب بين روسيا وأوكرانيا لعدة سنوات وعلى اثرها تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وتعتبر الأزمة الروسية الأوكرانية قديمة العهد وليست وليدة اليوم فأوكرانيا التي تمتلك موقعاً استراتيجياً هاماً تصل بين روسيا في الشرق والاتحاد الأوربي في الغرب، وتقع ضمن المجال الحيوي لروسيا، كما تمثل أوكرانيا مركزاً مهماً لتوزيع الطاقة بالنسبة لروسيا، حيث تمر نصف صادرات روسيا من الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا إلى أوروبا. لذا تحاول الدراسة تسليط الضوء على جذور الأزمة الروسية الأوكرانية، وسياسة روسيا الخارجية، والموقف الأمريكي من هذه الأزمة، بالإضافة إلى تأثير هذه الأزمة على شكل النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: روسيا، أوكرانيا، النظام الدولي، الموقف الأمريكي، السياسة الخارجية الروسية.

Abstract

The push and pull relation between Russia and Ukraine continued for several years, and diplomatic relations between the two countries were severed. The Russian -Ukraine crisis is old and not new today. Ukraine has an important strategic location, as it connects Russia in the east and the European Union in the west, and is located within Russia's vital sphere. Ukraine represents an important energy distribution center for Russia, as half of Russia's natural gas export pass through Ukraine to Europe.

The study attempts to shed light on the roots of the Russian-Ukraine crisis, Russia's foreign policy, and the American position on this crisis, in addition to the impact of this crisis on the shape of the international system.

Keywords: Russia, Ukraine, the international system, the American position, Russian foreign policy.

المقدمة

أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى إضعاف روسيا على كافة الأصعدة وتدهور مكانتها الدولية وتراجع حدودها، وزيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة والذي أصبح يشكل خطراً كبيراً على أمنها. وكان للدول المنفصلة طموحاً اعتبرته روسيا بمثابة هاجس أمني لها، وكان من ضمن الدول المنفصلة أوكرانيا، التي تتميز بمكانة جيو استراتيجية عظيمة لا ترغب روسيا بخسارتها.

عانت روسيا كثيراً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجعت مكانتها على المسرح الدولي، فقد تضررت داخلياً وضعف اقتصادها وقوتها العسكرية والأمنية، وضعفت أيضاً سياستها الخارجية. أدت هذه المشاكل إلى دفع روسيا لاستعادة هيبتها ومكانتها، واتبعت استراتيجيات مختلفة لتحافظ على سيادتها وعدم المساس بأمنها. شهدت روسيا تغيراً وتحسناً ملحوظاً على أوضاعها سياسياً واقتصادياً فترة حكم الرئيس مدفيديف والرئيس الحالي بوتين، في محاولة لاستعادة مكانتها على الساحة الدولية من جديد.

بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، ظهرت العديد من القوى الدولية ومن ضمنها روسيا تنادي بضرورة تغيير شكل النظام الدولي، من أحادي القطبية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب تتشارك فيه عدة دول كبرى بإدارة العالم، بالرغم من رفض الولايات المتحدة الأمريكية من مشاركة الدول الصاعدة مثل روسيا بإدارة النظام الدولي. استطاعت روسيا التغلب على ضعفها واستعادة قوتها على كافة الأصعدة، الاقتصادية والعسكرية والسياسية من خلال سياسات واستراتيجيات اتبعها الرئيس بوتين، اعتمدت على الإصلاح الداخلي والانفتاح على الخارج وفتح الأسواق، مما ساعد على تنويع مصادر الدخل والنهوض بالاقتصاد من جديد. شكل الصراع الروسي الأوكراني أزمة في طريق العلاقات الروسية الأمريكية، فأوكرانيا تمثل أهمية كبرى لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فكل منهما يسعى إلى حل المشكلة بما يتناسب مع مصالحه الخاصة. تعد الأزمة الأوكرانية مسألة حساسة بالنسبة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى لتطويق روسيا التي تملك بيدها ورقة هامة وهي الطاقة، والتي تسعى من خلالها للهيمنة على العالم.

الاشكالية

شكلت الأزمة الروسية الأوكرانية قضية هامة منذ بدايتها إلى اليوم، فقد عادت إلى السطح من جديد وبدأت المخاوف من تغير شكل النظام الدولي الحالي تظهر، فأصبح البعض يتوقع حدوث تغيير في شكل النظام الحالي الأحادي القطبية، والبعض يرى أنه لن يحدث تغيير على شكل النظام الحالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها مجرد أزمة عادية وستمر. **هنا يبرز التساؤل الرئيسي الآتي:**

إلى أي مدى ستؤثر الأزمة الروسية الأوكرانية الحالية في تغيير شكل النظام الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تتمثل بالآتي:

- **ما هي جذور الأزمة الروسية الأوكرانية؟**
- **ماهي السياسة الخارجية الروسية؟**
- **ما هو الموقف الأمريكي من الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا؟**
- **ما هي تداعيات الحرب الروسية على النظام الدولي؟**

الفرضية

تفترض الدراسة أن روسيا تسعى لتغيير شكل النظام العالمي من نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نظام متعدد الأقطاب يكون للدب الروسي دوراً كبيراً فيه.

الأهمية

تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تتحدث عن أزمة من أخطر الأزمات الدولية منذ الحرب الباردة، وما سيؤول إليه شكل النظام الدولي الحالي حيث أصبحت تأثيراتها تظهر على كافة الدول في النظام العالمي، ولها عقبات سلبية على مختلف الأصعدة.

المنهجية

تتبع الدراسة المنهج التاريخي بالرجوع إلى أصل الأزمة الروسية الأوكرانية وتطورها التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا وتحليل السياسة الخارجية لروسيا.

الإطار النظري

يتبنى البحث النظرية الواقعية، فقد هيمن المنظور الواقعي بنظرياته المختلفة على استراتيجيات وتوجهات العلاقات الدولية. ولأن الدول قلقة من التهديدات الخارجية فهي تسعى لحماية نفسها، ويتضح ذلك من خلال ما قامت به روسيا من خلال غزوها لأوكرانيا عندما أحست بالخطر الذي يهددها في حال انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ويسعى بوتين من خلال سياسته الواقعية، إلى حماية مصالح الإمبراطورية الروسية والتي على رأسها الأمن والاستقرار.

1/جذور الأزمة الأوكرانية

تعتبر أوكرانيا من ناحية جغرافية دولة عازلة (تقع بين دولتين متنافستين أو عداء مباشر)، ومطلة على المياه الدافئة في شبه جزيرة القرم وتكمن أهميتها في الحفاظ على بقاء القاعدة البحرية الروسية في البحر الأسود، كما أن أوكرانيا لديها القدرة على صد التوسع الغربي باتجاه روسيا. أصبح يشكل ظهور دولة أوكرانية مستقلة تحدياً كبيراً لروسيا، وجعل الروس يعيدون تفكيرهم في هويتهم السياسية والإثنية، بالإضافة إلى أنه انتكاسة جيوبوليتية للإمبراطورية الروسية، كما حرم استقلال أوكرانيا روسيا من السيطرة على البحر الأسود.[1]

تمثل تشكيلة أوكرانيا مطمع لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فأوكرانيا دولة متعددة العرقيات وتنقسم إلى جزئين جزء يتكلم اللغة الأوكرانية ويعتبر نفسه جزء من الاتحاد الأوروبي ويدعوا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وجزء من أصل روسي يتكلم الروسية ويرون أن روسيا هي بلدهم الأم. يعتبر الموقع الاستراتيجي لأكورانيا سلاح ذو حدين حيث أصبحت أوكرانيا ضحية لمطامع القوى الإقليمية والعالمية.[2]

تمتلك أوكرانيا موقعاً استراتيجياً هاماً فهي تصل بين روسيا في الشرق والاتحاد الأوربي في الغرب، ولديها احتياطي ضخم من الموارد الطبيعية كالحديد الخام والفحم والغاز والرمل والملح، كما تمتلك ما يقارب من "40%" من المنغنيز في العالم وأكبر احتياطي من الكبريت والشمع المعدني وأكبر كمية من مخزون الجرافيت في قارة أوروبا، بالإضافة لامتلاكها لأمهر الأيدي العاملة، وتتميز أوكرانيا بتربتها السوداء الصالحة للزراعة التي توفر للاتحاد السوفييتي ربع منتجاته الزراعية من قمح وألبان ولحوم وخضراوات، كم أنها من الدول الصناعية التي تصدر المعدات والتكنولوجيا العسكرية والمدنية.[3] تمثل أوكرانيا مركزاً مهماً لتوزيع الطاقة بالنسبة لروسيا، حيث تمر نصف صادرات روسيا من الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا إلى أوروبا.[4]

شكلت أوكرانيا ثالث أكبر دولة نووية في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وكانت حليفاً قوياً لروسيا ويمتلكان نفس الرؤية تجاه التوسع العسكري للناتو في دول شرق أوروبا، الذي يشكل خطراً مشتركاً لكل من أوكرانيا وروسيا على حد السواء. أدى رفض الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لحدوث مظاهرات عارمة في العام 2014، أسقطت النظام الموالي لروسيا

وتشكل نظام جديد يدعوا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والناتو، وأصبح ينظر إلى روسيا بأنها تشكل مصدراً مهدداً لسيادة أوكرانيا.[5]

تعرضت أوكرانيا نتيجة لموقعها الاستراتيجي الهام للكثير من حالات الاحتلال على مر التاريخ. حيث تربط بين قارة آسيا وأوروبا، وتتميز بتنوع مواردها الطبيعية مما جعلها مطمعاً للكثير من القوى الاستعمارية. خضعت أوكرانيا في القرن السابع قبل الميلاد للحكم الفارسي ثم الحكم الجرماني في القرن الثالث الميلادي، وفي القرن التاسع الميلادي احتلتها القبائل السلافية وأسست مملكة "روس كييف" التي شملت الجزء الغربي من أوكرانيا الحالية، وجزءً كبيراً من الأراضي الروسية الحالية. وفي القرنين العاشر والحادي عشر كان لهذه المملكة دوراً كبيراً في تأسيس العاصمة كييف. استولى المغول في القرن الثالث عشر على أجزاء كبيرة من الأرض الأوكرانية ودُمرت كييف تماماً، وخضع الجزء الجنوبي من أوكرانيا لسيطرة التتر وخضع الجزء الشمالي لسيطرة بولندا ولتوانيا.[6]

قُسمت أوكرانيا في القرن التاسع عشر إلى الامبراطورية الروسية والنمساوية حتى عام 1917، حيث انهارت الامبراطورية الروسية وأعلنت أوكرانيا الاستقلال، كما قُسمت في عشرينيات القرن الماضي إلى عدة أجزاء منها جزء تابع لروسيا ومن ضمنها العاصمة كييف، وشهد هذا الجزء تطوراً صناعياً كبيراً في أوروبا، وبدأ الجيش السوفييتي سيطرته على أوكرانيا بأجزائها الأربعة بعد انهيار الجيش الألماني، وعاشت في ظل الشيوعية وعانت مرارة الاحتلال إلى أن أعلنت استقلالها عام "1991" بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وحتى العام 2004، وفي العام 2004 قررت روسيا استرجاع أوكرانيا، وتعرضت أوكرانيا لثلاثة أزمات جيوسياسية في الفترة ما بين "2004-2014" نتيجة لصراع غربي أمريكي من جهة وصراع روسي من جهة أخرى، تمثلت الأزمة الأولى بالثورة البرتقالية في العام 2004، والأزمة الثانية تمثلت بالانقسام لقطبي الثورة البرتقالية، يوليا تيموشينكو و فيكتور يوشينكو، أما الأزمة الثالثة جاءت على خلفية تعليق الحكومة الأوكرانية توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام 2013. والجزء الثاني فكان تابعاً لرومانيا سمي ب "البوكفين"، وجزءً تابعاً لتشيكوسلوفاكيا، وجزءً آخراً كان تابعاً لبولونيا تحت السيطرة النمساوية.[7]

استمرت علاقات الشد والجذب بين روسيا وأوكرانيا لعدة سنوات وتم قطع العلاقات الدبلواسية بين البلدين خلال الأعوام 2015-2016، ومع مجيء الرئيس الاوكراني الحالي "فولوديمير زيلينسكي" الذي انتخب في العام 2019 وأصبح رئيساً لأوكرانيا، وعد بتحسين العلاقات مع الإمبراطورية الروسية ووعد بإعادة دونباس إلى البلاد. بدأ الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" استقطاب القوات العسكرية في منتصف العام 2021 على الحدود الغربية، تزامنأص مع الحشد العسكري الأمريكي-الأوروبي في أوكرانيا، وسعى

الرئيس الروسي بين الأعوام 2021-2022 إلى منع استقطاب أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروربي والولايات المتحدة الأمريكية، وطالب بضمانات أمنية حول قضية خط غاز السيل الشمالي، وعدم انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي. وفي التاسع عشر من شهر فبراير 2022 لوح الرئيس الروسي باستخدام القوة العسكرية، وفي الحادي والعشرون من نفس الشهر أعلن الاعتراف رسمياً باستقلال جمهوريتي "لوهانسك" و"دونيتسيك"، ثم شنت القوات الروسية العسكرية هجومها على أوكرانيا في الرابع والعشرون من فبراير 2022.[8]

تعتبر الأزمة الروسية الأوكرانية امتداداً لحالة من عدم الهدوء والاستقرار في العلاقات ما بين روسيا وأوكرانيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فهي ليست وليدة اليوم. تعود كل الأزمات التي تمر بها دول العالم لجذور تاريخية ماضية، تتجدد مع تغير المصالح وتغير القوى وقوتها في النظام الدولي، فكل الدول تسعى لفرض هيمنتها وزيادة قوتها بكافة إمكانياتها المتاحة.

ذهب البعض إلى إرجاع بداية الأزمة الروسية الأوكرانية إلى أكثر من سبب، منها عملية التزوير الانتخابي التي قام بها نظام الرئيس "ليوند كوتشما"، من أجل إيصال مرشحه الموالي لروسيا "فيكتور يانكوفيتش" إلى منصب الرئاسة لدولة أوكرانيا، ليفوز على مرشح المعارضة الموالي للغرب "فيكتور يوشنكو"، ما دفع المعارضة إلى التظاهر والتعبير عن غضبها.[9] أدى حدوث الثورة البرتغالية في أوكرانيا في العام 2004 إلى بدء نمو الأزمة، حيث أعتبرت روسيا أن الغرب يسعى لتغيير النظم التابعة لروسيا في شرق أوروبا والبلقان من خلال نخب موالية للغرب، ما دفع روسيا لمعارضة المواقف الصادرة من الغرب ولكون الرئيس الأوكراني آنذاك "فيكتور يانوفيكش" موالٍ لروسيا استطاعت روسيا السيطرة على أوكرانيا.[10] كما أرجع البعض سبب الأزمة إلى احتجاجات الأوكرانيين على الرئيس "فيكتور يانكوفيتش"، نتيجة لقيامه بتوقيع اتفاق مع روسيا يمنح أوكرانيا "15 مليار دولار" ويخفض سعر الغاز الذي تستلمه إلى الثلث.[11] تعد أوكرانيا أكبر مستهلك للطاقة في أوروبا، وتعتمد في طاقتها النووية على روسيا وتقع محطة "زابوريجا" لتوليد الطاقة النووية في أوكرانيا. انطلقت دعوات تطالب باستئناف اتفاقية الشراكة التي علّقها مع الاتحاد الأوروبي في "تشرين الثاني 2013"، وطالبت بإقالة الحكومة وحل البرلمان. تبادل الرئيس الروسي ورؤساء الاتحاد الأوروبي الاتهامات بابتزاز أوكرانيا وجعلها تنجر لتوقيع اتفاقية معهما، واعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن عقد أوكرانيا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تلحق الضرر بالاقتصاد الروسي وهذا ما يرفضه قطعاً. كما ساعدت قضية شبه جزيرة القرم على تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية.[12] حيث قامت روسيا في العام "2014" بضم شبه جزيرة القرم عن طريق استفتاء شعبي قامت فيه بشأن بقاء القرم مع أوكرانيا أو انضمامها إلى روسيا، وكانت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام لروسيا.

عادت الأزمة الأوكرانية الروسية تطفو على السطح من جديد في آواخر فبراير من العام المنصرم "2022"، حيث رأت روسيا أنه في حال انضمام أوكرانيا للناتو والاتحاد الأوروبي سيشكل خطراً وتهديداً لروسيا، وسيتمكن الناتو من قصف العمق الروسي بأي وقت حيث أن صواريخ الناتو البالستية سوف توضع على الحدود الشرقية لأوكرانيا. وفي حال تحقق ذلك وحدث انضمام أوكرانيا للناتو والاتحاد الأوروبي، سيصبح بمقدور أوكرانيا تطوير أسلحة متطورة وأسلحة نووية خاصة وأن أوكرانيا لديها البنية التحتية العسكرية القادرة على ذلك. ترى روسيا أن الناتو يسعى لمحاصرتها وفي حال انضمام أوكرانيا للناتو سيقوم الناتو بضم دول أخرى كجورجيا التي تقع على الحدود الجنوبية لروسيا، وفنلندا التي تقع على الحدود الغربية لروسيا وبالتالي تصبح روسيا هدفاً استراتيجياً للناتو. تتخوف روسيا بشكل كبير من انتزاع أوكرانيا من قبضتها مما سيدفع الغرب من تقييد روسيا في مناطق أخرى كوسط آسيا والقوقاز.[13]

يختلف المحللون والخبراء السياسيون فيما إذا كانت الأزمة الروسية الأوكرانية امتداداً للحرب الباردة أم أنها حرب باردة جديدة. إن الخطاب السياسي الذي رافق الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي لا يختلف كثيراً عن الخطاب السياسي الحالي إزاء الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تم الإدعاء بأن الخطاب الروسي عبارة عن تبرير لطموحات الإمبراطورية الروسية حتى ما يتعلق بأمنها القومي ومصالحها المتعلقة بمجالها الحيوي والجغرافي والتاريخي، وأنه ليس لها أي مشروعية في حماية أمنها القومي وصياغة العقيدة الأمنية لها كأي دولة كبرى، وأن عليها قبول الشروط التي يمليها التحالف الغربي والأطلسي وأن ترحب بالتمدد الأطلسي للدول المحيطة بروسيا من أجل نيل الرضا الأوروبي ورضا الولايات المتحدة الأمريكية. كرر الخطاب الغربي الذي رافق الأزمة الروسية الأوكرانية مفاهيم السيادة وانتهاك المعاهدات والمواثيق الدولية والقانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والديموقراطية وحقوق الإنسان، متناسين أنهم من ينتهك هذه القيم والقوانين والمعاهدات الدولية.[14]

2/السياسة الخارجية لروسيا

تهدف السياسة الخارجية لتحقيق المنافع والمكاسب للدولة، حيث يقوم صانع القرار بوضع الأهداف حسب الأولوية والأهمية وعمل خطة تمكنه من تحقيقها. تنتهج كل دولة سياسة خارجية تبني عليها مصالحها، وفي مجال السياسة الخارجية لا يوجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة فتمر بفترات من التعاون وفترات من الصراع والتنافس، كما تسخر الدول الظروف المواتية للسياسة الخارجية لخدمة مصالحها وأهدافها. تسعى روسيا كأي دولة أخرى لتحقيق أهدافها ومصالحها الإقليمية والدولية، من خلال تطوير قدراتها العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية. حدثت تطورات كبيرة على

السياسة الخارجية الروسية حيث تخلصت بشكلٍ نهائي من مبادئ الماركسية اللينينية، وإلغائها من الدستور الجديد المخصص للسياسة الخارجية الروسية.[15] عملت روسيا على صياغة سياسة خارجية جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لمواجهة الأزمة التي حدثت لها نتيجة التفكك والتراجع الاقتصادي. كانت روسيا الوريث الوحيد للاتحاد السوفيتي حيث ورثته بكل الضعف الذي كان فيه، وكان لا بد من صياغة سياسة جديدة لروسيا تتلاءم مع قدرتها العسكرية وتعترف بالضعف الاقتصادي، حيث جاء استقلال روسيا في فترة صعود قوى دولية جديدة كالصين والاتحاد الأوروبي، فأصبح لزاماً على روسيا اتباع سياسة خارجية للتعامل مع التغيرات الدولية الحاصلة، وبروز هذه القوى. سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بداية ولايته لروسيا إلى التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، وقدم عدة مبادئ عرفت باسم "مبدأ بوتين". وركز على ضرورة وجود عالم متعدد الأقطاب يكون لروسيا دوراً فيه، ورفض الهيمنة الأمريكية المنفردة في النظام العالمي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي، كما سعى لاستعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط. وكان من ضمن مبادئ بوتين أنه في حال استمرار حلف شمال الاطلسي بالتوسع شرقاً، بما يهدد المصالح الروسية ويهدد أمنها فإن روسيا سوف تعمل على دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.[16]

استغل بوتين التحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب على الإرهاب، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وقدم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، للتقرب من أمريكا والحصول على دعم اقتصادي منها. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة انفرادية وقامت بتهميش الدور الروسي، ما أدى إلى تحول روسيا عن هذا التوجه. وكان لارتفاع أسعار النفط دوراً كبيراً في زيادة الناتج القومي الروسي، وبالتالي أصبحت اقل اعتماداً على المساعدات الغربية.[17]

لم تكن السياسة الخارجية الروسية معادية للغرب بشكلٍ خاص على الرغم من نهضة القومية الروسية.[18] أدت المحاولات الغربية لاختراق المجال الإقليمي الروسي إلى لجوء روسيا لسياسة خارجية تعمل على حفظ مناطق نفوذها، ويعتبر أي تهديد لمنطقة آسيا الوسطى التي تعتبر الفناء الخلفي لروسيا تهديداً صارخاً لأمنها القومي، حيث أن لمنطقة آسيا الوسطى مكانة عظيمة لروسيا بشكل خاص ولدول العالم بشكل عام، لوقوعها في قلب القارة الآسيوية وتعتبر مجال حيوي لروسيا حيث كانت جزء من الدولة الروسية في عهد الاتحاد السوفيتي، كما أنها مناطق ثرية اقتصادياً لاحتوائها على النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم. عمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على صياغة سياسة خارجية تعمل على تقوية

روسيا على المستوى العالمي، واستعادة مكانتها بين الدول العظمى والتقليل من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على مصالح روسيا عالمياً وعلى المستوى الإقليمي.[19]

استعاد الرئيس بوتين الهيبة والقوة لروسيا وانتشلها من حالة الضعف الذي ساد على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حيث اتبع عدة مبادئ قائمة على الواقعية وبناء سياسة براغماتية بعيدة عن الأيدولوجيا، مستبدلاً مكانها التحرك الاقتصادي والسياسي الأكثر وضوحاً، واتبع سياسة تؤكد على قطع العلاقات بالماضي الشيوعي، ساعياً لإعادة الهيبة لروسيا والحفاظ على أمنها وسيادتها عن طريق تقوية الجانب العسكري، وتعزيز الاستراتيجية الدفاعية وتعزيز القدرات القومية ونشرها. كما اتبع بوتين سياسة المنافسة الحرة حيث أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة في الأسواق العالمية، وحرية الحركة في محيط روسيا الإقليمي والدولي، والعمل على إعادة بناء الذات وفك القيود التي فرضتها القوى الكبرى، وكان من أبرز توجهات النظام السياسي الروسي الجديد، المرونة في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية والفواعل الأخرى في النظام الدولي.[20]

أكد الرئيس بوتين مرة أخرى خلال توليه ولاية جديدة في العام 2018، على صعود روسيا واسترجاع المكانة على المستوى العالمي، ومحاولة بناء النظام الدولي الرافض للهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي، وجاء ذلك وفقاً للحالة اللاّقطبية التي يمر بها العالم حيث يشهد تراجع نفوذ بعض الدول وبروز وصعود قوى جديدة، وتزايد شعور القوى الكبرى التي تنتمي للمعسكر الشرقي سابقاً بعدم رضاها عن مكانتها عالمياً، بالإضافة إلى ضرورة فهم واستيعاب المتغيرات والتطورات السريعة، بما يخص عملية صنع القرار الدولي والسياسة الخارجية للدول. ومن هنا جاءت منطلقات روسيا لتعزيز السياسة البراغماتية والانتصار للمصلحة القومية، بالتركيز على البنية الداخلية للنظام السياسي، والبنية الخارجية المنفتحة على البيئة الإقليمية والدولية، والتأكيد على حق روسيا تاريخياً في المناطق التي كانت داخل حدود الاتحاد السوفيتي سابقاً.[21]

تبنى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استراتيجية أسماها "استرداد النفوذ والمكانة" شملت حرب على كل الجبهات، السيبرانية من خلال تكوين كتائب الكترونية وجيش انترنت من أجل بث التوجهات الروسية من خلال منصات التواصل الاجتماعي، وشن حملات سرية ضد بعض الدول الغربية، وعمل على تطوير التكنولوجيا التسليحية والرقمية ومضاعفة القوة في أنظمة التسلح القديمة، وأعلن عن مجموعة برامج لأسلحة نووية قادرة على اختراق انظمة الدفاع الأمريكية، كما عزز مجالات الذكاء الإصطناعي وتطوير أنظمة قادرة على مهاجمة الاقمار الصناعية الأمريكية. واعتمدت استراتيجية بوتين

على التدخلات العسكرية الروسية المباشرة أو غير المباشرة، وتعزيز التحالفات من خلال تفعيل معاهدة الأمن الجماعي.[22]

يبدو أن أسلوب قيادة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والطريقة التي حكم فيها روسيا قد تغيرت، فقد تخلى عن نبرته الشعبوية وانتقل إلى نبرة أكثر تكنوقراطية مع سياسات الحكومة، تعكس تحولاً مهماً في حكم روسيا، وأصبحت عملية صنع القرار في روسيا أكثر غموضاً وتتركز في الدائرة الداخلية لبوتين.[23]

3/الموقف الأمريكي من الأزمة الروسية الأوكرانية

تسعى الدول للحفاظ على مصالحها وحمايتها وبناء علاقات تعاون مع بعضها البعض، وتتميز العلاقات الروسية الأمريكية بالشد والجذب، فتارة تكون صفة التعاون هي الطاغية على العلاقات بين البلدين وتارة تطغى المنافسة والتوتر عليها. ففي التسعينيات من القرن الماضي اتسمت العلاقات بين البلدين بالتعاون وكانت علاقات جيدة بين البلدين، وتم توقيع وثيقة تعاون بينهما في كامب ديفيد عام "1992" لإنهاء فترة طويلة من الخصومة إبان الحرب الباردة. بالرغم من التقارب وحالة التعاون التي سادت على العلاقات إلا أن روسيا كانت ترفض الانضمام إلى الناتو وكانت تنظر له بعين العداوة، فهي ترفض قطعاً الانضمام إلى حلف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعملت على ترتيب بيتها الداخلي لاستعادة قوتها وهيبتها مجدداً.[24]

ترى روسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يعملان على جذب أوكرانيا إلى مجال نفوذهما، متجاهلين حق روسيا الطبيعي فيها، وتعتبر روسيا أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في الشؤون الداخلية الأوكرانية، بمثابة مواجهة مباشرة لمصالحها الإقليمية. بدد التدخل الغربي في أوكرانيا أهداف روسيا في جعل أوكرانيا شريكاً ودوداً وخاضعاً لها، وأدى إلى زعزعة الاستقرار من خلال دعم وتمويل المعارضة الأوكرانية والمنظمات غير الحكومية. تمثل أوكرانيا خطاً أحمراً بالنسبة لروسيا لذلك فهي تسعى للحفاظ على مصالحها الإقليمية والعسكرية.[25]

تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي باكتشاف أهمية أوكرانيا من الناحية الجيوبولوتيكية كدولة منفصلة، حسب ما جاء به "بريجنسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً"، وفي منتصف التسعينيات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من أكبر الداعمين لاستقلال هوية كييف.[26]

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، وأدان العديد من أعضاء الكونغرس الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2014 وطالبوا بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا،

وتم سن قانون يدعم النزاهة والسيادة والديموقراطية والاستقرار الاقتصادي لأوكرانيا، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على سن قانون يدعم حرية أوكرانيا، وعملت على مساعدة أوكرانيا لردع حكومة الاتحاد الروسي عن مواصلة زعزعة استقرار أوكرانيا، وغيرها من الدول المستقلة وسط وشرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى.[27]

ومنذ العام 2014 التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات المالية والتقنية لأوكرانيا. كانت الولايات المتحدة الأمريكية مساهماً رئيسياً للمساعدات الخارجية لأوكرانيا، حيث قُدرت المساعدة الإنسانية غير العسكرية ما يقارب "80 مليون دولار" في العام 2014، وفي العام 2015 بلغت ما يقارب "315 مليون دولار"، وفي العام 2016 فقد بلغت المساعدات غير العسكرية وغير الإنسانية ما يقارب "575 مليون دولار، كما خصصت مساعدات أمنية معظمها عسكرية بقيمة "600 مليون دولار"، وبلغت "323 مليون دولار في العام 2017، وفي العام 2018 بلغت المساعدات غير العسكرية وغير الإنسانية "201 مليون دولار". كما دعمت أوكرانيا في مجال الأمن السيبراني حيث خصصت له ما يقارب "2.7 مليون دولار" في العام 2016. تُعد الولايات المتحدة الأمريكية عاشر أكبر شريك تجاري لأوكرانيا، ففي العام 2016 بلغ إجمالي تجارة البضائع "1.7 مليار دولار" وإجمالي الصادرات إلى أوكرانيا "1.1 مليار دولار"، وإجمالي الوردات من أوكرانيا "578 مليون دولار".[28]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، كخطوة منها لدعم أوكرانيا والوقوف إلى جانبها في حربها مع روسيا. وتسعي الولايات المتحدة الأمريكية لإلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، دون تدخل مباشر في الحرب ضد روسيا حيث أنها تدعم أوكرانيا بالأسلحة التي تمكنها من غزو روسيا ومحاربتها والنيل منها وإضعافها. بالرغم من الترويج الكبير إلى أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ضعفت بعض الشيء، إلا أنه لا يمكن إنكار بقاءها القوة الأعظم عالمياً. ففي فترة حكم المحافظين الجدد بقيادة الرئيس بوش، استطاعوا بسط النفوذ العسكري على العالم مستغلين أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث استطاعوا احتلال العراق وافغانستان بالقوة العسكرية وأسقطوا النظام. كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فترة حكم الرئيس أوباما من لملمة قوتها وتركيزها على الملفات الساخنة والأكثر خطورة التي تبقيها متفردة على قمة النظام العالمي. في حين اتبع الرئيس دونالد ترامب سياسة العزلة عن العالم، ما أدى إلى ضعف الولايات المتحدة قليلاً وانفض حلفاءها الأقوياء عنها في أوروبا، وأصبحت القوى الكبرى تنظر لأخذ مكانة الولايات الأمريكية ومنها روسيا، إلا أن الشعب لم يمنحه إلا فترة رئاسية واحدة وجاء من بعده الرئيس الحالي جو بايدن باستراتيجية مختلفة تسعى لاستعادة هيبة أمريكا وإبقاءها القوة الأولى في الساحة الدولية.[29]

لا زال الرئيس الأمريكي "جو بايدن" يسعى لبقاء النظام العالمي أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من صعود قوى عظمى كالإمبراطورية الروسية التي تمتلك موارد طبيعية ضخمة وترسانة نووية عظيمة وطاقات تجعلها قادرة على لعب دور فاعل في المجتمع الدولي، والتي ترفض بشكل قاطع الشروط التي تمليها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى لوضع شروط خاصة بأمنها ومصالحها القومية. يختلف الخطاب الغربي المتشدد تجاه روسيا مع الموقف الأمريكي وموقف الناتو إزاء الأزمة الروسية الأوكرانية، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها قادرة على شل قوة روسيا وإضعاف قوتها على تمويل الحرب من خلال العقوبات الاقتصادية التي تفرضها على روسيا. قد تؤدي الأزمة الأوكرانية الروسية إلى رسم معالم جديدة للنظام الدولي يجعل لروسيا دوراً بارزاً فيه، ويتحول من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب، أو على أقل تقدير نشوء نظام أمني أوروبي جديد يحافظ على الأمن القومي لروسيا ويعمل لأوروبا ترتيبات أمنية جديدة.[30]

تواجه أمريكا أزمة دولية معقدة تعتبر من أصعب الأزمات التي مرت بها منذ الحرب الباردة، حيث يشكل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا تحدياً للهيمنة الأمريكية وتفردها في قيادة العالم، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لردع محاولات روسيا تغيير شكل النظام الأحادي القطبية على المدى الطويل. اتبع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عدة استراتيجيات من أجل حماية المصالح الأمريكية خلال الأزمة الروسية الأوكرانية، فقد تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، إلا أنه أكد التدخل المباشر في حال تعرضت إحدى دول الناتو لأي خطر، وسيتم تفعيل التزاماتها بموجب المادة "5" في ميثاق الحلف.[31]

تسعى أمريكا لحماية مصالحها من خلال محاولتها ردع التدخل العسكري الروسي ضد أوكرانيا، وتتمثل هذه المصالح بالمصالح الأمريكية في أوروبا والنتائج السلبية التي ستترتب عليها من خلال التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وتتمثل المصلحة الأخرى في المحدد الصيني الذي سيتشجع نتيجة لهذا التدخل العسكري إلى تكرار نفس السيناريو في تايوان. تركز الأهداف الأمريكية إلى عدم تصعيد التوتر لأن ذلك سيؤثر على أسواق الطاقة العالمية، فروسيا من أكبر الدول المصدرة للغاز والنفط إلى أوروبا، وأي ارتفاع لأسعار النفط سينعكس بشكلٍ مباشر على المواطن الأمريكي خاصة وأن الاقتصاد الأمريكي يعاني من بعض التضخم. كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمنع سقوط الحكومة في كييف، التي يسعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لإسقاطها. وكان من ضمن الاستراتيجيات الأمريكية في مواجهة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، عدم استجابتها لخطة الضمانات الأمنية التي وضعتها روسيا لصالحها.[32]

4/تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الدولي

تُصر روسيا على المضي قدماً في حربها العسكرية ضد أوكرانيا وصولاً لأهدافها المرتبطة بأمنها القومي ومجالها الحيوي، حيث أن أوكرانيا تقع ضمن مجالها الحيوي. تراهن روسيا على قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية في الاستمرار في هذه الحرب حتى الوصول لمطامحها.

قد لا ترقى الحرب الروسية الأوكرانية لمستوى إحداث تغيير في شكل النظام الدولي وتغييره من أحادي القطبية إلى ثنائي أو متعدد الأقطاب، بالرغم من تأثيراتها السلبية وخطورتها على العالم أجمع من نواحي مختلفة. فقد ظهرت آثارها السلبية على المستوى الاقتصادي، ومن ناحية التحالفات فقد ساعدت على تنشيط بعض التحالفات الإقليمية. إلا أن هناك من تنبأ بتحول شكل النظام الدولي، مع توالي الأحداث والتراجع الأمريكي.

تنبأت دراسة مجلس المخابرات الوطني الأمريكي في العام 2008، بفكرة تحول النظام الدولي من أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نظام متعدد الأقطاب تشارك في إدارته عدة دول كبرى، وقد حددت الدراسة إلى انتقال الثروة الدولية من الغرب إلى الشرق ومواصلة العولمة الاقتصادية، واتجاه العالم لقدر أقل من الفجوة بين الدول والأقاليم في النظام الدولي القادم الذي يكون فيه متعدد القطبية في العام 2025. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترميم بعض العلاقات مع أوروبا، في ظل التراخي في بنية حلف الناتو ومنع تسارع تراجعها. كما تسعى روسيا إلى منع استمرار التفكك الداخلي ومنع توسيع المجال الحيوي لها، فهي تحاول توظيف الأقاليم الجيو استراتيجية لصالحها من حينٍ لآخر.[33]

مع توالي الأحداث العالمية أصبحت التحليلات تتحدث عن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي، بالرغم من أنها القوة الأولى عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ومع ظهور الأزمة الأوكرانية الروسية أصبح هناك احتمالية في ظهور نظام عالمي ثنائي القطب. طرحت العديد من السيناريوهات فيما يتعلق بمصير النظام الدولي، وكان منها أنه في حال انتصرت الإمبراطورية الروسية في الحرب فإن شكل النظام سيتغير، ويجبر الغرب على عمل تسوية جديدة للموافقة على المطالب الأمنية الروسية في شرق أوروبا ومصالحها المتعلقة بالمياه الدافئة. أما السيناريو الآخر نظام عالمي متعدد الأقطاب، ففي حال أثبتت الإمبراطورية الروسية والتنين الصيني قدرتهما على حماية مصالحهما في مختلف بقاع العالم، فالصين قدمت مبادرة الحزام والطريق والتب تراها أمريكا وسيلة لمشاركتها قيادة العالم، ونموذجها التنموي الذي كان محط اهتمام العديد من دول العالم، بالإضافة إلى أن الصين تأتي في المرتبة الثانية ضمن أقوى اقتصادات وطنية في الاقتصاد الدولي.[34] لا يمكن الجزم بتغير شكل النظام

الدولي فما زال الوقت مبكراً لمعرفة ما إذا كانت روسيا ستفوز بحربها على أوكرانيا، فالحرب لا زالت مستمرة ولم تنته بعد، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بقوتها وتحمي أمنها.

الخاتمة

تمثل أوكرانيا قضية حساسة وهامة للإمبراطورية الروسية، فهي لا تستطيع التخلي عنها وتركها لتصبح جزءاً من الناتو أو الاتحاد الأوروبي، لأنها تمثل قضية أمنية وجيوسياسية لها تؤثر على دورها ومكانتها المستقبلية كدولة عظمى، لما تمتلكه أوكرانيا من موقع استراتيجي هام. وبالتالي لن تتراجع روسيا في حربها العسكرية ضد أوكرانيا حتى تحقق أهدافها من هذه الحرب، والتي من ضمنها الحصول على تعهدات من الناتو بعدم القيام بأية توسعات جديدة على حدود الإمبراطورية الروسية قد تمس بأمنها واستقرارها.

تعتبر الأزمة الروسية الأوكرانية من أعظم وأخطر الأزمات التي مرت على أوروبا والعالم منذ الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي. فهي تشكل مشكلة سياسية اقتصادية وعسكرية تودي بظلالها السلبية على العالم أجمع. تسعى روسيا من خلال ما تقوم به لإحداث تغيير في شكل النظام الدولي، يكون لها دوراً كبيراً وواضحاً فيه وترفض تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النسق الدولي، وأن يصبح النظام الدولي متعدد الأقطاب. وفي المقابل ترفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تشاركها أي دولة أخرى بقيادة العالم، ولا زالت تحتفظ بقوتها الأولى عالمياً من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية.

لم تثنِ العقوبات الاقتصادية على روسيا والدعم العسكري الهائل الذي قدمته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لأوكرانيا في حربها مع روسيا، والذي تسعى من خلاله لاستنزاق القدرات الروسية وإضعافها. ولا تزال روسيا الطرف المتحكم بالنزاع بالرغم من كل ما تواجهه من تحديات، فلا يمكن الاستهانة بالقدرات العسكرية لروسيا سواء التقليدية أو غير التقليدية.

---

[1] زبنغو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً(مركز الدراسات العسكرية 1999).

[2] أمير بلوشة و شمسة بوشناقة، الصراع الأمركي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية (دفاتر السياسة والقانون 2021)، عدد 3، 488-489.

[3] نادية ضياء شكارة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية- الأوكرانية 2014-2016(مجلة القادسية للعلوم الإنسانية 2017)، عدد 3، 434.

[4] ظفر عبد مطر التميمي، الأزمة الأوكرانية (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية 2014)، عدد 46، 271.

[5] أحمد سامي عبد الفتاح، تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي (آفاق سياسية 2022)، عدد84، 26.

[6] فيان أحمد محمد لاوند، الازمة الأوكرانية في السياسة الروسية والأمريكية وأبعادها المستقبلية (مجلة الدراسات المستدامة 2021)، مجلد3,ملحق، 176-177.

[7] المرجع السابق، 177-178.

[8] نائلة العابد، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية (مجلة المعيار 2023)، عدد 1، 493-494.

[9] دنفر صفية، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية:2013-2018 (رسالة ماجستير: جامعة محمد خيضر-بسكرة 2018-2019)، 28.

[10] كملية دبيبي، الأزمة الروسية الأوكرانية من معطيات الجيوبوليتيك (المركز الديموقراطي العربي 2022)، 48.

[11] دنفر صفية، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية:2013-2018 (رسالة ماجستير: جامعة محمد خيضر-بسكرة 2018-2019)، 28.

[12] ظفر عبد مطر التميمي، الأزمة الأوكرانية (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية 2014)، عدد 46، 70.

[13] أحمد سامي عبد الفتاح، تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي (آفاق سياسية 2022)، عدد84، 26.

[14] قادري كنزة، آراء مفاهيمية حول الجغرافيا السياسية والأزمة الأوكرانية (المركز الديموقراطي العربي 2022)، 16-15.

[15] عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مجلة دراسات دولية)، عدد 35، 159.

[16] ذيب اسليم القراله، توجهات روسيا الخارجية من عهد يلتسين حتى ولاية بوتين الثالثة (مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية 2015)، عدد 39، 54-55.

[17] ذيب اسليم القراله، توجهات روسيا الخارجية من عهد يلتسين حتى ولاية بوتين الثالثة (مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية 2015)، عدد 39، 54-55.

[18] Andrew C Kuchins, Alternative futures for Russia to 2017, A Report of the Russia and Eurasia Program Center for Strategic and International Studies (Center for Strategic and International Studies 2007), P. 19.

[19] أسماء أحمد شوكت علي عبد البديع، القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى (المركز الديموقراطي العربي 2016).

[20] أنمار علي ابراهيم الزهيري، تحصين الذات: وتكامل الآداء الاستراتيجي الروسي "دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي" لمرحلة الرئيس بوتين" (مجلة العلوم السياسية 2019)، 402-403.

[21] توفيق عبد الصادق، روسيا بوتين: استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية (مجلة دراسات شرق أوسطية 2018)، عدد 85، 97-98.

[22] عصام عبد الشافي، الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي (مركز الجزيرة للدراسات 2022).

[23] Carolina De Stefano, Towards Putin's Last Presidency? (Istituto Affari Internazionali (IAI) 2018), 7.

[24] امنة محمد علي، أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية-الاوكرانية (دراسات دولية)، عدد 68، 155.

[25] Janis, Berzins, "Russia's New Generation Warfare in Ukraine: Implications for Latvian Defense Policy", Riga: (National Defense Academy of Latvia, Centre for Security and Strategic Research 2014), P. 1-3.

[26] أسماء عياد، الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجاً (مجلة مدارات سياسية 2017)، 121.

[27] Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, congressional research service (2021), P. 37.

[28] Ukraine: Background and U.S. Policy, congressional research service (2017), P. 11-13.

[29] حسن الرشيدي، الدور الأمريكي في حرب اوكرانيا (البيان 2022)، عدد 421،44-42.

[30] عبد العليم محمد، الحرب الروسية- الأوكرانية بين صلح "فرساي" وتمدد "الناتو" شرقاً (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، تاريخ المشاهدة 2023-6-15، تاريخ النشر 2022-2-28، https://acpss.ahram.org.eg.

[31] أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو (مجلة كلية السياسة والاقتصاد 2022)، عدد 16، 425-424.

[32] المرجع السابق.

[33] وليد عبد الحي، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت 2022)، 8-7.

[34] أحمد امين وآخرون، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على النسق الدولي (المركز الديموقراطي العربي 2022)، 60-59.

« La Guerre Entre La Russie Et L'ukraine : Un Tournant Et Un Coup Fatal Pour Le Multilatéralisme »

Mohammed Loulichki

Policy Brief – N : 17/22 - Mars 2022

الحرب بين روسيا وأوكرانيا : نقطة تحول وضربة قاتلة للتعددية

تأليف: محمد لوليشكي

ترجمة : صبار محمد رضى

باحث في القانون العام – المغرب

المقدمة :

إن العملية العسكرية التي أطلقتها القوات المسلحة الروسية في 24 فبراير 2022 داخل أراضي أوكرانيا المجاورة، والمواجهة التي تلت ذلك بين الاتحاد الروسي والدول الأعضاء في الناتو مليئة بالدروس لجميع أولئك الذين يراقبون ويحللون التطور الدولي المعاصر، العلاقات، التنافس بين القوى، عمل المنظمات الدولية، الجدلية بين القوة والقانون والأزمة التي تمر بها التعددية، مثل حرب العراق الثانية وهجوم 11 سبتمبر 2001، شكلت هذه الأحداث نقطة تحول في العلاقات بين الدول والتوازن الجيوستراتيجي بين المعسكرين، يبدأ كل شيء بسلسلة من الإجراءات التي اتخذتها روسيا والتي تؤثر بشكل مباشر على أوكرانيا، في تتابع سريع وقع الرئيس فلاديمير بوتين في 21 فبراير 2022 قانون الاعتراف بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، تماما كما أرسل قواته لتطويق مدن بأكملها وتدمير البنية التحتية الحيوية مع النية المعلنة لتغيير الحكومة القائمة ونزع السلاح من البلاد.

اعتداء مخالف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

إن دوامة العنف التي نشأت منذ ذلك الحين أدت في غضون 10 أيام فقط إلى تدمير العديد من البنى التحتية العسكرية والطاقية والمدنية، ونزوح أعداد قياسية من اللاجئين تقدرها وكالة الأمم المتحدة للاجئين ب1.7 مليون شخص، وتعطل التجارة والنقل الدوليين والزيادة المقلقة في أسعار منتجات الطاقة والضروريات الأساسية.

شنت الحملة العسكرية الروسية انتهاكا لما لا يقل عن أربعة مبادئ أساسية لميثاق الأمم المتحدة:

- مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول " سواء ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية طريقة أخرى لا تتفق مع أهداف الأمم المتحدة " (المادة 2 الفقرة 4 من الميثاق).
- مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية " الذي يجب احترامه بطريقة لا تعرض السلم والأمن الدوليين وكذلك العدالة للخطر " (المادة 2 الفقرة 3).
- مبدأ احترام وحدة أراضي الدول الذي يفهم على أنه " القدرة على ممارسة سلطات الدولة الكاملة في جميع أنحاء الإقليم، وحرمة هذه الأرض نفسها والضمان ضد أي تقطيع للأراضي".
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما هو موضح في القرار 2625 المؤرخ في 24 أكتوبر 1970، والذي يحمل إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة " لا يحق لأية دولة أو مجموعة دول التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لأي سبب من الأسباب في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ".

لتبرير تصرفاتهم طرح القادة الروس ثلاثة أسباب رئيسية :

- نية الناتو قبول أوكرانيا في صفوفه وهو ما تعتبره موسكو خطا أحمر وتهديدا وجوديا.
- السياسة العدائية للقادة الأوكرانيين ضد السكان الناطقين بالروسية الذين يعيشون في هذا البلد.
- حماية السكان الناطقين بالروسية الذين تعتبرهم موسكو عرضة " للتنمر والإبادة الجماعية ".
- نزع السلاح من أوكرانيا.

بموجب القانون الدولي يفي العمل العسكري الروسي بتعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 في 14 كانون الأول/ديسمبر1974، والذي ينص على أن " العدوان هو استخدام

القوة المسلحة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأية طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ".

المو اقف الحالية

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق لم تخف روسيا أبدا طموحها في تطوير علاقاتها الوثيقة مع " الخارج القريب "، والحفاظ على وجود الناتو على مسافة كافية من حدودها الوطنية، تشعر موسكو أنها قد دفعت إلى أقصى الحدود متجاهلة وضع سلطتها، وعلى الرغم من نشاطها في سوريا والذي يهدف إلى إرسال رسالة واضحة الغرب، ووفقا لموسكو فإن الناتو لا يبدو أنه قد فهم الرسالة من خلال عملها العسكري داخل أوكرانيا، يبدو أن روسيا اختارت الطريقة القوية للإشارة لواشنطن وبروكسيل أن توازنا جيوستراتيجيا جديدا يولد وأن الاتحاد الروسي يعتزم القيام به، دور يتناسب مع قوتها وطموحها.

ردا على هذه التطورات، أدانت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى العمل العسكري الروسي، وفرضت عقوبات مالية واقتصادية ودبلوماسية على موسكو، وزودت أوكرانيا بأسلحة دفاعية ومساعدات إنسانية ونشرت قوات مسلحة إضافية لحلف شمال الأطلسي، تبع ذلك تصعيد في الإجراءات بين المعسكرين تراوحت بين استبعاد روسيا من الأمم المتحدة والتهديد باستخدام محدود للأسلحة النووية، وكل ذلك مصحوب بحملات إعلامية ودعائية.

شلل نظام الأمن الجماعي

فيما يتعلق بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، قدمت جلسة مجلس الأمن في 25 فبراير 2022 والدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في 1 مارس التالي دليلا صارخا على شلل نظام الأمن الجماعي الذي تم وضعه بعد الحرب العالمية الثانية.

على مستوى مجلس الأمن، تعقد النقاش بسبب عاملين: مسؤولية روسيا العضو الدائم في المجلس في اندلاع الصراع ووصول هذا البلد إلى الرئاسة الدورية للمجلس خلال شهر فبراير، ومع ذلك فقد منح الميثاق الحقوق الخمس الدائمة الباهضة بما في ذلك حق النقض ومسؤولية خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لقد أوكلت إليهم مهمة منع الحرب وتجنبها وليس استفزازها إلا في حالات الدفاع الحقيقي عن النفس.

هذه هي المرة الأولى منذ حرب العراق الثانية التي يجد فيها عضو دائم في مجلس الأمن نفسه متورطا بشكل مباشر في نزاع وتحكم الهيئة المذكورة على عمله في هذه الظروف بالذات، كان السؤال الذي نشأ عن اندلاع الأعمال العدائية والإحالة إلى المجلس هو ما إذا كان بإمكان روسيا أن تتولى بشكل موضوعي رئاسة المجلس، وما إذا كان من الحكمة أن تستلم تلك الدولة الرئاسة عندما يأتي المجلس للنظر في الحالة الأوكرانية بناء على طلب الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة فبراير.

من أجل منع عضو في مجلس الأمن من أن يكون في وضع قاض وطرف، تنص المادة 20 من النظام المؤقت للمجلس المذكور على أنه : " إذا رأى رئيس مجلس الأمن ذلك من أجل أداء مهامه كما يوافق من واجبات منصبه، يجب عليه الامتناع عن توجيه المناقشات أثناء دراسة مسألة معينة تتعلق بالعضو الذي يمثله في منصب معين ويعلن قراره إلى المجلس، بعد ذلك توجه الرئاسة فيما يتعلق بالسؤال المذكور على ممثل العضو التالي في مجلس الأمن حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي، على أن يكون مفهوما أن أحكام هذه المادة تنطبق على الممثلين في مجلس الأمن الذين يتم استدعائهم تباعا إلى مجلس الأمن، لا تؤثر هذه المادة على الوظائف التمثيلية المنوطة بالرئيس وفقا للمادة 19 أو الواجبات المنصوص عليها في المادة 7 من هذه اللوائح ".

كما تمت صياغته لا يفرض هذا الحكم انسحابا تلقائيا من رئيس مجلس الإدارة ولكنه يترك له الحرية الكاملة للاختيار بين الخضوع لهذه القاعدة أو تجاهلها، في هذه الحال أصرت روسيا على الاحتفاظ بالرئاسة، صدفة بحثة أو حساب أولي عند تقديم برنامج عملها لشهر فبراير تضمنت روسيا عقد نقاشين موضوعيين: اجتماع إعلامي حول الوضع في أوكرانيا للإحتفال بالذكرى السنوية السابعة " لمجموعة الإجراءات لتنفيذ اتفاقيات مينسك " المعروفة أيضا باسم اتفاقية مينسك 2، وتنظيم نقاش حول العقوبات مع التركيز على منع عواقبها الإنسانية وغير المتوقعة.

من خلال الحفاظ على رئاسة المجلس، كان الوفد الروسي يهدف إلى التحكم في مسار المناقشات من أجل تجنب أي انزلاق قد يضر به، وإبراز مكانتها كقوة لا ترهق نفسها بإجراءات رسمية للدفاع عن مواطنيها ومصالحها، دون إثقال كاهل نفسها بنقاط تفاصيل اللائحة الداخلية والتي تظل بعد كل شيء ذات طبيعة مؤقتة وبالتالي فهي غير ملزمة.

أدت مناقشات الجلسة إلى هجمات واتهامات متبادلة ذكرت العالم بأعلى مراحل الحرب الباردة وبرأت منتقدي التعددية، ودعت روسيا في معرض تفسيرها معارضتها للقرار الأمريكي الألباني المجلس " إلى عدم

تجاهل مصالح أحد أعضائه الدائمين "، مضيفة أن " حق النقض ليس امتيازا ولكنه أداة تسمح بالحفاظ على التوازنات السياسية ".

في مواجهة استحالة اتخاذ قرار من قبل المجلس في 26 فبراير، لجأت الدول الغربية إلى الممارسة التي أرسيت عام 1950 في سياق الصراع الكوري بموجب القرار 377 المؤرخ في 3 نونبر من نفس العام، والمسمى " متحدون من أجل السلام " أو قرار " أتشيسون " الذي سمي على اسم وزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسون، وفقا لهذه الممارسة عندما يتم حظر المجلس عن طريق تصويت سلبي من قبل أحد الأعضاء الخمسة الدائمين، يمكن اللجوء إلى الجمعية العامة واتباع أحد السيناريوهين التاليين: قرار من المجلس يطلب جلسة عاجلة للجمعية أو الإحالة الذاتية من قبل الأخير.

في عام 2014 بعد ضم شبه جزيرة القرم، لم يتخذ المجلس قرارا بالإحالة وكانت الجمعية هي التي بادرت بمعالجة الوضع وأصدرت القرار في 27 مارس 2014 (A/RES 68/262) بعنوان " الوحدة الإقليمية لأوكرانيا "، الذي حصل على 100 صوت لصالحه و 11 صوت ضده و 58 امتناعا عن التصويت و 24 حالة عدم مشاركة أو غياب.

وفي عام 2022 كان المجلس هو الذي قرر بعد تصويت إجرائي لا ينطبق عليه حق النقض عقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة وهي الأولى منذ 40 عاما.

بعد مناقشة طويلة وحيوية استمرت يومين، اعتمدت الجمعية العامة في 2 مارس القرار المعنون " العدوان على أوكرانيا " بأغلبية 141 صوتا مقابل 5 أصوات (بيلاروسيا، إريتريا، الإتحاد الروسي، سوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، امتنع 35 عضوا عن التصويت (بما فيها على وجه الخصوص الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، إيران، مالي، باكستان، جنوب أفريقيا، السنغال، السودان،.....)، و12 دولة غير مشاركة (بما في ذلك أذربيجان، بوركينا فاسو، الكاميرون، إثيوبيا، غينيا، المغرب، توغو، فنزويلا.....).

التصويت وعدم التصويت

في هذا التصنيف للأصوات يمكننا بسهولة أن نرى ذلك بصرف النظر عن المؤيدين غير المشروط للمعسكرين، ولا سيما من قبل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية الآسيوية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي أو منظمة شنغهاي للتعاون، فإن ما يسمى بدول عدم الانحياز قد قررت وفقا لنوعية علاقاتها مع الطرفين مع مراعاة المصالح الاقتصادية أو الاستراتيجية التي تربطها بطرف أو

بآخر، ووجود أو عدم وجود قضية معينة وكذا مصالحهم الوطنية على جدول أعمال المجلس أو المكاسب الاقتصادية التي كشفت عنها الحرب في أوكرانيا.

هكذا على سبيل المثال استقبل الرئيس الفنزويلي مادورو في 7 مارس 2022 وفدا من كبار المسؤولين من إدارة بايدن، الذين جاؤوا للتفاوض على رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضها الرئيس السابق ترامب على بلاده في عام 2019 على الصادرات النفطية، وذلك من أجل المساهمة في زيادة العرض النفطي الدولي والحد من الارتفاع غير المسبوق في أسعار المحروقات في السوق الدولية، يفسر هذا الانفتاح الدبلوماسي للولايات المتحدة تجاه دولة معروفة بقربها من موسكو عدم مشاركة فنزويلا في التصويت في الجمعية العامة.

فيما يتعلق بهذا الشكل من عدم التصويت، فإن ممارسة الأمم المتحدة تجعل من الممكن التمييز بين عدم المشاركة المرادف للغياب المادي العرضي أو المتعمد لممثل الدولة أثناء التصويت على القرار، وعدم المشاركة مع سبق الإصرار والافتراض مما يؤدي إلى الحضور الفعلي للممثل وامتناعه عن التصويت، من أجل ترك أثر لهذا الموقف في سجلات الأمم المتحدة وإزالة أي غموض تحث بعض الوفود رئيس الجلسة على أن يذكر في محضر جلسة التصويت اسم بلدهم على أنه غير مشارك، ويفسر الحضور المادي للمندوب الذي يتعين عليه التصويت بالأسباب الثلاثة التالية:

- الحذر من إغراء ممثل دولة أخرى بالتصويت بطريقة احتيالية بدلا من التفويض الشرعي.
- إرسال رسالة مفادها أن المشاركة هي منصب مفترض بالكامل.
- إزالة أي لبس بين هذا الموقف وموقف الامتناع.

علاوة على ذلك فإن هذا التبرير الثلاثي يفسر عدم مشاركة المغرب، في الواقع فيما يتعلق بالصراع الذي ينطوي على السلامة الإقليمية لدولة ذات سيادة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وهما حجر الزاوية في السياسة الخارجية للمملكة، لا يمكن للمغرب من باب الواقعية أن يصوت لصالحه ولا أن يصوت ضده، من خلال تبني موقف عدم الانحياز بشأن صراع ذي نطاق جيوستراتيجي ثقيل والذي يتجاوزه ولكنه يأسف له، لم يمتنع المغرب عن التصويت أيضا حذرا من أن يتم تفسير هذا الموقف على أنه تعبير عن الحياد أو اللامبالاة تجاه هذه المبادئ نفسها، في البيان الصحفي الذي نشر يوم التصويت من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج يمكننا أن نقرأ أن " عدم مشاركة المغرب لا

يمكن أن يكون موضوع أي تفسير يتعلق بموقفه المبدئي بشأن الوضع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا "، فيما يتعلق باحترام المبادئ الثلاثة المذكورة أعلاه وتشجيع الحوار والتفاوض.

في قرارها الذي اتخذه 90 من مقدمي مشروع القرار يمثلون مناطق مختلفة " تعرب الجمعية عن أسفها بأشد العبارات للعدوان الذي ارتكبه الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، وتدعو إلى الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الروسية من الأراضي الأوكرانية "، والتراجع عن قرارها " الفوري وغير المشروط " بشأن منطقتي دونتيسك ولوهانسك وتسوية خلافاتها مع أوكرانيا بالوسائل السلمية.

على الرغم من الرعاية الواسعة لقرار الجمعية واعتماده بأغلبية ساحقة فإن قرار الجمعية ليس ملزما وله تأثير سياسي وأخلاقي فقط، فهي تسمح للولايات المتحدة وللأوروبيين بتسجيل نقطة على المستوى الدبلوماسي لكنها لا تفعل شيئا لتقريب المعسكرين من بعضهما البعض أو حتى المساهمة في تسوية الصراع.

إن قيام عضو دائم بمنع قرار مفيد من أجل سلام وأمن دولة أو منطقة ما يعيد إلى جدول الأعمال الحاجة إلى إصلاح هذه الهيئة، وإلى أن يتم التوصل إلى هذه النتيجة فإنه للحد من الانتهاكات يجب استخدام حق النقض وتنظيمه عندما يتعلق الأمر بعمل عدواني مع سبق الاصرار.

يضاعف هذا الشلل من الاستياء المتزايد من الرأي العام الدولي تجاه الجهاز الرئيسي الذي أوكل إليه ميثاق عام 1945 مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحماية الضعفاء من الأقوياء، الأمر الأكثر خطورة وقلقا من حيث أنه يضع العالم على شفا تصعيد عسكري وحتى نووي لم يسبق له مثيل منذ أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962، وقد أزالت أخيرا أوهام قادة تفوق القوة وأثارت الشكوك حول قدرة المجلس على حماية الضعيف من القوي.

والآن

على الأرض وبغض النظر عن قدرتها على التحمل وقوتها الضاربة، لا يمكن لروسيا أن تبقى طويلا في أوكرانيا في خطر التعرض لحرب استنزاف والإضرار بصورتها كقوة عسكرية واستراتيجية، في الوقت الحالي وفي مواجهة روسيا المصممة على فرض شروطها على أوكرانيا لا يمكن للغرب أن يتخلى عن هذا البلد ولا أن يجبر روسيا على الانسحاب منه دون شروط، لا يمكن للعقوبات وتدابير الدعم العسكري التي قدمتها الولايات المتحدة وأوروبا للأوكرانيين وكذلك الاستئنافات إلى محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية أن تغير الوضع على أرض الواقع.

وفي إطار العجز المعلن عن التدخل العسكري ضد روسيا أو فرض منطقة حظر على الفضاء الأوكراني، تعمل الدول الغربية على زيادة وعيها من خلال الاستثمار في المجال الإنساني من خلال تطوير " نوافذ الصمت " و " الممرات الإنسانية "، لإخلاء المدنيين الأوكرانيين والأجانب وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للمشردين داخليا وأولئك الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة.

وفي ضوء التحول المأساوي للأحداث والتطرف الملحوظ بشكل متزايد لمواقف الطرفين وحلفاء كييف الأوروبيين، يشير كل شيء إلى أن الرئيس بوتين سيواصل ضغطه العسكري على المدن الرئيسية في البلاد وأن الرئيس زيلينسكي سيستمر في المقاومة بالوسائل المحدودة المتاحة.

لا يمكن لروسيا أن تحتل أوكرانيا أو تفكك أوصالها ولا يمكن للأخيرة أن تقبل الضم الصريح لجزء من أراضيها، من ناحية أخرى يمكن تصور الترتيبات الإقليمية في شكل استقلال ذاتي ممتد مع هندسة متغيرة وفقا لمضمون اتفاقيات مينسك عام 2015.

رغم ذلك لا يمكن التغلب على الوضع الحالي دون تدخل وسيط يتمتع بثقة الطرفين ويمكنه السماح لهما بحفظ ماء الوجه، وقد أظهر المرشحون أنفسهم بالفعل وهم على وجه الخصوص الصين والهند وإيران وإسرائيل وتركيا.

الدولة الأخيرة التي نجحت في تنظيم اجتماع لوزير خارجيتها في 10 آذار/مارس في أنطاليا، على الرغم من وضعها كعضو في الناتو فلها فرص أكثر من غيرها في بذل مساعيها الحميدة ومساعدة الطرفين على كسر الطريق المسدود، هذا لا يستبعد إمكانية الجمع بين الوساطة، كل منهما يؤدي دورا ووظيفة محددة في تسهيل الحوار وتخفيف الخلافات، في الواقع إذا تمكنت إسرائيل من العمل كقناة اتصال مؤثرة بين الولايات المتحدة وروسيا، فإن تركيا التي أثبتت استقلاليتها في إدارة سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فهي تشترك مع الأخيرة على المستوى الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية التي مكنتها في كثير من الأحيان من إيجاد حلول وسط في إدارة علاقاتهم المعقدة، قد تحاول الصين أيضا أن تلعب دورا خفيا في التهدئة نظرا لتقاربها الدبلوماسي مع روسيا وهي ورقة يمكن أن تلعبها في إدارة علاقاتها المتوترة مع واشنطن.

ستمثل نهاية هذه الحرب في أوكرانيا بلا شك بداية حرب باردة أخرى بين المعسكرين وستجبر الدول الأخرى ولا سيما حركة عدم الانحياز على اتخاذ موقف، كما ستشجع أوروبا على الإسراع في إنشاء سياسة خارجية ودفاعية مستقلة للدفاع عن أعضائها بشكل أفضل في الحاضر والمستقبل.

قد تكون إحدى النتائج الأخرى لهذه الحرب هي إحياء سباق التسلح النووي من قبل الدول التي قد تعتبره السبيل الوحيد للحماية من محنة مماثلة لتلك التي تمر بها أوكرانيا اليوم، إن إفريقيا التي كانت قد بدأت للتو في رؤية مخرج من الأزمة الصحية لكوفيد 19 تتحمل العبء الكامل لعواقب هذا الصراع من حيث الأمن الغذائي وأزمة الطاقة التي تضعف الوضع في القارة.